



الجامعة الجزائرية الديقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

مهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية و التجارية

المراجع : 2018

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: العلوم الاقتصادية

الشخص: اقتصاد نceği وبنكي

مذكرة بعنوان:

دور أدوات الهندسة المالية في تطوير أنشطة البنوك التجارية

دراسة ميدانية: الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك -

وكالة القرارم - ميلة -

مذكرة مكملة للييل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (ل.م.د) تخصص " اقتصاد نceği وبنكي "

إشراف الأستاذ(ة):

واضح فواز

إعداد الطلبة:

مغزيلي مریم.

بوجلال نجوى.

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم و لقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	قرین الريبع
مناقشة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	قيايلي أمال
مشففا و مقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	واضح فواز

السنة الجامعية: 2017-2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلِمْتَنَا

إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

صدق الله العظيم

سورة البقرة الآية 32

الشّكّر ونَفَلِلِل

نحمدك يا رب حمداً كثيراً طيباً، يليق بجلال وجهك الكريم وعظيم سلطانك.

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل، ونخص بالذكر الأستاذ الدكتور

فواز واضح —

الذي أشرف على هذا البحث، فكان لنا نعم المعلم الناصح الذي لم يبخّل علينا بتوجيهاته المفيدة والقيمة.

إلى الأستاذة الأعزاء الذين سنال شرف مناقشتهم لبحثنا هذا، فلهم الشكر والعرفان.

كما لا يفوتنا التقدّم بالشكر إلى زميلاتنا وزملائنا في المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف وخاصة دفعة 2018 ماستر اقتصاد نقي وبنكي.

إلى كل أستاذ علمنا حرفًا.

فجزاهم الله خير جزاء.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:	
	الشكر والتقدير
	الإهداء
I	فهرس المحتويات
VII-X	فهرس الجداول والأشكال
XI	فهرس الملاحق
XII	ملخص
٥-١	المقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للهندسة المالية	
1	تمهيد
2	المبحث الأول: ماهية الهندسة المالية
2	المطلب الأول: نشأة الهندسة المالية
4	المطلب الثاني: مفهوم الهندسة المالية
6	المطلب الثالث: عوامل وأسباب ظهور الهندسة المالية
9	المطلب الرابع: أهمية الهندسة المالية
10	المبحث الثاني: أهداف ومحددات وأثار الهندسة المالية ومداخلها الأساسية
10	المطلب الأول: أهداف الهندسة المالية
11	المطلب الثاني: ضوابط أو محددات الهندسة المالية
12	المطلب الثالث: المداخل الأساسية للهندسة المالية
13	المطلب الرابع: أثار الهندسة المالية على المتغيرات الاقتصادية
16	المبحث الثالث: أدوات الهندسة المالية وآهم فوائدها ومخاطرها
16	المطلب الأول: عقود الخيارات
22	المطلب الثاني: عقود المبادلة
23	المطلب الثالث: العقود الآجلة والمستقبلية
28	المطلب الرابع: فوائد ومخاطر أدوات الهندسة المالية

31	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: البنوك التجارية وادوات الهندسة المالية التي تستخدم في تطويرها	
33	تمهيد
34	المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية
34	المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية
35	المطلب الثاني: مفهوم البنوك التجارية
36	المطلب الثالث: أهداف البنوك التجارية
37	المطلب الرابع: أنواع البنوك التجارية
39	المبحث الثاني: وظائف البنوك التجارية ومواردها واستخداماتها
39	المطلب الأول: الوظائف التقليدية
40	المطلب الثاني: الوظائف الحديثة
40	المطلب الثالث: موارد واستخدامات البنوك التجارية
45	المطلب الرابع: أهمية البنوك التجارية
46	المبحث الثالث: أدوات الهندسة المالية المستخدمة في البنوك التجارية
46	المطلب الأول: البيع على الهامش والبيع على المكشوف لزيادة السيولة
49	المطلب الثاني: تقنية التوريق كمنتج من منتجات الهندسة المالية
56	المطلب الثالث: إستراتيجية الاستثمار بأدوات الهندسة المالية
60	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: دراسة ميدانية للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك وكالة القرارم	
62	تمهيد
63	المبحث الأول: لمحة عن الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP-بنك-
63	المطلب الأول: نشأة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ومراحل تطوره

فهرس المحتويات

64	المطلب الثاني: التعريف بالبنك والهيكل التنظيمي للبنك
66	المطلب الثالث: أهداف ومهام الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط
67	المبحث الثاني: نشاطات الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-CNEP-بنك-
67	المطلب الأول: نشاط الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في منح القروض
70	المطلب الثاني: تقييم نشاط الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في منح القروض
71	المطلب الثالث: إمكانية توريق محفظة القروض العقارية للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-CNEP-بنك-
74	خلاصة الفصل
76	الخاتمة
80	قائمة المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	فهرس الجداول	الرقم
20	أنواع أساس الربحية	1
27	الاختلاف بين العقود الآجلة والعقود المستقبلية	2
44	ميزانية البنك التجاري	3
59	الهندسة المالية وإدارة الخصوم والأصول	4
68	القروض العقارية الممنوحة من طرف بنك CNEP-	5
69	التوزيع حسب القروض العقارية الممنوحة	6

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الأشكال	الرقم
18	أنواع الخيار	1
54	المراحل المختلفة لعملية التوريق	2
65	الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمين والاحتياط وكالة القرارم	3
72	كيفية تطبيق عملية توريق القروض الرهنية من طرف- بنك-CNEP	4

فهرس الملاحق

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملاحق	الرقم
89	عدد ونوع القروض الممنوحة من قبل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	1
90	الشروط الخاصة لمنح القرض	2

المُلْكُ

ملخص

مفهوم الهندسة المالية مفهوم قديم قدم التعاملات المالية لكنه يبدو حديثاً نسبياً من حيث المصطلح والتخصص وتعتبر معظم تعريف الهندسة المالية إلى الآن تلك المستخلصة من وجهة نظر الباحثين الذين يطورون النماذج والنظريات أو مصممي المنتجات المالية في المؤسسات المالية، نحاول في هذا البحث التعرف على الهندسة المالية وتحديداً مفهومها وكل ما يتعلّق بها بدايةً بخصائصها ومروراً بأسباب الحاجة إليها ومن ثم أهميتها واهم الأدوات التي جاءت بها الهندسة المالية وسوف نتعرف على الدور الذي تلعبه هذه الأدوات والتقنيات في تطوير منتجات وأنشطة المؤسسات المالية وبالأخص البنوك التجارية ونهدف إلى إمكانية تطبيق هذه التقنيات والأدوات على الصندوق الوطني للتأمين والاحتياط - البنك محل الدراسة - ومن خلال هذه توصلنا إلى أن تطبيق هذه التقنيات يساعد في توفير السيولة وتفعيل النشاط والانتعاش لأنشطة البنوك .

الكلمات المفتاحية: الهندسة المالية ، المؤسسات المالية ، البنوك التجارية ، السيولة .

Abstract:

The definition of financial engineering is as ancient as the financial transactions but it looks partially new from the point of term and specialty, most of financial engineering's definitions known so far are those extracted from the researchers point of views, whom developing theories and prototypes, or designers of financial products in financial institutions. This research tries to identify financial engineering, specifically its concept and everything related to it, starting with its specialties throughout the reasons for its need, then its importance and the most important tools the financial engineering had provided. Additionally, the study tries to find out the role played by these tools and techniques in developing the products and activities of financial institutions, especially commercial banks. Moreover, the study aims to apply these techniques and tools on The National Fund for saving and Reserve. The study concluded that implicating those techniques might help managing the bank's risks, providing the liquidity, stimulating the exhilarations and increasing banks activities.

Key words:

Financial engineering, banks, commercial banks.

المقدمة

شهد العالم في العقود الأخيرة مجموعة من التغيرات الجذرية على المستويين الاقتصادي والمالي والتي كانت لها انعكاسات واضحة على الاقتصاد العالمي من سرعة تقلبات أسعار الصرف، الفائدة ونقص السيولة وتعرض البنوك والمؤسسات المالية إلى مخاطر متعددة وكذا إلى المنافسة في أعمالها، وقد نتج عن هذه التقلبات تغيرات هيكلية، وقد شكلت هذه التقلبات الكبيرة وغير المتوقعة خطراً كبيراً على مختلف المؤسسات المالية ما جعلها تعمل على ابتكار أدوات مالية تمكنها من مواجهة تلك التقلبات ونتج عن هذا النشاط في الابتكار والتطوير للأدوات المالية والعمليات التمويلية مفهوم جديد في عالم المال بشقيه العلمي والأكاديمي يطلق عليه الهندسة المالية.

يعتبر الهدف الرئيسي للهندسة المالية هو إيجاد المنتجات المالية الجديدة وابتكار أدوات وتقنيات مالية تمثل حلول إبداعية لمشاكل الإدارة لمشكل التمويل وإدارة المخاطر المتعددة وإيجاد فرص استثمارية أكثر لفئات متعددة من المتعاملين في الحقل المالي ومن بين هذه التقنيات التي تم تطبيقها في البنوك التجارية التوريق الذي يعتبر من أهم تقنيات الهندسة المالية وهو يعني إمكانية الحصول على تمويل جديد عن طريق تحويل القروض إلى أوراق مالية قابلة للتداول.

طرح الإشكالية:

ضمن هذا السياق نصل إلى إبراز معلم إشكالية بحثنا، التي نحاول تناولها والإجابة عنها من خلال بحثنا هذا والمتمثلة في التساؤل الرئيسي التالي:

- ما هو دور أدوات الهندسة المالية في تطوير أنشطة البنوك التجارية؟
ويترافق عن ذلك التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

1. ماهي تقنية توريق القرض العقارية ، وكيف يتم تطبيقها على مستوى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ؟

2. كيف يعمل التوريق على زيادة القدرة التمويلية للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ؟

3. ما هو دور شركة إعادة التمويل الرهني في إطار تقنية توريق القروض ؟

الفرضيات:

إن عملية البحث عن إجابات للأسئلة المطروحة، تتطلب اقتراح الفرضيات التالية:

1. يتم تطبيق تقنية توريق القروض المصرفية على مستوى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط

- بنك -.

2. تقنية التوريق تزيد من القدرات التمويلية للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بمنحها موارد سائلة إضافية.

3. تعتبر شركة إعادة التمويل الرهنى الإطار التنظيمى لعملية توريق القروض المصرفية.

أهمية ومبررات اختيار الموضوع:

بالنسبة للهندسة المالية كان الهدف الأول الذي ظهرت من أجله هو استعمالها لتغطية ضد المخاطر التي تتعرض لها البنوك ومن أجل مواجهة هذه المخاطر تم ابتكار تقنيات مالية عديدة منها المشتقات المالية بهدف التغطية من المخاطر المختلفة وإتاحة فرص استثمارية جديدة، كما تتوفر لها سيولة كافية للدخول في عملية تمويلية جديدة أو للتوسيع في نشاطها وذلك باستخدام تقنية التوريق.

مبررات اختيار الموضوع:

- الأهمية البالغة التي يكتسبها هذا الموضوع في الوقت الحالي خاصة مع تزايد المخاطر المالية في البنوك.

- الحداثة التي يتصف بها هذا الموضوع.

- تسلط الضوء على أهم الأدوات المالية المستخدمة في البنوك.

أهداف البحث:

هناك العديد من الأهداف التي تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقها أهمها:

- التعرف على الهندسة المالية وخصائصها وأهميتها.

- التعرف على مختلف المنتجات والأدوات المالية المبتكرة من قبل الهندسة المالية.

- التعرف على أهمية التوريق في أداء العمل المصرفي والزيادة في سيولة البنوك.

- التعرف على استراتيجيات الاستثمار بأدوات الهندسة المالية.

- تحديد مدى إمكانية تطبيق تقنية التوريق على مستوى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

صعوبات البحث:

واجهنا العديد من الصعوبات أثناء عملية انجاز هذه الدراسة نعرض أهمها فيما يلي:

- قصر المدة الزمنية لإنجاز هذه الدراسة.

- تشعب الموضوع وشموله على عدة مواضيع مرتبطة بعضها البعض، مما يصعب علينا الإلمام على جميع جوانبه.

- أغلب المراجع والموقع في مجال الهندسة المالية باللغة الإنجليزية وهذا ما صعب مهمة البحث.

- صعوبة الحصول على المعلومات من طرف البنك محل الدراسة.

- عدم تفاعل موظفي البنك وعدم إمامتهم بالموضوع.

المنهج المستخدم:

الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والأساليب الكمية والرياضية فالمنهج الوصفي التحليلي يساعدنا على تحديد العلاقة بين العناصر المكونة للدراسة كما أن الأساليب الكمية والرياضية هي الأنسب لدراسة القوائم المالية للبنك محل الدراسة وتطبيق تقنيات الهندسة المالية على مستوى البنك محل الدراسة.

حدود الدراسة:

• من حيث البعد العلمي للموضوع:تناولنا الهندسة المالية وأهميتها وأهدافها وتأثيرها على البنوك وذلك أننا تعتبر أن الهندسة المالية هي تصميم وابتكار وتطوير لأدوات وتقنيات مالية لا تزال استخداماتها محل تحقيق ودراسة من جهة.

• من حيث البعد الزمني: تناولنا في الدراسة لمحنة تاريخية على بدايات ونشأة الهندسة المالية وازدهارها وأيضاً لمحنة تاريخية عن البنوك التجارية.

الدراسات السابقة:

1. عمار بوطكوك دور التوريق في نشاط بنك التنمية المحلية رسالة ماجستير جامعة قسنطينة كلية العلوم الاقتصادية وعلى التسيير وقد أنجزت هذه الدراسة بجامعة منتوري قسنطينة سنة 2008 وكانت إشكالية هذه الدراسة إلى أي مدى يمكن لنشاط التوريق إن يساهم في معالجة كل من مشكلة السيولة ومخاطر القروض وال الحاجة إلى رأس المال في البنوك التجارية الجزائرية في ظل الركود الذي تعرفه السوق الرأسمالية؟، وهدفت هذه الدراسة إلى التأكيد على أهمية التوريق في أداء العمل المصرفي في معالجة مشكل السيولة وتسيير مخاطر القروض وكذلك التأكيد على أهمية المعايير التي وضعتها لجنة بازل في مجال تغطية المخاطر المصرفية وعلاقتها بعملية التوريق، وقد توصلت الدراسة إلى أن التوريق يؤدي إلى تحقيق مزايا للاقتصاد بصفة عامة، وتوسيع نشاط أسواق المال واستحداث أدوات جديدة للمستثمرين، وتجميع رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات.

2. عبد الكريم قندوز : صناعة الهندسة المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع: نقود ومالية،جامعة حسيبة بن بو علي الشلف 2006/2007 والتي تمحورت حول موضوع صناعة الهندسة المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية أساس دون التطرق إلى علاقتها بالأزمات، واعتبار أن هذه المؤسسات قد نجحت في تجاوز المرحلة الأولى واتجهت إلى أبعاد إقليمية ودولية.

- تتميز الهندسة المالية الإسلامية عن نظيرتها التقليدية في كونها تجمع بين الكفاءة الاقتصادية والمصداقية الشرعية، وهما خاصيتان مترابطتان من جهة وتشملان من جهة أخرى استفادة جميع الأطراف.
 - يقصد بالهندسة المالية الإسلامية، مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى صياغة حلول إيداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار أحكام الشريعة الإسلامية
3. د. منير هندي إبراهيم "في كتابه حول "الفكر الحديث في إدارة المخاطر: الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتققات"، الجزء الأول، دار المعرف، الإسكندرية، 1999 ، والذي تمحور حول تقنية التوريق والمنتجات المشتقة للتوصل في الأخير إلى اعتبارها إحدى أهم الطرق المبتكرة التي تسمح بإدارة فعالة للمخاطر المالية.

هيكل البحث:

من أجل الإمام بجميع أبعاد هذا البحث ارتأينا أن يتضمن البحث ثلاثة فصول وهي:

- الفصل الأول تحت عنوان "الإطار النظري للهندسة المالية" حيث قسمناه إلى ثلاثة مباحث، الأول سنتناول فيه ماهية الهندسة المالية أما المبحث الثاني سنتناول فيه أهداف الهندسة المالية والضوابط التي تحكم عملها وآثارها على المتغيرات الاقتصادية والمبحث الثالث سنتناول فيه مختلف أدوات الهندسة المالية بالإضافة إلى فوائد ومخاطر هذه الأدوات.
- الفصل الثاني بعنوان "البنوك التجارية وأدوات الهندسة المالية" التي تستخدم في تطويرها، حيث ينقسم إلى ثلاثة مباحث، الأول سنتناول فيه ماهية البنوك التجارية أما الثاني سيخصص لوظائف البنوك التجارية ومواردها واستخداماتها، والثالث سنتناول فيه أدوات الهندسة المالية المستخدمة في البنوك.
- الفصل الثالث خصص للدراسة التطبيقية وكان تحت عنوان دور الهندسة المالية في تطوير أنشطة البنوك دراسة تطبيقية على مستوى الصندوق الوطني للتأمين والاحتياط- بنك CNEP وكالة الفرارم حيث نقوم من خلاله بتطبيق تقنيات الهندسة المالية المذكورة مسبقا في الفصل الثاني على مستوى الصندوق الوطني للتأمين والاحتياط.

الفصل الأول :
الإطار النظري للهندسة
المالية

الفصل الأول: الإطار النظري للهندسة المالية

تمهيد:

نشطت المؤسسات المالية في تطوير وابتكار أدوات مالية تمكّنها من إدارة المخاطر أو التحوّط منها... وهذا النشاط أي الابتكار والتطوير للأدوات والعمليات التمويلية هو ما يعرف بالهندسة المالية.

ويتضح من ذلك أن مصطلح الهندسة المالية يعتبر حديثاً، و العامل الذي سهل البدء في استخدام الهندسة المالية بالإضافة إلى التقليبات المشار إليها هو إدخال الحاسوبات وتقنيات الاتصال أو ما يُعرف بتكنولوجيا الإعلام و الاتصال.

ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق لنشأة الهندسة المالية ومحاولة إعطاء مفهوم شامل لها مع ذكر أسباب ظهور هذا المصطلح من جهة والعوامل التي ساعدت على انتشاره وأيضاً سوف نتطرق لدورها في تحقيق الأهداف كما سنحاول عرض بعض منتجات وأدوات الهندسة المالية التي جاءت بها.

المبحث الأول: ماهية الهندسة المالية

تعتبر الهندسة المالية من مصادر الإبداع والابتكار الذي تحتاج إليه المصارف من أجل تلبية الاحتياجات التمويلية والاستثمارية للعملاء، الأمر الذي يضمن لها بقاءها واستمرارية نشاطها في ظل بيئة تسودها التنافسية.

وتلعب الهندسة المالية الدور المحوري في تطور المنتجات، الأدوات والخدمات المالية المقدمة من طرف هذه المؤسسات.

وسنحاول في هذا المبحث التعرف على الهندسة المالية من خلال التطرق إلى مفهومها وأهميتها وعوامل وأسباب ظهورها.

المطلب الأول: نشأة الهندسة المالية

إن التطورات في الاقتصاد العالمي منذ السبعينيات من القرن 20، وما عرفته التعاملات الاقتصادية من تحرير مالي شامل للأسعار (أسعار الصرف، الفوائد حقوق الملكية أي الأسهم، السلع) والثورة التكنولوجية لوسائل الإعلام والاتصال (NTIC)، جعل من الأسواق العالمية ومؤسسات الوساطة المالية محاطة بمخاطر مالية أثرت بشكل واسع على عوائد استثماراتها الشيء الذي جعل من تدخل صناعة الهندسة المالية ضرورياً ولابد منه لاستحداث طرق تمويلية ووسائل واستراتيجيات مالية جديدة (كالمشتقات المالية) تسمح بتمويل حاجات الأطراف الاقتصادية بيسر مع ضمان تحقيق تدفقات نقدية معتبرة لاستثماراتهم (سواء كانوا أفراد، شركات، مؤسسات مالية أو حكومات) وهذا ما أطلق عليه بثورة الابتكارات والإبداعات المالية في مجالات إدارة المخاطر وعمليات التحوط منها، إضافة إلى توسيع قاعدة التبادلات المالية في الأسواق المالية الدولية مما سمح تضخيم طاقات التمويل المحصلة من وإلى هذه الأسواق⁽¹⁾.

وبالتالي فإن نشأة الهندسة المالية قد جاءت في بيئة اقتصادية عالمية عصتها المخاطر المالية وحالات عدم التأكيد والتغيرات المستمرة في مختلف القيم الاقتصادية الجزئية والكلية وكذلك الاعتمادية التقليدية على الاقتصاد المنحصر في حدود التبادل التجاري فقط عوض الاستثمار المالي الدولي

¹ عبد الكريم قندوز : صناعة الهندسة المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية ، مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية فرع: نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2007، بتصريف الطالبيين .

الفصل الأول: الإطار النظري للهندسة المالية

الذي يلعب دورا هاما في إدارة التنمية بجانب الموارد الوظيفية ففي ظل هذه الظروف ظهرت الحاجة للانتقال إلى اقتصادي مالي متطور يخلق مصادر استثنائية جديدة ويخدم مصالح الأفراد والمؤسسات والدول ويعزز التكتلات الاقتصادية والرفاء الاقتصادي⁽¹⁾.

ويمكن استعراض بعض الظواهر التي تسببت في نشأة الهندسة المالية من خلال⁽²⁾:

- توجه النسب العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر كالدول الصناعية الكبرى بحثا عن العائد الأعلى والمخاطر الأقل.
- نقص معدلات الميل الحدي للادخار في غالبية دول العالم الثالث.
- نقص عدد فرص الاستثمار
- تزايد مخاطر الاستثمار.
- ارتفاع تكلفة التمويل الاقتراضي.
- تزايد فرص تدخل مؤسسات التمويل الدولية في إدارة الاقتصاديات الوطنية في حالة الاعتماد على المديونية الدولية.
- أدى فرص احتياطات لتجنب الخسائر القروض الدولية التي تعقد وتقلص فرص زيادة رأس المال.

¹ عبد الكريم قندوز، مرجع سبق ذكره، ص:1.

² فريد النجار: المشتقات والهندسة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص:323.

الفصل الأول: الإطار النظري للهندسة المالية

المطلب الثاني: مفهوم الهندسة المالية

تعددت تعاريف الهندسة المالية و اختلفت من باحث لأخر ومن خلال هذا المطلب سوف نتعرف على أهم التعريفات التي جاء بها مختلف الباحثين ووضع تعريف شامل لها واستخلاص أهم مبادئها.

الفرع الأول: تعريف الهندسة المالية

يعتبر مفهوم الهندسة المالية قديم قدم التعاملات المالية لكنه يبدو حديثا نسبيا من حيث المصطلح والتخصص إن معظم تعاريف الهندسة المالية مستخلصة من وجهات نظر الباحثين الذين يُطّورون النماذج والنظريات، أو مصممي المنتجات المالية، لهذا نجد اختلاف تعريفات هذا المصطلح بحسب الزاوية التي يمكن النظر منها إليه، وهناك مجموعة من التعريف للهندسة المالية من بينها تعريف الجمعية الدولية للمهندسين الماليين (IFE):

تتضمن الهندسة المالية التطوير والتطبيق المبتكر للنظرية المالية والأدوات المالية لإيجاد حلول للمشاكل المالية المعقدة واستغلال الفرص المالية ليست أداة بل هي المهنة التي تستعمل الأدوات⁽¹⁾.

ويعرفها فيزني بأنها: "التصميم والتطوير والتنفيذ لأدوات وعمليات مبتكرة وصياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل"⁽²⁾.

وهذا التعريف يعني أن الهندسة المالية تتضمن ثلاًث أنواع من الأنشطة وهي:

- ابتكار أدوات مالية جديدة مثل بطاقات الائتمان.
- ابتكار آليات التمويل جديدة من شأنها تخفيض التكاليف الإجرائية للأعمال القائمة مثل التبادل من خلال الشبكة العالمية والتجارة الإلكترونية.
- الهندسة المالية هي التحول النهائي للمنتج المالي لتلبية حاجات ومتطلبات المستخدمي الأموال فيما يخص المجازفة وفترة الاستحقاق والعائد⁽³⁾.

¹- عبد الكريم قندوز: الهندسة المالية الإسلامية ، مجلة الاقتصاد الإسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز ، المجلد 20، العدد 2007، ص:10.

²- finnertyj.d : financial engineering corte finance a overiou financial management vol 17 n04,1988link <http://www.personal.psu.edu/sst/5034scholarly%20articels/3665764%20finacial%20engineering.pdf> consttedon24/32012p14.

³- العابد هاشم فوزي دباس: الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية ، الوارق للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن 2008، ص:22.

وعليه فيمكن إجمال مفهوم الهندسة المالية بأنها ابتكار حلول مالية، فهي ترتكز على عنصر الابتكار والتجديد كما أنها تقدم حلولاً فهي بذلك تلبى احتياجات قائمة أو تستغل فرصاً أو موارد معطلة وكونها مالية يحدد مجال الابتكار في الأنشطة الاقتصادية سواء في التبادل أو التمويل⁽¹⁾.

وانطلاقاً من التعريف المقدمة عن الهندسة المالية فقد تبين لنا أن الهندسة المالية تعنى التصميم والتطوير والتنفيذ لمنتجات وأدوات مالية مبتكرة من أجل حل مشاكل التمويل وتميز الأدوات المبتكرة هنا بأنها تستطيع تحقيق مستوى أفضل من الكفاءة والفعالية لا تستطيع الأدوات المتداولة تحقيقه.

الفرع الثاني: مبادئ الهندسة المالية

من خلال التعريف السابقة يمكن استخلاص أهم المبادئ التي ترتكز عليها الهندسة المالية والتي نوضحها في النقاط التالية:⁽²⁾

- إيجاد وتطوير مجموعة متنوعة من الأدوات المالية المستحدثة التي يمكن عن طريق هندستها بتوسيعات معينة بناء مراكز التعرض للمخاطر وإدارة هذه المخاطر بصورة أفضل.
- تقليل تكاليف المعاملات من خلال إمكانية الدخول بمعاملات معينة وخلق مراكز كبيرة الحجم بتكلفة قليلة نسبياً، إذ أن تكاليف التعامل من خلال أدوات الهندسة المالية تكون غالباً أقل من تكاليف التعامل بالطرق التقليدية.
- تعزيز فرص تحقيق الأرباح من خلال إيجاد الأدوات الجديدة التي يمكن استعمالها في عمليات الاستثمار و المضاربة و التحوط، بصيغ مختلفة لتحقيق الأرباح التي قد تصل إلى نسبة 100% من المبلغ المستثمر.
- تحسين سيولة السوق المالية بصورة عامة و المتعاملين بأدوات الهندسة المالية بصورة خاصة من خلال إفصاح المجال للتعامل مع مجموعة واسعة من الأدوات الجديدة، و التي تتميز بالسيولة العالية نسبياً سواء كانت في الأسواق المنظمة أو الأسواق الموازية.

¹ سامي السوييم: صناعة الهندسة المالية، بين المنشورة للتدريب، الكويت ، 2004، ص:05.

² هشام فوزي دباس العبادي: الهندسة المالية وأدواتها، مرجع سابق ذكره، ص:33.

المطلب الثالث: عوامل وأسباب ظهور الهندسة المالية

ذكر الأسباب ظهور هذا المصطلح من جهة والعوامل التي ساعدت على انتشاره في العالم

الفرع الأول: عوامل ظهور الهندسة المالية

يمكن تلخيص أهم العوامل التي ساعدت على ظهور الهندسة المالية في:

- ظهور احتياجات المختلفة للمستثمرين وطلب التمويل: تلعب الوسائل المالية من عدة مؤسسات ولها دور أساسي في نقل الأموال من وحدات الفائض المالي إلى وحدات العجز ويمكن القول بأن هذه المهمة كان من الممكن للأفراد القيام بها ولكن هذا العمل يؤدي إلى عدم الفعالية وقلة الكفاءة وعلى الرغم من ذلك فإن ظهور الاحتياجات الجديدة والمتطرفة لوسائل تمويل مختلفة من حيث التصميم وتاريخ الاستحقاق جعل من العسير على هذه الوسائل المالية بصورتها التقليدية ومهمتها القديمة من إشباع رغبات المستثمرين والمشاركين في الأسواق المال ولذلك ظهرت الحاجة لابتكار والابداع وسائل جديدة لمقابلة هذه الاحتياجات وهي من مهام الهندسة المالية⁽¹⁾.
- العوامل المبنية: يمكن اعتبار العوامل الخارجية للمؤسسة والتي تملك المؤسسة السيطرة المباشرة عليها وهي مع ذلك مصدر قلق كبير لأنها تؤثر على أداء المؤسسات⁽²⁾ ويشمل:
- الزيادة في تقلبات الأسعار: والسعر هنا هو سعر المال، النقد الأجنبي الأسهوم والسلع الأساسية ويعني تعويم العملة أن استقرار أسعار الصرف هو شيء من الماضي وكانت أسعار الفائدة مترتبة وعلى سبيل المثال أسعار النفط هي أفضل مثال على التقلبات الهائلة في أسعار السلع الأساسية، وهذا يؤدي إلى زيادات الهائلة في المخاطر التي تواجه المؤسسات وتعزيز الحاجة إلى التحوط من المخاطر⁽³⁾.
- عولمة الاقتصاد العالمي والمنافسة: نمت التجارة بسرعة كبيرة وقد أدى ذلك إلى زيادة حجم الأسواق وتعزيز المنافسة بشكل كبير.
- إلغاء القيود التنظيمية وزيادة المنافسة: وذلك بسبب تحرير الأسواق المالية إلى دخول الداخليين في الأسواق المالية وخاصة المؤسسات المالية غير مصرافية والتي تتنافس المصارف التقليدية

¹ عبد الكريم قندوز : الهندسة المالية الإسلامية ، مرجع سبق ذكره، ص:12.

² المجلة الدولية للبحوث www.reseaechersworld.com المجلد الرابع، العدد3، يوينيليو ، 2013.

³ بريغهام، أند غينسكي:ك(1990) الإدراة المالية المتوسطة، الطبعة 3، الصحافة دريدن شيكاغو.

الفصل الأول: الإطار النظري للهندسة المالية

- وهذا ما أدى إلى المصارف التقليدي إلى الخروج بطرق مبتكرة عن طريق اللجوء إلى المعاملات الغير مصرفيه.
- التقدم في مجال التكنولوجيا والاتصالات
- التقدم في النظرية المالية: التطورات في نظرية التمويل ساهمت بشكل كبير في تطوير تقنيات تحوط جديدة وأوب هو مثال على ذلك⁽¹⁾.

ويمكن إضافة عوامل أخرى ساعدت على ظهور مفهوم الهندسة ومن بين هذه العوامل:

- زيادة عدد الأسواق المنظمة الجديدة مما أدى إلى زيادة أسهم مستقبلية والابتكارات في الاتصالات وتقنية الحسابات خلال السنوات الأخيرة إلى تخفيض تكاليف التجارة والأسواق المالية النمطية بشكل كبير جدا، ومن ثم زيادة محالات استخدام الهندسة المالية بشكل كبير⁽²⁾ زيادة المخاطر وال الحاجة إلى أدائها.
- محاولة الاستفادة من النظام المالي: إذ يعتبر النظام المالي عن الجهات والأعوان والآليات التي تسمح لبعض الأعوان خلال فترة زمنية معينة بالحصول على موارد لتمويل وللآخرين باستخدام توظيف مدخلاتهم وتنوقف فعالية النظام المالي على قدرة على تعبئة الأدخار وضمان أفضل تخصيص للموارد⁽³⁾.

الفرع الثاني: أسباب ظهور الهندسة المالية

لقد ظهر مفهوم الهندسة المالية مع بداية الثمانينيات رغم أن منتجات كانت تمتد إلى سنوات قبل وقد كان وراء ظهور مختلف هذه المنتجات مجموعة من العوامل التي ذكر منها⁽⁴⁾:

- انهيار اتفاقية بريتونوودز bretenwoods وهو الأمر الذي ترتب عليه حدوث تقلبات عنيفة في أسعار الصرف، فكانت مدخلاً لتطوير الصرف الآجل والبحث عن آلية للتحوط ضد مخاطر تقلبات أسعار الصرف.

¹ <http://www.scird.com/doc/130095611/financial-engineering-final-word-docx>.

² محمد كريم فروف: الهندسة المالية ، كمدخل علمي لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية ، المنشق الدولي ، الأول حول الاقتصاد الإسلامية، الواقع ورهانات المستقل ، جامعة غرداية ، 23-24 فيفري 2011 ، ص:3.

³ عبد المجيد قد: المدخل إلى السياسات الاقتصادية (دراسة تحليلية تقييمية) ،بيون المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

⁴ سمير عبد الحميد رضوان: المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ، دور الهندسة المالية في صناعة أدواتها ، دار التشريعات ، مصر ، ط1، 2005، ص:77، 78.

الفصل الأول: الإطار النظري للهندسة المالية

- زيادة حدة التضخم في بداية الثمانينات وما صاحبها من زيادة سريعة في معدلات أسعار الفائدة قصيرة الأجل.
 - انهيار أسواق الأوراق المالية العالمية المتتالية دفعت المستثمرين للبحث عن حماية أصولهم المالية من خلال أسواق المشتقات المالية.
 - حدة المنافسة بين مختلف المؤسسات المالية دفعها إلى تحفيز البحث والابتكار لخلق أدوات مالية جديدة لإدارة المخاطر، وتقديم حلول لمشاكل التمويل، وتجاوز القيود التي تفرضها السياسات النقدية.
- وهناك أسباب أخرى ذكر منها⁽¹⁾:
- تزايد الطلب على منتجات مالية جديدة من الزبائن ولاسيما فيما يتعلق بالمنتجات المالية التي تقدم فرصاً أوسع لتحقيق الإيرادات وإدارة المخاطر.
 - التشريعات المالية الجدية وإزالة القيود الخاصة باستخدام أدوات الهندسة المالية في بلدان عديدة والتي سمحت بتوسيع التعامل بهذه الأدوات.
 - المساهمات الأكاديمية للكتاب والباحثين في حقل الإدارة المالية وإدارة المصارف التي سهلت من عملية الفهم الصحيح لهذه الأدوات وكيفية استخدامها بفعالية.
 - العولمة وما أدى إليه من الاتجاه العالمي المتزايد نحو إلغاء القيود المالية والاستثمارية أو الحد منها وتسهيل نفق الأموال بين الأسواق المالية والاستثمارية وتحسين مستوى الخدمات المالية والمصرفية المقدمة إلى الزبائن.

¹ - هاشم فوزي دباس العبادي: مرجع سبق ذكره، ص:60.

المطلب الرابع: أهمية الهندسة المالية

إن أهمية الهندسة المالية تأتي أساساً على الركيزة الأساسية التي تقوم عليها والتي تتمثل في تحفيز عمليات الإبداع المالي من أجل إيجاد الحلول الملائمة لمشاكل التمويل وتركز الهندسة المالية على تحقيق الأوضاع الثلاثة لمثل الإبداع المالي والتي تتمثل في خلق منتجات جديدة وتطوير الاستراتيجيات القائمة وبناء المحفظة الاستثمارية ومن هنا يظهر لنا بوضوح الدور الهام الذي تلعبه الهندسة المالية فالإبداع المالي والذي يمثل الركيزة الأساسية لها قد أحدث خلال العقود الأخيرين تغييرات جذرية في الأدوات العمليات المالية، لقد ساهم في تحفيز عمليات الإبداع المالي عوامل متنوعة من بينها بل ومن أكثرها أهمية تزايد التقلبات في أسعار الفائدة وتواتر وتكرار التغييرات التنظيمية والضريبية فضل من تحرير صناعة الخدمات المالية وزيادة المنافسة بين المصاريف الاستثمارية ... إن كل ذلك أدى إلى زيادة التركيز على العمل لبناء وتصميم منتجات جديدة وتطوير عمليات أفضل وتنفيذ حلول أكثر فعالية لمشاكل المالية التي أصبحت أكثر تعقيداً فالهندسة المالية هي التي تمثل شريان الحياة لتحقيق كل ذلك، في الحقيقة وبناء على ما تقدم يمن القول أن أهمية الهندسة المالية ترجع إلى الأمور التالية:

- تحفيز عمليات الإبداع المالي
- تصميم منتجات مالية جديدة لتناسب احتياجات كافة المتعاملين في السوق
- تقديم حلول إبداعية لمشاكل التمويل
- تقديم نماذج كمية لإدارة المخاطر والوقاية منها بالاستناد إلى تقنيات بحوث العمليات والنماذج الإحصائية المتنوعة القائمة على نماذج الانحدار الخطى وغير الخطى والسلسل الزمنية وسواها⁽¹⁾.

¹ - see : 1 perry H Beaumont 2004 finnacial engineering principlesavniledtheory for financialproductannlusis and valuationjohnwiley sons hobokennewjersey, p:113 بتصريح

المبحث الثاني: أهداف ومحددات وأثار الهندسة المالية ومداخلها الأساسية

الهندسة المالية هي إحدى فروع تخمين المخاطر أو علم قياس المخاطر ظهرت للوجود في منتصف الثمانينات بهدف عون وخدمة منشآت الأعمال في مواجهة المخاطر والتخلص من القيود التشريعية والضغوط التي يفرضها السوق ومن خلال هذا المبحث ستنطرق إلى أهداف الهندسة المالية، محدداتها والمداخل الأساسية للهندسة و علاقتها بالوظائف المالية الأخرى.

المطلب الأول: أهداف الهندسة المالية

تسعى الهندسة المالية إلى قيام المؤسسات المالية برسم سياسات مالية قوية وابتكار منتجات مالية جديدة وآليات واستراتيجيات مالية مرنة تتفاعل و تستفيد من التغيرات المستمرة في أسواق المال العالمية والإقليمية والمحليّة (أسعار الصرف، أرباح الأسهم، حجم التداول) ويطلب ذلك أن تقوم الإدارات المالية الحديثة بإنشاء وتطوير في حقل المنتجات والأدوات المالية.

الفرع الأول: خلق المنافسة المالية

تحقيق الكفاءة الاقتصادية بتخفيض تكاليف التعاملات من خلال إيجاد معاملات معينة والدخول بها بحيث تكون هذه المعاملات كبيرة الحجم ومنخفضة التكلفة نسبيا فتكاليف المعاملات من خلال أدوات الهندسة المالية عادة ما تكون أقل من تكاليف التعامل بالطريق التقليدية⁽¹⁾.

الفرع الثاني: تحقيق أهداف الشركات

خفض حجم المخاطر المالية من خلال إيجاد وتطوير مجموعة متنوعة من الأدوات المالية المستخدمة والتي يمكن من خلالها تنظيمها أو هندستها بتوليفات معينة، تحديد مراكز التعرض للمخاطر وإدارتها بأفضل صورة ممكنة أو نقل المخاطر من وحدة اقتصادية وأخرى وذلك عن طريق عقود مناسبة بما ساهم في السيطرة بدقة على المخاطر التي تتعرض لها المنشأة⁽²⁾.

¹ - المناسب رابح أمين: الهندسة المالية وأثرها في الأزمة المالية 2007، مركز الماجستير، جامعة الجزائر 3، 2010، ص:21.

² - منير إبراهيم هندي: الفكر الحديث في إدارة المخاطر، الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات، الجزء الثاني، المكتب العربي الحديث، مصر 2009، ص:139.

الفصل الأول: الإطار النظري للهندسة المالية

الفرع الثالث: إعادة هيكل الشركات

إعادة هيكلة التدفقات النقدية من أجل تحقيق إدارة مالية أفضل، كما تستخدم عمليات مبادرات سعر الفائدة وذلك من أجل تحويل معدلات الفائدة المتغيرة على القروض إلى معدلات ثانية لأغراض ضريبية أو من أجل تحقيق مقدرة أفضل على التنبؤ بالتدفقات المالية.

المطلب الثاني: ضوابط أو محددات الهندسة المالية

إن تعدد التعريفات المقدمة عن الهندسة المالية كما مر سابقاً يبين وجود اختلاف وفروق في الإدراك ووجهان النظر ومن خلال ذلك يمكننا القول بأن هناك ضوابط أو محددات أساسية للهندسة المالية تستند إلى عملية الإبداع في الابتكار وتقوم على العناصر التالية:

الفرع الأول : الأدوات المالية

والتي تتضمن مجموعة من متنوعة من المنتجات ووسائل الاستثمار والتي توفرها الصناعة المالية للعملاء والمؤسسات والشركات، وتتنوع هذه المنتجات ما بين تلك التقليدية ذات الانتشار الواسع والممارسة اليومية ومن أمثلتها الحسابات المصرفية والأنواع المتعددة للأوراق المالية كالسندات والأسهم وأذون الخزانة وصناديق الاستثمار وغيرها وما بين المنتجات المالية ومنتجات التأمين وصولاً إلى الأدوات غير التقليدية والتي تعتبر من بينها المشتقات المالية وهي الأدوات الأكثر أهمية ومن أمثلتها المبادرات والمستقبليات والخيارات وسواها.

الفرع الثاني: الحلول

والتي تشير إلى جميع المشاكل المالية التي تهم المؤسسات والشركات أو حتى الأفراد ومن الأمثلة على الحلول الإبداعية استراتيجيات تحفيظ مالي مبدعة وإنشاء محافظ استثمارية تقابل تفضيلات المستثمرين وكذلك تطوير نماذج لتقدير مخاطر الائتمان والمخاطر المالية والمصرفية بشكل عام⁽¹⁾.

¹ - هندي منير إبراهيم: الفكر الحديث في إدارة المخاطر الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2006.

الفرع الثالث: العمليات

وتتضمن الخطوات والإجراءات التي يجب القيام بها من أجل بناء وصياغة المشكلة المعروضة في متناول اليد في سبيل تطبيق الحلول التي تم تطويرها⁽¹⁾.

المطلب الثالث: المدخل الأساسية للهندسة المالية

يمكن القول أن هناك مدخلين أساسين للهندسة المالية يمكن للمؤسسات المالية استخدامها لإيجاد حلول إبداعية لها ت تعرض له من مشكل، له من مشكلات ت تعرض طريق تقدم أعمالها وتطورها، ويتمثل هذان المدخلان الرئيسان فيما يلي:

المدخل الأول: مدخل الإدارة بالأهداف أو النتائج، ويتم من خلال هذا المدخل التحديد المسبق للنتيجة أو النتائج المطلوبة والمرغوبة، والتي يتوجب على منتج الهندسة المالية أن يتضمنها، ومن ثم يتم تصميم المنتج على أساس أن يحقق النتائج المرجوة منه. ولعل من أمثلة تطبيقات هذا المدخل، عمليات توريق الديون، والتي حدد هدفها في إمكانية تحويل الديون إلى أصول سائلة قابلة للتداول، ومن ثم تم ابتكار عملية التوريق أو التسديد ووضع الآليات والضوابط الناظمة لها⁽²⁾.

المدخل الثاني: مدخل الأصالة والابتكار ويقوم هذا المدخل أساساً على البحث عن الاحتياجات الفعلية للمتعاملين في السوق من أفراد ومؤسسات وسواهم، والعمل على تصميم المنتجات المالية المناسبة والتي تلبي متطلباتهم وبما يتاسب مع أوضاع السوق. إن هذا المدخل يرتكز بشكل أساسي على الدراسة المستمرة لاحتياجات العملاء ومتطلباتهم، والعمل على التطوير المستمر للأساليب والتقنيات اللازمة لمساعدتهم وتقديم حلول فعالة لما يواجهونه في إطار تحقيق الكفاءة الاقتصادية لما يتم طرحه من منتجات وأساليب وتقنيات قدر المستطاع⁽³⁾.

¹ - zopounididconstatin&doupodmichael 200 intelligent decision aiding systems based on multiplecirastraria for financial engineering ، p:34

² موقع خبراء المال العرب : <http://forum.mec.biz/t42778.html>

³ - قندوز. عبد الكريم: إدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية، من الحلول الجزئية إلى التأصيل، بحث مقدم لمؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دبي، ص:20.

المطلب الرابع: آثار الهندسة المالية على المتغيرات الاقتصادية

تأثير الهندسة المالية على المتغيرات الاقتصادية حسب مدى التأثير بسياسة الإبداع والابتكار المالي المطبق في البيئة المحيطة بالمؤسسة فصناعة المنتجات المالية يقوم على أساس البيئة التافسية وال حاجات المتعددة، و تعد السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية تأثر بذلك، وكذا الاستقرار والنمو الاقتصادي وبعض الآثار الأخرى التي يتم توضيحها من خلال الآتي⁽¹⁾:

الفرع الأول: آثر الهندسة المالية على السياسات الاقتصادية

يشار إلى ذلك من خلال الإبداع المالي وعلاقة بالسياسة النقدية، الاستقرار والنمو الاقتصادي حسب الآتي:

01. آثر الابتكار المالي على السياسة النقدية

إن السبب الرئيس الذي أدى إلى زيادة مستويات الابتكار المالي هو التقدم التقني بالإضافة إلى مختلف الأدوات والخدمات المالية التي طرح في الأسواق والأشكال الجديدة للأسوق وللمنظمات، ولكي يكون الابتكار جيد يجب أن يقدم مخرجات مالية منخفضة التكلفة والمخاطر من جهة ويقدم خدمات مالية محسنة تعمل على تلبية الحاجيات الخاصة للمتعاملين الماليين.

يعتبر "مينסקי" من الأوائل الذين اهتموا بموضوع تأثير الابتكارات المالية على السياسات النقدية، حيث بين أن تؤدي إلى ضعف آثرها الاقتصادي وذلك لاعتبارات التالية:

- تعد نسبة الاحتياطي إلزامية أو معدل الفائدة من أهم الأدوات للسياسة النقدية تصبح هذه الأدوات عديمة الفائدة والسبب في ذلك يعود إلى قدرة المؤسسات المالية على ابتكار أدوات مالية تمكنها من تجاوز قيود السياسة النقدية.
- يمكن للبنوك اللجوء إلى سياسة الافتراض من سوق العملات الأجنبية أو اللجوء إلى الأدوات المالية الأخرى التي تمكنها من الحصول على السيولة دون القيام بحجز احتياطي إلزامي.
- تطور الأدوات والآليات التمويلية أدى إلى تراجع الدور التقليدي للبنوك وهو قبول الودائع تحت الطلب ثم إقراضها لأجال مختلفة، وكذلك تراجع الفوارق بين المؤسسات المالية الأخرى.
- الابتكار المالي سلاح نافع لما يعمل على تحقيق المصالح المشروعة على أساس نهج يرفع من مستوى الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية ومن ثم مستوى الرفاهة.

¹- صالح صالح، عبد الحليم غربي: دور المنتجات المالية الإسلامية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مداخلة ضمن فعاليات، الملتقى الدولي الثاني، بخمس ملايـنة، حول الأزمة المالية الراهـنة والـبدائل المـالية والمـصرفـية (الـنـظام المـصرـفي الإـسـلامـي نـموـذـجاً)، أيام 5-6 ماـي، 2009.

الفصل الأول: الإطار النظري للهندسة المالية

02. أثر الابتكار المالي على الاستقرار والنمو الاقتصادي

يمكن اعتبار الابتكار المالي سبب من أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي ذلك انه يتميز بالتغيير والتجديد والاستحداث في المنتجات المالية في حين أن السياسات الاقتصادية تهدف إلى ضبط التعاملات وتحقيق الاستقرار ومن ثم فالابتكار المالي سبب لحدوث قدر من عدم الاستقرار، وبالتالي يجب على اقتصاديات الدولة أن ترتكز على تحقيق المصالح المشروعة لتحقيق مستوى من الرفاهية بدل من التركيز على تحقيق الربح فق لتجه بذلك الهندسة المالية إلى الدور السلبي الذي يؤثر على اقتصاد الدول وعلى استقرارها.

أما بالنسبة إلى النمو الاقتصادي فإن الابتكار المالي يزيد من مستوى كفاءة النظام المالي، وبالتالي له تأثير كبير على عمل الاقتصاد بشكل عام ومن أهم المبادئ التي يمكن التركيز عليها لتحقيق نمو اقتصادي جيد هي⁽¹⁾:

- إيجاد وتطوير مجموعة متنوعة من الأدوات المالية المستحدثة التي يمكن عن طريق هندستها بتوليفات معينة لبناء مراكز التعرض للمخاطر وإدارتها بأفضل صورة ممكنة.
 - تقليل تكاليف إجراء التعاملات المالية الابتكارية من خلال إيجاد تعاملات معينة وخلق مراكز كبيرة الحجم بتكلفة أقل نسبياً إذا أن كليف المنتجات المالية تكون أقل من المنتجات المالية التقليدية.
 - تعزيز فرص تحقيق الأرباح من خلال إيجاد أدوات مالية جديدة يمكن استعمالها في عمليات الاستثمار والمضاربة والتحوط.

الفرع الثاني، أثر الهندسة المالية على الأسواق المالية

يظهر اثر الهندسة المالية من خلال الابتكارات المالية التي غيرت من وضعية الأسواق المالية ويمكن توضيح ذلك من خلال الآتي⁽²⁾:

- سمحت الابتكارات المالية بتقسيم الأسواق المالية إلى أسواق رأس المال وأسواق النقد حسب نوعية وطبيعة الأوراق المالية وتاريخ استحقاقها.
 - نتيجة للتطور التكنولوجي والحركيّة التي تميزت بها أسواق رأس المال نتج عنها ظهور العديد من أدوات الاستثمار المختلفة، حيث أن سوق الائتمان كان شبه معدوم لكنه شهد نمو كبير في السنوات الأخيرة، وبالتالي، تغير معالم الأسواق المالية وتضاعف حجم المشتقات المالية بأكثر.

^١ صالح صالح: مرجع سبق ذكره، ص: ١٤.

² هاشم فوزی دیاس العبادی ، مرجع سیق ذکر ۵ ، ص:33.

الفصل الأول: الإطار النظري للهندسة المالية

من ستة مرات بالمقارنة بين سنة 1998 و2005 ووصولاً إلى 600 تريليون دولار سنة 2008.

- فتح الهندسة المالية أمام المستثمرين المتاجرة في الأوراق المالية المتوعة في الأسواق المحلية والدولية، ويفسر ذلك على أساس اتجاه المستثمرين نحو تشكيل محافظة استثمارية دولية انطلاقاً من دوافع عديدة كالمقارنة بين حجم سوق رأس المال المحلية وسوق رأس المال الأجنبية.

الفرع الثالث: أثر الهندسة المالية على نمو الدين⁽¹⁾

إن المتتبع لأسواق الهندسة المالية يلاحظ أنها ساهمت في نمو الدين العام أو ما يصطلح عليه المليون بالرافعة (الرفع المالي)، أن هذا التوسيع في الدين يعني أمرين مهمين هما:

- إمكانية الحصول على كل ما تريده وفي وقت قصير.
- تستطيع الحصول على ما تريده من دون مقابل تقريباً.

لقد كان الإبداع المالي سبباً في حدوث ذلك وتوسيع هذين النوعين من خلال ابتكار أدوات مالية جديدة نجحت في كسر حواجز الحيطة والحكمة.

¹ صالح صالح، عبد الحليم غربي: مرجع سبق ذكره ، ص:15.

المبحث الثالث: أدوات الهندسة المالية وأهم فوائدها ومخاطرها

إن أدوات الهندسة المالية تضم مجموعة واسعة ومتعددة من الأدوات المالية خاصة المشتقات منها لذلك أن الاقتصاديين اعتادوا على اعتبار أدوات الهندسة المالية هي مشتقات مالية بالدرجة الأولى وكما هو الحال في مفهوم الهندسة المالية فإن أدواتها أخذت حيزاً كبيراً في تفكير الكتاب والباحثين وقامت أغراض واستراتيجيات ومن خلال هذا المبحث سنقوم بالتطرق إلى أدوات الهندسة المالية وأهم فوائد ومخاطر الهندسة المالية.

المطلب الأول: عقود الخيارات

تم تداول الخيارات أول مرة في بورصة منظمة عام 1973م ومنذ ذلك الوقت حدث نمو كبير في أسواق الخيارات ويتم تداولها الآن في بورصات كثيرة حول العالم.

1. تعريف عقود الخيارات

عقد الخيار أو الاختيار عقد يعوض على حق مجرد يخول لصاحبها بيع شيء محدد أو شراءه بسعر معين طيلة (طوال) مدة معينة (معلومة) أو في تاريخ محدد، إما مباشرة أو من خلال هيئة ضامنة لحقوق الطرفين⁽¹⁾. وهو كذلك عقد يعطي كاملة الحق في الاختيار، وليس الالتزام، في شراء أو بيع أصل مالي محدد خلال فترة معينة، ونظراً لأن مشتري هذا الاختيار وله الحق في تفويذه من عدمه، فإنه يدفع لمن أعطاه هذا الحق وهو محرر الاختيار مكافأة غير قابلة للرد تسمى ثمن الخيار أو العلامة تدفع عند التعاقد ولا تعتبر جزءاً من قيمة العقد⁽²⁾.

كما يعرف الخيار بأنه حق أو بيع سلعة ما في تاريخ محدد بسعر متفق عليه سلفاً، ولا يتربّ على مشتري الخيار التزام ببيع أو شراء وإنما مجرد حق يستطيع أن يمارسه أو يتركه ويصبح المضارب مالكاً للخيار وبمجرد دفع قيمته، فالاختيار اتفاق بين طرفين يتعهد بموجبه الطرف الأول البائع أن يعطي للطرف الثاني (المشتري) الحق وليس الإجبار لشراء أو بيع أدوات مالية أو سلع حسب شروط منصوص عليها في العقد⁽³⁾.

¹ وهبة الزحيلي: المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر دمشق، سوريا، 2002، ص: 502.

² – J boissonnade, les option, compct et applications, edition ESKZ, Paris, 1997, p:13.

³ – علي محي الدين القراء داغي: الاختيارات، مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، الدورة السابعة ،الجزء الأول، 1992، ص: 172.

الفصل الأول: الإطار النظري للهندسة المالية

وعقد الخيار يتضمن مجموعة من الأركان تتمثل في ⁽¹⁾:

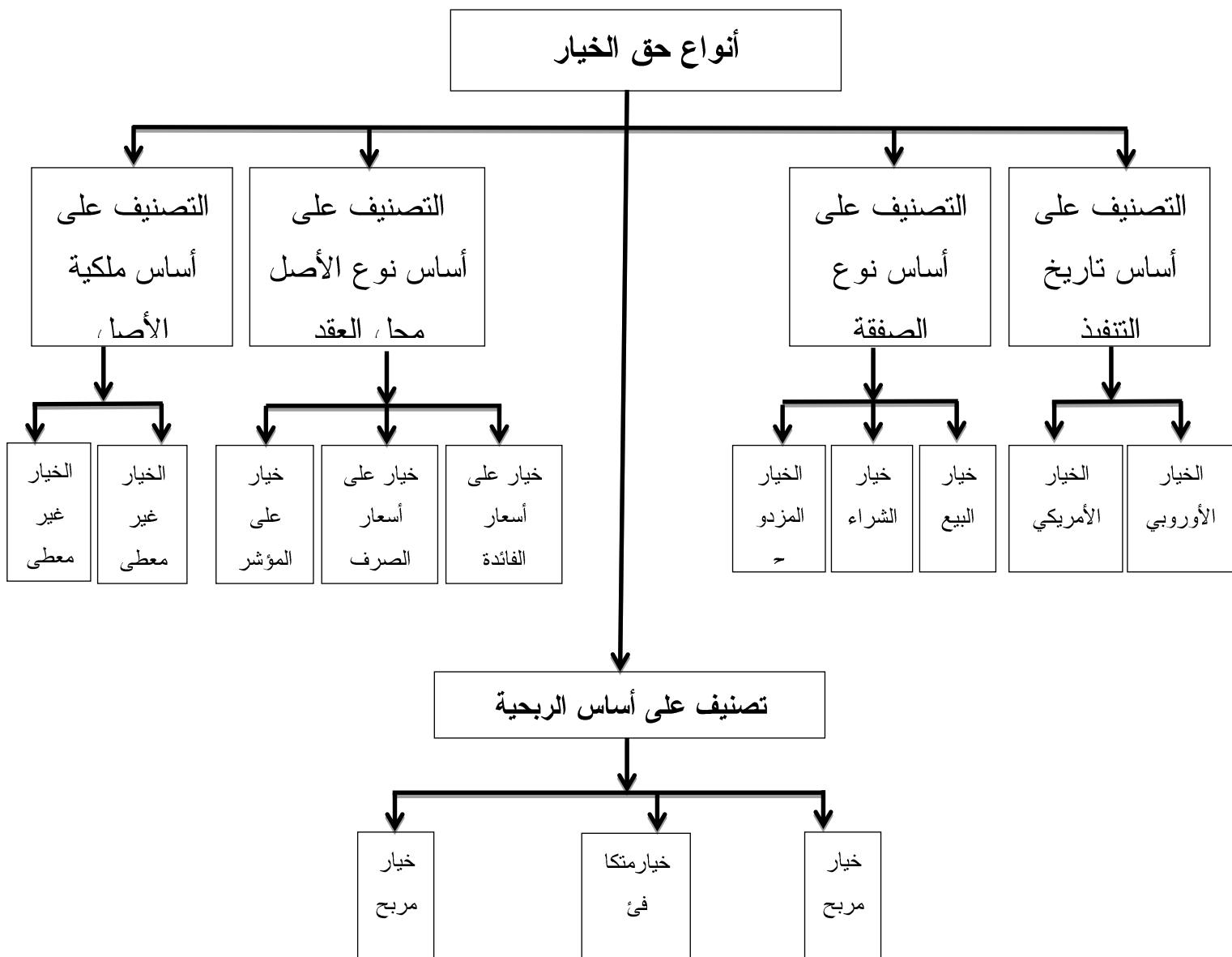
- **مشتري الحق:** وهو الشخص الذي يقوم بشراء حق الخيار، خيار البيع أو خيار الشراء من محرر العقد ويدفع مقابل ذلك مبلغاً يتفق عليه لمكافأة أو تعويض للطرف الثاني (المحرر).
- **مشتري الحق** هو الذي يملك الحق في التنفيذ أو عدم تنفيذ العقد.
- **محرر الحق:** وهو الشخص الذي يقوم بتحرير الحق لصالح المشتري مقابل المكافأة ويجب عليه التنفيذ إذا رغب المشتري في ذلك.
- **سعر التنفيذ:** وهو السعر الذي يتم تحديده للأصل عند إبرام العقد على أساسه.
- **تاريخ الانتهاء أو التنفيذ:** وهو التاريخ الذي يتم فيه تنفيذ العقد.
- **المكافأة أو العلامة:** هو المبلغ المتفق على دفعه من مشتري حق الخيار أي محرر كتعويض عن الحق المكتسب في التنفيذ أو عدم التنفيذ.

2- أنواع عقود الخيار

تتعدد أنواع عقود الخيارات وتصنف حسب عدة معايير والشكل الموالي يلخص أهم الأنواع وفق أهم التصنيفات:

¹ - محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، جلال إبراهيم العبد: الاستثمار في الأوراق المالية ومشتقاتها ، مدخل التحليل الأساسي الفني، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر، 2005 ، ص: 309 ، 310.

شكل رقم (01): أنواع الخيار



المصدر: محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى جلال إبراهيم العبد: مرجع سبق ذكره، ص:309.

الفصل الأول: الإطار النظري للهندسة المالية

2-1: التصنيف على أساس نوع الصفة: يوجد حسب هذا التصنيف ثلاثة أنواع⁽¹⁾:

• **عقد خيار والشراء:** يتيح هذا الخيار للمستثمر (المشتري حق الاختيار) الحق في شراء أصل معين للسعر وفي تاريخ معين نظير مكافأة يدفعها مشتري الخيار لمحرره مقابل ممارسته لهذا الحق.

• **عقد خيار البيع:** يتيح هذا الخيار للمستثمر (مشتري حق الاختيار الحق في بيع أصل معين بسعر محدد وفي تاريخ معين نظير مكافأة يدفعها الخيار لمحرره مقابل ممارسته لحقه).

• **عقد خيار مزدوج:** وهو عقد يشمل اختيار البيع والشراء.

2-2- التصنيف على أساس تاريخ التنفيذ: وهناك نوعان⁽²⁾:

• **عقد الخيار الأمريكي:** هو عقد يسمح فيه المشتري العقد بأن يمارس حقه في اختيار التنفيذ في أي وقت خلال فترة سريان العقد.

• **عقد الخيار الأوروبي:** وهو عقد يكون فيه للمشتري الحق في اختيار تنفيذ العقد في تاريخ انتهاء صلاحيته.

2-3- التصنيف على أساس ملكية الأصل أو التغطية: حسب هذا التصنيف نجد:

• **عقد خيار مغطى:** وفيه يكون محرر العقد يمتلك الأصول موضوع العقد، أي أنه يستطيع أن يعطي التزامه إذا اختار المشتري تنفيذ العقد.

2-4- التصنيف على أساس الربحية:

يتم التصنيف على هذا الأساس بناءً على المقارنة بين سعر التنفيذ وسعر السوق للأصل محل التعاقد في الوقت الذي يتم فيه تنفيذ العقد وحسب هذا التصنيف نجد الأنواع الموضحة في الجدول الموالي: الجدول رقم : (01) أنواع أساس الربحية

¹ - محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى جلال إبراهيم العبد: مرجع سبق ذكره، ص: 309 ، 310 .

² - طارق عبد العال: المشتقات المالية، مرجع سبق ذكره، ص: 46 .

الفصل الأول: الإطار النظري للهندسة المالية

خيار البيع	خيار الشراء	
عقد خيار بيع متكافئ	عقد خيار شراء متكافئ	سعر التنفيذ = سعر السوق
عقد خيار بيع غير مربح	عقد خيار شراء مربح	سعر التنفيذ > سعر السوق
عقد خيار بيع مربح	عقد خيار شراء غير مربح	سعر التنفيذ < سعر السوق

المصدر: طارق عبد العال حماد: المشتقات المالية، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

وبحسب هذا الجدول يكون خيار الشراء مربعاً عندما يكون سعر التنفيذ أقل من سعر السوق ويكون غير مربح إذا كان سعر التنفيذ أكبر من سعر السوق أي لن يتم تنفيذ العقد في هذه الحالة ويحدث العكس في حالة خيار البيع أما بالنسبة لعقد الخيار المتكافئ فالوضع يكون نفسه سواء لخيار البيع أو الشراء فلابد أن يكون سعر التنفيذ مساوياً لسعر السوق⁽¹⁾.

2-5- التصنيف على أساس طبيعة الأصل محل التعاقد: وبحسب هذا التصنيف نجد⁽²⁾:

- عقد خيار أسعار الفائدة: وهو عقد يلتزم بمقتضى بائع الحق (المحرر) بضمان حد أقصى بمعدل الفائدة لا يتم الزيادة عنه في حالة قيام المشتري بالاقتراب أو حد أدنى بمعدل الفائدة في حالة قيام المشتري بالاستثمار أو بالجمع بين النظامين وذلك مقابل مكافأة أو عمولة.
- عقد خيار أسعار الصرف: هو عقد يعطي الحق للمشتري في إتمام عملية بيع أو شراء كمية من عملة معينة في تاريخ محدد في المستقبل مقابل دفع علاوة للمحرر.
- عقد خيار المؤشرات: وهو عقد يكون موضعه مؤشر ما للسوق المالي يمثل تشكيلة مكونة من الأوراق المالية التي يتم تسليمها.

إلى جانب هذه الأوضاع هناك أنواع أخرى من عقود الخيارات وهي أنواع مستحدثة وأكثر تعقيداً منها عقود الاختيارات الآجلة المرئية، التفضيلية، التبادلية، الحدودية و الثانية ... الخ.

3- خصائص عقود الخيارات

مهما كان نوع عقد الخيار، فهو يتمتع بمجموعة من الخصائص المشتركة والمتممة فيما يلي⁽³⁾:

¹- طارق عبد العال: مرجع سبق ذكره، ص: 45-46.

²- بن رجم محمد خميسى: المنتجات المالية المشتقة، أدوات مستخدمة لتغطية المخاطر أم لصناعتها ، مداخلة من الملتقى الدولى، حول الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة سطيف، أيام 20-21 أكتوبر، 2009، ص: 8.

³- عبد الغفار حنفى: الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر، 2004، ص ، ص: 440، 441.

الفصل الأول: الإطار النظري للهندسة المالية

- تتميز عقود الخيارات المتداولة في الأسواق المنظمة أنها عقود نمطية لا يمكن تغيير مواصفاتها من قبل طرفي العقد، وهذا التمييز يشمل حجم العقد، تاريخه و سعره وقيود حدود التنفيط، حدود المراكز، نظام الهامش والتسوية اليومية كما أن هذا التمييز أدى إلى تيسير التداول وتوفير السبولة للعقد مما أدى إلى السرعة في تنفيذ الأوامر وبتكلفة معاملات أقل.
- يمكن لصاحب عقد الخيار الاستفادة من سمة الرفع المالي من خلال دفع مكافأة قليلة نسبيا مقارنة بالقيمة السوقية للموجود الضمني بدلا من شراءه نقدا واستغلال المبلغ المتبقى باستثماره في مجالات أخرى يتوقع أن يحصل من خلالها على إيرادات مرتفعة⁽¹⁾.
- عقد الخيار غير ملزم لصاحبـه، بل يعطيـه الحق في أن يختار بين تنفيـذ العقد ونـظير ممارـسته لهذا الحق خلال مـدة العـقد فإـنه يـدفع مـبلغ يـسمـى ثـمنـ الـخـيـار أوـ العـلـاوـة أوـ المـكافـأـة⁽²⁾.
- يـدفع ثـمنـ الـخـيـار للـجـهـةـ التيـ حرـرـتـ عـقدـ الـخـيـارـ والتـزـمـتـ بـتـنـفـيـذـهـ عـنـدـمـاـ يـرـغـبـ صـاحـبـ الـحقـ فيـ مـارـسـتـهـ لـحـقـهـ،ـ وـبـذـلـكـ يـعـتـبـرـ هـذـاـ ثـمـنـ مـقـابـلـ لـمـخـاطـرـ الـتـيـ يـتـحـمـلـهـ الـمـحـرـرـ عـنـدـمـاـ يـمـارـسـ الـمـشـتـريـ حقـهـ مـهـمـاـ كـانـتـ الـظـرـوـفـ السـائـدـةـ فـيـ السـوقـ وـالـتـيـ يـمـكـنـ أـنـ تـؤـثـرـ عـلـىـ سـعـرـ الـأـصـلـ مـحـلـ الـتـعـاـدـلـ.

¹ منير إبراهيم هندي: مرجع سبق ذكره، ص:29.

² هاشم فوزي دباس العبادي: مرجع سبق ذكره، ص:195.

المطلب الثاني: عقود المبادلة

تعتبر عقود المبادلة إحدى أدوات تغطية المخاطر وهي تعرف أيضاً بعقود المقايسة.

1. تعريف عقود المبادلة

تعرف عقود المبادلة على أنها سلسلة من العقود لاحقة التنفيذ، حيث يتم تسوية عقد المبادلة على فترات دورية قد تكون (شهريّة، ربع سنويّة، نصف سنويّة)

المبادلة swap عبارة عن عقود بين طرفين لتبادل تدفق نقدٍ مقابل تدفق نقدٍ آخر، ويتم تحديد ميعاد تسليم التدفق وطريقة الحساب ويتم استخدام المبادلات للتحوط ضد المخاطر ولا تخضع هذه العقود لشروط نمطية محددة فقد يملي كل طرف شروطه ولذا يتم تداولها في الأسواق غير منتظمة، يتفق فيها الطرفان على تبادل دوري للتدفقات النقدية وذلك لمدة محددة وبالاعتماد على مبلغ أساس عادة ما يتخليه الطرفان⁽¹⁾.

2. أنواع عقود المبادلة:

هناك أربع أنواع شائعة للمبادلات هي مبادلات العملات ومبادلات أسعار الفائدة ومبادلات حق الملكية ومبادلات البضائع.

- عقود مبادلة أسعار الفائدة وتشمل:
- عقود مبادلة أسعار الفائدة الثانية بالمتغير.
- عقود مبادلة الأوراق المالية ذات معدل الفائدة المتغير وغير المقيد وتشمل هذه حقوق الخيار على عقود مبادلة الأوراق المالية ذات معدل الفائدة المتغير وغير المقيد.
- عقود مبادلات الأوراق المالية ذات معدل الفائدة المتغير وال المقيد.
- عقود المبادلة المختلطة.
- عقود مبادلة العملات.
- عقود مبادلة البضائع⁽²⁾.

¹- بلعز بن علي: استراتيجيات المخاطر في المعاملات المالية ، مجلة الباحث ، عدد 01، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010، ص:339.

²- منير إبراهيم هندي: مرجع سبق ذكره ، ص:22.

الفصل الأول: الإطار النظري للهندسة المالية

3. خصائص عقود المبادلة:

تصنف عقود المبادلات بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن باقي العقود وتمثل أهم هذه الخصائص فيما يلي⁽¹⁾:

- عقود ملزمة للطرفين
- عقود غير نمطية تفصل حسب رغبة الطرفين
- يتم التعاقد بصورة مباشرة أو غير مباشرة بين الطرفين.
- ترکز على تبادل التدفقات النقدية في أغلب الأحيان، فضلا عن تبادل الموجودات في أحيان أخرى.
- توفر إمكانية التحوط من مخاطر تقلب أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية.
- يتم التعامل بها في الأسواق الموازية.
- لا تتضمن دفع الهوامش أو العوائد.

المطلب الثالث: العقود الآجلة والمستقبلية

تعد العقود الآجلة هي الصورة الأولى للعقود المستقبلية والسبب الرئيسي لظهور هذه العقود هو تخفيض أو تجنب المخاطرة من تغير السعر، وللتغلب على عدم التأكيد من المستقبل سواء بالنسبة للسعر أو كمية المحصول المطلوبة بغرض التحوط أو التحصن. ويرى البعض أن سوق العقود المستقبلية ما كان لها أن ترى النور أو تتطور على هذا النحو الكبير لو أن هذا العالم كان أكثر استقرارا من الوجهة المالية والاستثمارية مما هو عليه اليوم⁽²⁾.

الفرع الأول: العقود الآجلة

على الرغم من أن العقود الآجلة قد ظهرت منذ زمن طويل، وهناك دلائل تاريخية على ظهورها وخاصة فيما يتعلق بالعمليات الآجلة على السلع والحبوب والأرز. وقد ظل هذا التعامل في العقود الآجلة قاصرا على البضائع، حتى عام 1971 ، حين قامت الدول الكبرى بتعويم عملات وهكذا ظهرت بورصة تداول العملات الأجنبية، التي سميت بسوق ما بين البنوك، وكانت العملات الأجنبية أساس إيجاد سوق المعاملات المالية الآجلة، كما ظهرت بعدها قيم مالية جديدة إلى جانب العملات

¹ هاشم فوزي دباس العبادي: مرجع سبق ذكره، ص: 91.

² زهرة يونس ، محمد سودة: تنظيم عقود الاختيار في الأسواق المالية، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين، 2006،ص، 47 ، 48.

الفصل الأول: الإطار النظري للهندسة المالية

الأجنبية. ك محل للمعاملات الآجلة حتى وإن كانت المعاملات الآجلة في البضائع قد تطورت هي الأخرى في السنوات التالية.

1-تعريف العقود الآجلة:

العقد الآجل هو اتفاقية ثنائية بين مشتري وبائع الأصل محل التعاقد، وسعر التسوية، وتاريخ التسوية، من المسائل التي يتم التفاوض بشأنها وتكون محل اتفاق بين المتعاقدين. وفي تاريخ التسوية، يقوم البائع بتسليم الأصل محل التعاقد والمشتري بتسليم الثمن المتفق عليه مسبقا.⁽¹⁾ فهي بذلك عقود ذات طرفين يتحمل حصول أي منها على مكاسب أو خسائر نتيجة التغيرات في المركز المرتبط بالعقود وباختصار هي اتفاق على شراء أو بيع أصل في وقت مستقبلي معين مقابل سعر معين وتعتبر العقود الآجلة مشتقة بسيطة⁽²⁾.

2-خصائص العقود الآجلة

تتميز العقود الآجلة بالخصائص الموالية:

- المرونة وهذا يعني أن كلا من البائع والمشتري يتفاوضان على شروط العقد لذلك فهما يمتلكان حرية التصرف وابداع أي شروط يرونها لأي سلعة⁽³⁾.
- أقل سيولة، حيث لا يمكن أي طرف من الأطراف الخروج من العقد إلا بإيجاد آخر يحل محله ويقبله الطرف الآخر.
- تلك العقود عقود شخصية يتفاوض الطرفان على شروطها بما يتفق وظروف كل منهما ومن ثم فهي لا تتداول في البورصة⁽⁴⁾.
- يتعرض أطراف العقد الآجل لمخاطر ائتمان والتي تنتج عن عدم قدرة أحد طرفي العقد على الوفاء بالتزاماته.
- تتحقق قيمة العقد الآجل فقط في تاريخ انتهاء صلاحية العقد ولا توجد مدفوعات عند بداية العقد وكذلك لا توجد أي نقود يتم تحويلها من طرف إلى آخر قبل تاريخ انتهاء صلاحية العقد⁽⁵⁾.

¹- سمير عبد الحميد رضوان حسن: المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر، دار النشر للجامعات، مصر، 2001، ص:191.

²- بلعزوzi على: استراتي�يات إدارة المخاطر في المعاملات المالية ، مجلة الباحث ، عدد07، 2010 ، جامعة فاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، ص:339.

³- نفس المرجع ، ص:339.

⁴- عادل رزق: دعائم الإدارة الإستراتيجية للاستثمارات في المصارف العربية، بيروت، 2006، ص:100.

⁵- طارق عبد العال حماد: مرجع سبق ذكره ،ص:114.

الفصل الأول: الإطار النظري للهندسة المالية

ويمكن تصنيف العقود الآجلة إلى ما يلي:

- العقود الآجلة لأسعار الفائدة وتستخدم في الحماية ولكن ضد تقلبات أسعار الفائدة وهناك يتم الاتفاق على سعر فائدة عند قرض معين ليتم الحصول عليه في المستقبل ويتم تثبيت سعر الفائدة من تاريخ الاتفاق وحتى تاريخ التنفيذ.
- العقود الآجلة لأسعار الصرف وهي اتفاق بين طرفين لشراء أو بيع كمية معينة من عملة أجنبية مقابل عملة محلية وذلك في تاريخ أجل وسعر يتم الاتفاق عليه عند كتابة العقد ويتم تثبيته حتى تاريخ التنفيذ وتستخدم هذه للحماية ضد مخاطر تقلبات صرف العملات الأجنبية إلا أنه يؤخذ عليها عدم قابليتها للتحول والتازل عنها.

الفرع الثاني: العقود المستقبلية

تطورت أسواق العقود المستقبلية بعد انهيار نظام بريتونوودز عام 1973 ، حيث بدأ نظام تعويم أسعار العملات وأصبحت تتحرك العملات هبوطاً وصعوداً بحرية كاملة حسب العرض والطلب، ولقد عانت المؤسسات العالمية والتي تتعامل بحجم كبير من العمليات المالية بسبب تقلبات أسعار العملات وأسعار الفائدة بنسب عالية مما جعلها تتعرض لمخاطر كبيرة نتيجة لتحركات الأسعار.

تعتبر بورصة شيكاغو الرائدة في تطوير العقود المستقبلية وذلك في عام 1973 من قبل السوق النقدية العالمية، وهو فرع من بورصة شيكاغو، كذلك بدأ التعامل في عقود أسعار الفائدة المستقبلية عام 1975 ، ثم بعدها زاد توسيع التعامل بالعقود المستقبلية في الثمانينيات والتسعينيات، حيث تم إنشاء أسواق مالية في أوروبا والشرق الأقصى تتعامل هذه الأدوات، وأهم هذه الأسواق هي بورصة لندن العالمية للعقود والخيارات المستقبلية والتي بدأ التعامل بها عام 1982⁽¹⁾.

1- تعريف العقود المستقبلية

العقود المستقبلية هي اتفاقيات تعاقدية إما لشراء أو بيع عملة أو سلعة أو أداة مالية بسعر و تاريخ محدد في المستقبل ولكن على خلاف العقود الآجلة، يتم تداول العقود المستقبلية في البورصات، ومن أجل جعل التداول ممكناً تحدد البورصة سمات معيارية معينة للعقد، ونظراً لأن طرفي العقد قد لا يرتفان بعضهما البعض بالضرورة، فإن البورصة توفر آلية تعطي كلاً من الطرفين ضماناً بأن العقد سوف يحترم⁽²⁾.

¹ بن عيسى عبد القادر: أثر المشتقات المالية ومساهمتها في إحداث الأزمة المالية العالمية ،رسالة ماجستير ،جامعة فاصي مرباح ،ورقلة، 2012، ص:63.

² طارق عبد العال حماد: مرجع سبق ذكره ، ص:63.

2- أنواع العقود المستقبلية

تنقسم العقود المستقبلية إلى عدة أنواع وفيما يلي سوف نعرض كل هذه الأنواع:

2-1- العقود المستقبلية على سعر الفائدة: هي العقود التي تتم بين مشتري العقد وبائع العقد، أغلب هذه العقود يتم إحلالها قبل تاريخ الاستحقاق بصفة عكسية عن التي يتم عنها الاتفاق في البداية، ولا يتم التسليم الفعلي للأصول المقترضة⁽¹⁾.

2-2- العقود المستقبلية على مؤشرات الأسهم: هذه العقود عبارة عن تسليم المؤشر المفترض في تاريخ وسعر محددين مسبقاً، وتكون قيمة النقود الملزمه دفعها من طرف المشتري تساوي قيمة ثانية تحددها البورصة⁽²⁾.

2-3- العقود المستقبلية على الصرف: يعتبر سعر الصرف متغيراً هاماً في التعاملات الأجنبية، حيث يتعرض كل من المصدر والمستورد لمخاطر التغير في سعر الصرف. هذه المخاطر يمكن تغطيتها من خلال الدخول في سوق العقود المستقبلية للصرف الأجنبي، ويعتبر سوق الصرف الدولي التابعة لبورصة شيكاغو من أكبر الأسواق للتعاملات المستقبلية على الصرف الأجنبي، وتتداول في السوق العقود النمطية والتي تتم تسويتها وفقاً لأسعار السوق، بالإضافة إلى المعايير والقواعد التي تسمح للمتعاملين بالدخول في مراكز طويلة أو قصيرة⁽³⁾.

2-4- العقود المستقبلية على السلع : القواعد التي تحكم العقود المستقبلية على السلع متشابهة مع القواعد التي تم عرضها سابقاً، وذلك بالنسبة للسلع الممكن تخزينها فقط. إلا أن هناك اختلافاً واحداً وهو أن تكلفة الاحتفاظ بالسلعة عادةً ما يكون أكبر من تكلفة الاحتفاظ بالأصل المالي. بالإضافة إلى تكاليف الفائدة مثل الأصول المالية، وهناك تكاليف التخزين والتأمين ونسبة الفاقد وغيرها⁽⁴⁾.

¹ فيصل الحسن وهدة عبود: مخاطر المشتقات المالية ، جامعة حسيبة بن علي، الشلف ،الجزائر، 2007، ص:05.

² نفس المرجع ، ص:05.

³ محمد الحناوي، ونهال فريد مصطفى ،والسيدة عبد الفتاح إسماعيل ،والسيد الصيفي: الاستثمار في الأوراق المالية وإدارة المخاطر ،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص، ص: 267، 268.

⁴ نفس المرجع، ص:274.

الفصل الأول: الإطار النظري للهندسة المالية

3- أوجه الاختلاف

الجدول رقم(02):أوجه الاختلاف بين العقود الآجلة والعقود المستقبلية

العقود المستقبلية	العقود الآجلة	أوجه الاختلاف
<ul style="list-style-type: none"> -عقود نمطية،موحدة حيث الشروط و تحددها البورصة. -عقود غير شخصية. 	<ul style="list-style-type: none"> -عقود نمطية يحدد شروطها طرف العقد. -عقود شخصية يتم التوصل إليها بالتفاوض. 	طبيعة العقد
<ul style="list-style-type: none"> -يمكن تسوية العقد في أي وقت قبل تاريخ الاستحقاق من خلال غرفة المقاصلة. 	<ul style="list-style-type: none"> -لا يمكن تسوية العقد قبل تاريخ استحقاق ألا بموافقة كلا الطرفين في العقد. 	تسوية العقد
<ul style="list-style-type: none"> -يتم تعديل السعر بصفة مستمرة بحسب تغيرات سعر الأصل محل التعاقد. 	<ul style="list-style-type: none"> -يظل السعر ثابت خلال فترة العقد ويتم دفع المبلغ الإجمالي في نهاية العقد. 	السعر
<ul style="list-style-type: none"> -يتم تداولها في أسواق منتظمة. -لها سوق ثانوية مما يجعلها تتمتع بسيولة كبيرة. 	<ul style="list-style-type: none"> - -يتم تداولها في أسواق غير منتظمة. ليس لديها سوق ثانوي مما يجعلها صعبة التسليم. 	أسواقها
<ul style="list-style-type: none"> -يتم فرض هامش مبدئي على كل الطرفين وهو هامش متحرك يعكس حركات الأسعار. 	<ul style="list-style-type: none"> -لا توجد متطلبات للهامش المبدئي خاصة لعدم مراقبة التحركات السعرية بصورة يومية 	الهامش
<ul style="list-style-type: none"> -يحقق الربح والخسارة يوميا عند ارتفاع وانخفاض الأسعار. 	<ul style="list-style-type: none"> -يحقق الربح والخسارة عند تنفيذ العقد. 	الأرباح والخسائر

المصدر:طارق عبد العال حماد: "المشتقات المالية" ، مرجع سبق ذكره ، ص،ص:112، 113.

المطلب الرابع: فوائد ومخاطر أدوات الهندسة المالية

يمثل موضوع فوائد ومخاطر تطبيق أدوات الهندسة المالية الموضوع الأكثر جدلاً بين المتعاملين بهذه الأدوات، فعلى الرغم من مرور وقت على التعامل المنظم بهذه الأدوات إلا أن المتعاملين بها لا زالوا ينقسمون وبصورة واضحة إلى فريقين متعاكسين ففي حين يصر الفريق الأول على الحذر من التعامل معها إطلاقاً بسبب المخاطر الكبيرة التي تصاحبها حتى أن البعض يعرفها على أنها الأدوات التي عند استعمالها تسبب خسائر كبيرة فإن الفريق الآخر أكثر تفاؤلاً حيث يرى في هذه الأدوات مفتاحاً كل العديد من المشاكل والمصاعب التي تواجه المتعاملين في الأسواق المالية من خلال إدارة المخاطر بصورة فعالة نظراً للمرنة العالية والتتنوع الكبير فيها⁽¹⁾.

الفرع الأول: فوائد أدوات الهندسة المالية

إن أدوات الهندسة المالية يمكن أن يحقق العديد من الفوائد للمتعاملين بها إذا ما تم استعمالها بصورة صحيحة ومن أبرز هذه الفوائد ذكر ما يلي⁽²⁾:

- إدارة المخاطر: من خلال عقود أدوات الهندسة المالية ابتداع طرق جدية لإدارة المخاطر، إذ يمكن من خلالها تجزئة المخاطر المتجمعة في الأدوات التقليدية مثل مخاطر تقلب الأسعار ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية وإدارة كل نوع من هذه المخاطر على حد من خلال عملية التحوط.
- إذ يمكن أن نستعمل المستقبليات والعقود الآجلة والخيارات للتحوط من استعمال المبادلات وغيرها في إدارة مخاطر تقلب أسعار الفائدة وتحديد مستويات تكاليف الفائدة على وفق استراتيجيات خاصة.
- الاستثمار: إذ يمكن فرض تحقيق الإيرادات الإضافية وزيادة الأرباح من خلال زيادة فرص الاستثمار وتتوسيع المحافظ الاستثمارية للمؤسسات المالية ودخول المتعاملين في عمليات صناعة الأسواق وتكوين المراكز المالية فضلاً عن توسيع الخدمات المالية التي تقدم للمتعاملين بما يخدم أغراضهم في بناء المحافظ المرغوبة.
- التكلفة: يسمح التعامل بأدوات الهندسة المالية تقليل تكاليف المعاملات التقليدية، إذ يتم دفع هامش بسيط فقط لأغراض التعاقد، كما يمكن من خلالها تحديد الحدود العليا لتكاليف الاقتراض أو تحديد الحدود الدنيا (القواعد) للعوائد المتحققة من الاستثمارات في الودائع أو

¹ هشام فوزي دباس العبادي: مرجع سبق ذكره، ص: 107.

² نفس المرجع، ص: 112، 111.

الفصل الأول: الإطار النظري للهندسة المالية

القروض، كما يمكن استعمالها في عمليات المراجحة (التحكيم) للحصول على هيكل تكاليف مناسب بالنسبة للمتعاملين.

- **السيولة:** تتمتع أغلب أدوات الهندسة المالية بسيولة عالية تمكن المتعاملين بها من تحسين سيولتهم بصورة عامة. وبذلك يتمتع المتعامل بهذه الأدوات بوجود فرص متعددة لتكوين المراكز وإلغائها تبعاً لاحتاجه ورغباته.
- **الاقتصاد العام:** لقد أدى تعدد أدوات الهندسة المالية إلى إيجاد الأسواق المنظمة والموازية المتخصصة في التعامل بهذه الأدوات مما أدى إلى التوسيع الكبير في التعامل بها، إذ وصل إلى ما يمثل ثلثي تجارة العالم بالسلع والأوراق المالية التي تشكل مبالغ ضخمة جداً وما يتحقق نتيجة ذلك من إيجاد فرص العمل الواسعة وزيادة فرص تحقيق الإيرادات المتمثلة في الرسوم والعمولات وغيرها.
- دعم الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية للعملاء بما يخدم أغراضهم في بناء محافظهم الاستثمارية لتكون أكثر تنويعاً الأمر الذي من شأنه زيادة قاعدة عملاء هذه المؤسسات⁽¹⁾.

الفرع الثاني: مخاطر أدوات الهندسة المالية

بعد أن تعرفنا على أهم الفوائد التي يمكن تحقيقها باستعمال أدوات الهندسة المالية، ورغم المزايا التي تم تعديدها للتعامل بالأدوات المالية المشتقة، نجد أنها تتطوّي على مخاطر كامنة في خصوصية وطبيعة عملها، والتي تعتبر أعلى من مثيلاتها في الأدوات المالية التقليدية، وهذا من شأنه أن يؤسس أنواع جديدة من المخاطر ويعود إلى صعوبات كبيرة للبنوك في حال استعمال هذه الأدوات بشكل غير مدروس ولا يستند إلى أسس سلامة قوية، كالمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر التمويل ومخاطر العمليات (أي التشغيل) والمخاطر النظامية، كما تم التطرق إليها في البحث الأول السابق. وقد تصل هذه التهديدات التي تواجه المؤسسات البنكية إلى حد الإفلاس كما حدث مع بنوك عالمية كبيرة شكل سقوطها آثارها وخيمةً لنظمها المصرفية والمالية وكذا سلامة واستقرار اقتصادياتها وتشير الأرقام المتعلقة بأغراض التعامل في الأدوات المشتقة إلى أن ما نسبته 1 إلى 3% فقط من هذه

¹ شقيري نوري موسى: إدارة المشتقات المالية الهندسة المالية ، الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة «شركة جمال أحمد محمد حيف وإنخوانه عمان، الطبعة الأولى، 2015، ص:33.

الفصل الأول: الإطار النظري للهندسة المالية

التعاملات هدفها تسخير المخاطر وتوفير فرص أرباح جديدة، بينما يتجه الباقي إلى عمليات رهان ومضاربة شديدة على المستقبل⁽¹⁾.

فكم جاءت الهندسة المالية كانعكاس لابتكار، والذي حتماً يساهم في الرفع من الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية ومن ثم يعمل على زيادة مستوى الرفاهية، فإن هذه الرفاهية تعادل ما قد يحدث من عدم استقرار بسبب طبيعة الابتكار نفسه، والذي من غير السهل إطلاقاً التفرقة بين تأثيريه. فهذا الأدوات المالية تتمتع بمزايا كبيرة تشير في الوقت نفسه إلى حجم المخاطر التي تترجم عن استخدامها والتي تتعلق بنوعية الأهداف المطلوب تحقيقها وكذا سلامة الاحتياطات الواجب اتخاذها.

فسوء استعمال المشتقات وتحول أهداف التعامل بها إلى المضاربة بالتوقعات وعدم الالتزام بقواعد وأسس التسخير السليم لهذه الأنشطة بالإضافة إلى غياب رقابة فعالة أدت كلّها إلى آثار كارثية في عديد المرات. كما أنه حتى التعامل مع آثار هذه الهزات نظراً لتعقد طبيعتها لم يعد بالأمر الهين، وهو الأمر الذي يؤكد على ضرورة إعادة تحديد دور هذه الأدوات ضمن الصناعة المالية والمصرفية بما يتطلبه من تأكيد على مزاياها واستعمالاتها الهدافه وتحجيم والحد من الاستخدامات غير المناسبة لها⁽²⁾.

وهناك بعض المخاطر منها⁽³⁾:

- الاستثمار في السندات الوهمية، مثل ما قامت به بعض البنوك في أوروبا وترتب عليه إفلاس-بنك الاعتماد والتجارة- وبنك - هيراشتر - الألماني.
- المقامرة على حجم الرافعة المالية في أسواق إعادة الشراء والمنتجات المالية المركبة.(فبعض المنتجات المالية المركبة تعتمد على أدوات مالية خطرة متقلة بالديون).
- عدم توفر معلومات كافية عن البورصات العالمية للمدير المالي المحلي بخصوص المستحدثات المالية والمصرفية التي تعتمد على المشتقات المالية.
- تسارع الحكومات في استخدام المشتقات المالية كعنصر لجذب العملات الأجنبية دون دراسات تحليلية مسبقة.

¹ طارق خاطر، لحسن دردورى: "دور الأدوات المالية الحديثة في الصناعة المصرفية وانعكاسها على النظام المصرفى، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولى ، حول الأزمة المالية والاقتصادية والحكومة العالمية، جامعة فرحتات عباس، سطيف، أيام 20-21 أكتوبر 2009، ص:10.

² طار خاطر لحسن دردورى: مرجع سبق ذكره ، ص:10.

³ شقيري نوري موسى: مرجع سبق ذكره،ص، ص:35، 36.

الفصل الأول: الإطار النظري للهندسة المالية

- التعديل المستمر في الهوامش مما يشكك في الطلب على العقود الآجلة والمعروض منها من ثم يؤدي في التقلبات السعرية في الأسعار والتي تؤدي في النهاية مخاطرة كثيرة⁽¹⁾.

¹نفس المرجع ، ص، 35، 36.

خلاصة الفصل:

لقد توصلنا من خلال الفصل الأول إلى أن الهندسة المالية هي مفهوم قديم لكنه من حيث التخصص مفهوم حديث نسبياً وهي تعني التصميم والتطور والتنفيذ لأدوات وآليات مالية مبتكرة والصياغة لحلول إبداعية لمشاكل التمويل هذا مع الإشارة إلى أن معظم التعريف للهندسة المالية مستخلصة من وجهات نظر الباحثين الذين يطورون النظريات المالية أو مصممي المنتجات المالية في المؤسسات المالية ولازال هذا المفهوم يحتاج إلى ضبط خاصة من الناحية الأكاديمية.

وتهدف الهندسة المالية عموماً إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتقاطع كلها في ضمان بقاء المؤسسة مهما كان نوعها في الاقتصاد مستخدمة في ذلك مجموعة الأدوات.

كما توضح لنا من خلال أدوات ومنتجات الهندسة المالية أن الأخذ بها أصبح ضرورة لا غنى عنها لمؤسسات الأعمال وبشكل خاص المؤسسات المالية التي كان لها الفضل الأكبر في انتشار استخدامها وتطوير أدواتها ومنتجاتها وهذا الدور للمؤسسات المالية في النهوض بهذه الصناعة يجعلنا نتناول هذه المؤسسات بشيء من التفصيل وبما أن موضوعها يتعلق بدور الهندسة المالية.

الفصل الثاني:
البنوك التجارية وادوات
الهندسة المالية التي تستخدم
في تطويرها

تمهيد :

أداء المؤسسات المصرفية البنوك التجارية خاصة لمختلف الأنشطة في بيئة معلومة وتميز بحدة التنافس جعلها تواجه مجموعة من التحديات التي وجب عليها أن تتجاوزها لتضمن الحفاظ على بقائها واستمراريه عملها في ظل النظام المالي العالمي.

إن هذا لا يتحقق إلا بالعمل على استقطاب أكبر شريحة من المتعاملين، وذلك من خلال اتساع مختلف احتياجاتهم التمويلية والاستثمارية المتعددة والمتجددة، وهذا لا يأتي إلا بتبني مفهوم الهندسة المالية التي تقوم على توفير تشكيلة من المنتجات لهذا الغرض.

استخدام منتجات الهندسة المالية من قبل البنوك التجارية ذو فائدة وذلك من خلال دورها في ابتكار طرائق جديدة وتحسين إدارة مخاطرها وحمايتها من المخاطر والوصول إلى حلول لمشاكل التمويل وكان من أبرز منتجاتها التوريق والمشتققات المالية.

سيتم من خلال هذا الفصل التحدث عن البنوك التجارية في المبحث الأول والمبحث الثاني تطرقاً لوظائفها، أما المبحث الثالث حيث سنعرض من خلاله لأبرز منتجات الهندسة المالية التي تم تطبيقها في البنوك.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

تعد البنوك التجارية مؤسسات مالية تتعامل بالائتمان وتسمى أحياناً ببنوك الودائع وأهم ما يميزها عن البنوك الأخرى هي الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية مما يجعلها على استعداد لدفع هذه الأموال إلى أصحابها في أي وقت أثناء الدوام الرسمي للمصرف.

المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية:

يعود أصل البنك إلى الكلمة الإيطالية *banco* " والتي كانت تعني في البداية المصتبة التي يجلس عليها الصارفون ثم أصبحت فيما بعد تعني المنضدة التي يتم فوقها تبادل العملات وفي الأخير أصبحت تدل على المكان الذي يتم فيه المتاجرة بالنقود.

ولقد نشأت البنوك التجارية نتيجة الظروف والمتطلبات التي سايرتها التطورات الاقتصادية على مر السنين، فنج أن الصيارة في أوروبا وإيطاليا بالذات هم أو من طرق الباب فلقد كان التجار ورجال الأعمال يودعون أموالهم لديها وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للبنوك وهي إيداع الأموال، وكان المودع إذا أراد ذهب يعطي الصائغ الإيصال ويأخذ الذهب مكتسا في خزان الصائغ وقد ننتبه إلى الصائغ هذه الحقيقة فصار يقرض مما لديه من الذهب مقابل فائدة وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الثانية للبنوك وهي الافتراض، إلى خلق النقود أو إصدارها فقد نشأت عندما افترض يأخذ شكل إيصال بدوره للصائغ (بدلاً من الذهب الحقيقي) ويعطيه للمقترض وخاصة بعدها أصبح الناس يتذكون بهذه الإيصالات لأنها قابلة للاستبدال بالذهب⁽¹⁾.

وعليه فنشأة البنوك في صورتها الراهنة لم تظهر دفعه واحدة مكتملة المعالم وإنما كانت هذه النشأة وليدة تطور كبير قام على أنقاض مجموعة من النظم البدائية السابقة عليها كانت تقوم بعملية الائتمان في صورتها البدائية كبار التجار، والمرابون رجال الصاغة ومنه جعل البنوك الحديثة تحل محلهم، فتلك النشأة أثرت على طبيعة البنوك الحديثة وعلى عملياتهم ونجد الفضل في ذلك كما قلنا في البداية التي جذورها تعود لكتاب التجار والصاغة المرابون⁽²⁾.

¹ - زياد سليم رمضان : البنوك التجارية، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 1996، ص: 27.

² - شاكر قزويني : محاضرات في اقتصاد البنوك، مرجع سبق ذكره ، ص: 24.

المطلب الثاني: مفهوم البنوك التجارية:

تعددت مفاهيم وخصائص البنوك التجارية لذلك سنتعرف في هذا المطلب على مفهوم البنوك التجارية وخصائصها.

الفرع الأول: تعريف البنوك التجارية

يعرف قانون النقد والقرض في مادته البنوك التجارية على أنها: أشخاص معنوية مهمتها العادية الرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد من 110 إلى 113 من هذا القانون وبالرجوع إلى هذه المواد نجد البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تقوم بالعمليات التالية:

- جمع الودائع من الجمهور
- منح القروض
- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والشهر على إدارتها⁽¹⁾.

ويعرف آخرون البنوك التجارية: بأنها مؤسسات مالية وسيطية تقوم بتجميع مدخلات الأفراد والوحدات الاقتصادية التي تحقق فائضاً وتستخدمها في إقراض الأفراد والمشروعات ذات العجز⁽²⁾.

بينما يعرف بعض الفقهاء البنوك التجارية بأنها تلك المؤسسات التي تقوم باستئجار وتأجير النقود أو هي التي تعمل في تجارة النقود⁽³⁾.

ومن خلال التعريف السابقة يمكن استخلاص تعريف شامل للبنوك التجارية وهي تلك البنوك التي تمارس الأعمال المصرفية من قبولها للودائع وتقديم القروض وخصم الأوراق التجارية أو تحصيلها وفتح الاعتمادات المستددة وقد تمارس هذه البنوك أعمالاً أخرى غير مصرفية مثل المشاركة في المشاريع الاقتصادية وبيع وشراء الأسهم والسنادات.

الفرع الثاني: خصائص البنوك التجارية

من خلال التعريف السابقة يمكن استخلاص الخصائص التالية⁽⁴⁾:

- حجم البنك التجاري: كلما كبر حجم البنك كلما زادت درجة المرونة وبالتالي زادت في نفس الوقت المشاكل التي تواجهه ولكن يمكن لهذه البنوك أن تجذب إليها الكفاءات القادرة على مواجهة هذه المشاكل.

¹ - الطاهر لطوش: *تقنيات البنوك* ديوان المطبوعات الجامعية ،2010، الطبعة السابعة، ص:202.

² - محمود حسين الواوي، حسين محمد سمحان: *النقد والمصارف*، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص:105.

³ - نفس المرجع ، ص:106.

⁴ - محمد مصطفى نعمات: *إدارة البنوك* ، دار الابتكار للنشر والتوزيع، 2016، الطبعة الأولى، ص، ص: 95، 96.

الفصل الثاني : البنوك التجارية وأدوات الهندسة المالية التي تستخدم في تطويرها

- **السوق الذي يخدمه البنك :** نجد أن هيكل البنك يتشكل وفقاً لاحتياجات المجتمع الذي يخدمه فنجد أن الاحتياجات الائتمانية للمجتمع تحدد مجالات الإقراض التي يتخصص فيها البنك.
- **تنظيم البنك :** نجد أن البنوك التجارية مع اعتمادها على الثقة العامة ، وتأثيرها على الاقتصاد القومي تحتاج إلى إدارة متميزة و هيكل تنظيمي وبهذين العنصرين يمكن للبنك أن يحقق الكفاءة القصوى والربحية العالية
- **الإدارة العليا و مجلس الإدارة :** نجد أساساً أن توجيه البنك في اتجاه معين ينبغي أن يصدر من الإدارة العليا له ، وبذلك يحقق الفعالية في البيئة التي يخدمها ، ويحقق الأرباح لمساهميه ، ونجد أن مجلس الإدارة يكون على قمة الهيكل التنظيمي للبنك.
- **الإدارة التنفيذية :** دور الإدارة التنفيذية هام جدا لا يقتصر على مجرد تنفيذ السياسة ولكنه ينسلب إلى اقتراح هذه السياسة ويفهم بدور ثانٍ أي يقوم بدور المدير التنفيذي ومدير الإدارة العليا.

المطلب الثالث: أهداف البنوك التجارية

تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق أهدافها وهي الربحية، السيولة والأمان، وعليه فإن البنوك التجارية تسعى دائماً إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بالتوافق مع توفير السيولة اللازمة كما تأخذ في الحسبان عنصر الأمان.

الفرع الأول: هدف الربحية

يسعى البنك التجاري إلى توجيه الاستثمار إلى المصادر التي تحقق أقصى ربح ممكن بحيث يمكن من سداد الفوائد المستحقة للمودعين ومقابلة الالتزامات الأخرى، ويحقق معدلات أرباح مناسبة تكفي لتكوين الاحتياطات اللازمة لتدعم المركز المالي للبنك، ولتوزيع أرباح مناسبة لأصحاب رأس المال البنك⁽¹⁾.

الفرع الثاني: هدف السيولة

نقصد بالسيولة في البنك قدرته على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في القدرة على مجابهته طلبات سحب المودعين ومقابلة طلبات الائتمان⁽²⁾، معنى ذلك أن البنك التجاري قد يتعرض إلى مواجهة طلبات سحب كبيرة في وقت واحد مما يحتم على البنك التجارية أن تحافظ بمعدل لسيولة يتاسب مع إجمالي التزامات الديون قصيرة الأجل.

¹ - محمد عبد الفتاح الصيرفي إدارة البنك دار المناهج للنشر والتوزيع الطبعة الأولى 2006، ص24.

² - عبد المعطي رضا رشيد محفوظ أحمد جودة: إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 1999، ص:200.

الفصل الثاني : البنوك التجارية وأدوات الهندسة المالية التي تستخدم في تطويرها

الفرع الثالث: الأمان

من المعروف أن معدلات الأرباح تكون أكثر ارتفاعاً عندما تزيد درجة المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون⁽¹⁾.

كما تسعى البنوك التجارية إلى توفير أكبر قدر ممكن من الأمان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة⁽²⁾.

المطلب الرابع: أنواع البنوك التجارية

لا تقوم البنوك جميعها بأعمال مصرفية من نوع واحد كما أنه ليست كلها خاضعة لنظام واحد، ولقد اقتضى تعدد الفعاليات المصرفية من حيث الاختصاص أن تصنف البنوك إلى الأنواع التالية:

الفرع الأول: البنوك حسب فعاليتها

أولاً: بنوك الودائع: عرف القانون الفرنسي لعام 1945 بنوك الودائع بأنها تلك التي تتلقى من الجمهور الودائع تحت الطلب أو التي لا تتجاوز السنتين، وتحصر فعالية هذه البنوك في الأعمال قصيرة الأجل ، في حين تتولى الأعمال ذات الأجل الطويل غيرها من البنوك. وتتميز باتصالها بجمهور كبير من الناس وهم المدخرون العاديين، حيث تفتح لهم حساباً خاصاً هو حساب الودائع أو الحساب الجاري⁽³⁾.

ثانياً: بنوك الأعمال: وهي بنوك ذات طبيعة خاصة (ليس لها جمهور داخل وخارج) وتقصر عملياتها على المساهمة في تمويل وإدارة المنشآت الأخرى عن طريق إقراضها أو الاشتراك في رأس المال أو الاستحواذ عليها، كما تقوم بنوك الأعمال بإصدار الأوراق المالية وتعامل أساساً في السوق المالية⁽⁴⁾.

الفرع الثاني: البنوك حسب شمولها

أولاً: البنوك ذات الفروع المتعددة: والتي تشمل فعاليتها عدة مناطق بالدولة ويكون لها فروع في أكثر المراكز التجارية و الصناعية الهامة ، وتلعب دوراً اقتصادياً هاماً إذ تتلقى القسط الأكبر من الودائع وتقوم بتقديم القسم الأكبر من الاعتماد والتسهيلات.

¹ - محمد عبد الفتاح الصيرفي: إدارة البنوك، مرجع سبق ذكره ، ص:25.

² - طه طارق: إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، دون دار الإسكندرية، مصر، 2000، ص:160.

³ - رشاد العصار، رياض الحلبي: النقد و البنوك، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2010، ص ،ص: 67، 68

⁴ - شاfer القزويني: محاضرات في اقتصاد البنوك، مرجع سبق ذكره ، ص:32.

الفصل الثاني : البنوك التجارية وأدوات الهندسة المالية التي تستخدم في تطويرها

ثانياً: البنوك الإقليمية : وهي التي تتحصر فعاليتها في مدينة واحدة وتقوم عادة بدور الوسيط بين مختلف الزبائن و البنوك الإقليمية الأخرى⁽¹⁾.

الفرع الثالث: البنوك حسب صنفها

أولاً: البنوك الوطنية: هي البنوك التي رأس مالها و إدارتها وطنية.

ثانياً: البنوك الأجنبية : هي البنوك التي تكون مؤسسة في بلاد أجنبية وافتتحت لها فروع في الدولة المحلية⁽²⁾.

الفرع الرابع: البنوك حسب طبيعة أعمالها:

أولاً: البنوك التجارية : وهي التي تقوم بالأعمال التجارية المعتادة من تلقي الودائع وتوظيفها و خصم الأوراق التجارية و منح القروض وأهم ما يميزها عن غيرها من البنوك هو قبولها للودائع تحت الطلب و الحسابات الجارية مما يجعلها على استعداد لدفع هذه الأموال إلى أصحابها في أي وقت أثناء الدوام الرسمي⁽³⁾.

ثانياً: البنوك الصناعية : و تختص هذه البنوك بتمويل النشاط الصناعي في المجتمع فهي تقوم بمنح القروض أو بضمان أرض مصنع أو مبانيه أو آلاته، كما تقوم أيضاً بتمويل التعليمات الجارية في مجال الصناعة⁽⁴⁾.

ثالثاً: البنوك الزراعية : وهي التي تختص بتقديم الاعتمادات و المساعدات للمشاريع الزراعية⁽⁵⁾.

¹ سامر جلدة: كتاب البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، عمان، الأردن، ص، ص : 58 ، 59.

² رشا العطار، رياض الحلبي: النقد والبنوك، مرجع سبق ذكره، ص:69.

³ أنس البكري، وليد صافي: النقد والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص:112.

⁴ عبد النعيم مبارك: مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية 1997، الإسكندرية، ص:433.

⁵ أنس البكري، وليد صافي: النقد والبنوك في النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص:112.

المبحث الثاني: وظائف البنوك التجارية وموارد استخداماتها

تختلف البنوك التجارية باختلاف المنهج المستخدم من طرف الباحثين وباختلاف النظرة للوظائف التي تؤديها تلك البنوك والأهداف التي تسعى البنوك لتحقيقها وهذا ماسوف نتطرق له في هذا المبحث.

المطلب الأول: الوظائف التقليدية

تقوم البنوك التجارية بـ:

- فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها تحت الطلب، وادخار ولأجل، وخاضعة لأشعار⁽¹⁾.
- تشغيل موارد المصرف مع مراعاة مبدأ توفيق بين السيولة وربحية وضمان أو الأمان، و من أهم أشكال التشغيل الاستثماري ما يلي⁽²⁾:
 - منح القروض والسلفة المختلفة وفتح الحسابات الجارية المدينة.
 - تحصيل الأوراق التجارية و خصمها والسلف بضمانتها.
 - تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية
 - تقديم الكفالات و خطابات الضمان للعملاء
 - التعامل العاملات الأجنبية بيعا و شراء و الشيكات السياحية والجولات الداخلية منها
- الخارجية
- تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقصاصة و صرف الشيكات الممنوحة عليها.
- التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعا وشراء لمحفظتها أو لمصلحة عملائها.
- المساهمة في إصدار أسهم و سندات الشركات المساهمة
- تأجير الخزائن الأمنية لعملاتها لحفظ المجوهرات و المستندات و الأشياء الثمينة.

¹ خالد أمين عبد الله: العمليات المصرفية، الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة السادسة، 2009.

² عبد المطلب عبد المجيد: النظرية الاقتصادية وتحليل جزئي وكلي للمبادئ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003، ص، ص 347 . 346:

المطلب الثاني: الوظائف الحديثة

نتيجة لمراحل تطورات النشاطات الاقتصادية والتحول الجذري وامتلاك البنك للعديد من المشروعات الصناعية والخدمة التجارية ما أدى إلى ظهور وظائف حديثة ذكر منها:

- إدارة أعمال ومتلكات العملاء وتقديم الاستثمارات الاقتصادية والمالية لهم من خلال دائرة متخصصة هي Trust Département.
- تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري وما يجدر ذكره أن لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض في هذا المجال يجب أن لا يتجاوزه.
- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية وهنا يتتجاوز البنك التجاري الإقراض لأجل قصيرة إلى الإقراض إلى أجال متوسطة وطويلة الأجل نسبيا⁽¹⁾.
- خدمات الإرشاد والنصائح المالية.
- تقديم خدمات الاستثمار والبنوك المتخصصة.
- إدارة النقدية للمشروعات.
- تقديم صناديق الاستثمار وصناديق العوائد السنوية الدورية⁽²⁾.

المطلب الثالث: موارد استخدامات البنوك التجارية

للتعرف على موارد البنك واستخداماته فسوف نستعرض جانبيا الأصول والخصوم⁽³⁾.

الفرع الأول: جانب الأصول.

يوضح هذا الجانب أوجه الاستخدامات المختلفة لموارد البنك وسوف نستعرضهم في ثلاثة مجموعات رئيسية وفقا لدرجة السيولة والربحية والمخاطر:

أولا: المجموعة الأولى: وهي عبارة عن مجموعة الأصول التي يمكن وصفها بأنها تامة السيولة وتتألف من:

- النقدية في خزينة البنك وتضم أوراق النقد القانونية والنقود المساعدة.
- العملات الأجنبية.
- أرصدة البنك لدى البنك المركزي.
- شيكات تحت التحصيل .

¹ . خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد :العمليات المصرفية المحلية والدولية، وائل للنشر والتوزيع، عمان، طبعة الاولى، 2006، ص،ص: 40، 41.

² محمد الصيرفي: إدارة العمليات المصرفية العادية -غير العادية- الإلكترونية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2016، ص:28.

³ إسماعيل إبراهيم عبد الباقي: إدارة البنوك التجارية، دار غيادة للنشر والتوزيع، عمان ، الطبعة الأولى، 2016 ، ص ،ص: 43، 44.

الفصل الثاني : البنوك التجارية وأدوات الهندسة المالية التي تستخدم في تطويرها

ثانياً المجموعة الثانية : ويطلق الاحتياطات الثانوية وهي تلي المجموعة الأولى من حيث درجة السيولة التي تتمتع بها وتضم كل من:

- **أذون الخزانة:** وهي عبارة عن سندات دين تصدرها الحكومة لآجال قصيرة تتراوح بين ثلاثة أشهر وتطرح للتداول من خلال البنك المركزي، و يتم شرائها من قبل جميع المتعاملين في سوق النقد من خلال الخصم
 - **السندات الحكومية:** تمثل مصدر مهم لتوظيف أموال البنك نظراً لما تدره من عوائد مضمونة وما تتمتع به من سيولة حيث يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة وبتكلفة منخفضة.
 - **الأوراق التجارية :** ويقصد بها الكميالات والسندات الأذنية وقبل البنك التجارية على التعامل بالأوراق التجارية كاداه لتسوية الديون نظراً لتمتعها بدرجة عالية من السيولة.
- ثالثاً: لمجموعة الثالثة: وتضم كل من الأصول الأقل سيولة و أعلى مخاطر وهي ⁽¹⁾:
- **محفظة الأوراق المالية (الاستثمارات المالية):** يقوم البنك التجاري باستثمار جزء من موارده في شراء أوراق مالية كالأسهم والسندات بهدف تحقيق الأرباح.
 - **القروض والسلفيات:** تعد القروض والسلفيات أهم بنود ميزانية البنك التجاري وتعكس نشاطه الأساسي وهي مصدر الأرباح الرئيسي للبنك⁽²⁾.

الفرع الثاني: جانب الخصوم:

تتكون الخصوم من ديون أو التزامات البنك للغير في لحظة زمنية معينة وموارد البنك تقسم إلى:

- **رأس المال الاسمي (المصرح به):** وهو مجموع المال الكلي الذي صدر به قانون إنشاء البنك 50 مليون دينار مثلاً.
- **رأس المال المدفوع (المصدر):** وهو ما طالب به البنك ودفعه المساهمون فعلاً وهو الذي يظهر في الميزانية أو تضيفه إلا بعد الوفاء لجميع ديون البنك ويقسم رأس مال البنك المدفوع إلى:
 - قسم يستطيع مدير البنك أن يطلب في أي وقت.
 - قسم يسمى رأس المال الاحتياطي يستطيع المدير أن يطلب في حالة فشل البنك وهذه المسئولية للمساهمة بقيمة رأس المال الاحتياطي تقوى مركز البنك لدى المودعين.
- **أولاً: الاحتياطات:** فهي ما يقتطعه البنك من الأرباح المتراكمة لديه وهي نوعين⁽³⁾:

¹- إسماعيل إبراهيم عبد الباقي: إدارة البنوك التجارية ، مرجع سبق ذكره ، ص:44.

²- حسين محمد سمحان إسماعيل يونس يامن: اقتصاديات النقد و المصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011 ، ص:124.

³- محمد عبد العزيز عجمية، مصطفى رشدي شيخة : النقد والبنوك وال العلاقات الاقتصادية الدولية ، الإسكندرية ، 1987، ص:129.

- **الاحتياط العام (الاختياري):** يكونه البنك من تلقاء نفسه بهدف تقوية مركزه دون أي التزام قانوني.
 - **الاحتياط القانون:** ما يفرضه القانون ويقطع بنسبة معينة حتى يصبح مساوياً لرأس المال المدفوع.
- ثانياً: الموارد الذاتية: وتكون من الودائع بأنواعها، حيث تعد الودائع المصدر الرئيسي لمكونات موارد البنك التجاري، والودائع ديون مستحقة لأصحابها في ذمة البنوك التجارية، وكأن هذه الديون هي نقود يمكن استخدامها لإبراء الذمة في الوقت ذاته وهناك عدة تقسيمات للودائع سوف نأخذ في عرضها كالتالي⁽¹⁾:
- **الودائع التي يمكن السحب عليها بشيكات:** أي التي يمكن السحب منها بشيكات يصدرها مالكها سحباً على البنك ولأمر طرف ثابت بشيكات سواء كانت لا تمنح فائدة أو تمنح فائدة على النحو التالي:
 - **ودائع تحت الطلب** وتسمى أيضاً الودائع الجارية هذا النوع من الودائع يمكن سحبها بشيك عند الطلب دون أي إخطار مسبق للبنك.
 - **أوامر السحب القابلة للتحويل:** وهي حسابات ذات فوائد تسمح لأصحابها بالسحب أو التحويل من خلال أوامر السحب القابلة للتحويل لطرف آخر.
 - **أوامر السحب المتميزة القابلة للتحويل:** وهي مثل الحسابات السابق فضلاً عن تمنعها بحرية السحب بواسطة الشيكات دون آية حدود.
 - **الودائع غير القابلة للتداول:** وهي الودائع التي لا تسحب بالشيكات وتمثل النسبة الأكبر لموارد البنك التجاري وتنقسم إلى:
 - **الودائع لأجل:** ويقصد بها الودائع التي يلتزم البنك بدفعها في وقت لاحق على إيداعها ويتم الاتفاق بين المودع والبنك على مدة هذه الوديعة حسب ما يعرض البنك من مدد وآجال مختلفة للودائع مقابل أسعار فائدة تتناسب وهذا المدد.
 - **حسابات (ودائع) بإخطار سابق:** وهي تلك التي يخضع الحساب فيها لإخطار سابق وتحدد فترة الإخطار عند فتح الحساب وبالطبع لا يجوز للمودع القيام بالسحب منها إلا بتقديم الإخطار بذلك في الموعد المتفق عليها سلفاً⁽²⁾.

¹ - محب خلة توفيق: الاقتصاد النقدي والمصرفي، دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2011 ، ص، ص: 232، 233.

² - محب خلة توفيق: الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 234، 235.

الفصل الثاني : البنوك التجارية وأدوات الهندسة المالية التي تستخدم في تطويرها

- **الودائع الادخارية (التوفير):** وتمثل في الأموال المودعة لدى البنوك التجارية لآجال طويلة بهدف الادخار ويحصل أصحابها على دفتر تقييد وتبث دفعات الإيداع والسحب كما تثبت فيه الفوائد المستحقة على المبالغ القائمة بالدفتر سواء سنويًا أو على فترات دورية، والفائدة على هذه الودائع منخفضة نسبيًا إذا ما قورنت بالودائع لأجل لأن هذه الودائع بطبعتها تجمع بين مزايا الحسابات الجاري والعائد لذلك فهي ذات طبيعة جارية وادخارية في آن واحد⁽¹⁾.
- **الحسابات المدينة للمصاريف الأخرى والمراسلين:** وتشمل التزامات المصرف قبل المصاريف الأخرى المحلية والأجنبية وقد تكون هذه الالتزامات في صورة حسابات جارية أو لأجل بإخطار.
- **قروض من المصرف المركزي:** عندما يزيد الاقتراض من البنوك التجارية وتصبح البنوك في حاجة إلى السيولة فتلًا هي للاقتراض من البنك المركزي⁽²⁾.
اعتماداً على ما سبق يمكن تلخيص أهم عناصر ميزانية البنك التجاري كما يلي:

¹ - محمد عبده عليوة زد، مصطفى السيد الشعراوي: اقتصاديات النقد والبنوك، مركز لغة العصر للطباعة، 1999، ص، ص: 68، 69.

² - حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، مرجع سبق ذكره ص: 126.

الجدول رقم (03) ميزانية البنك التجاري.

الخصوص	الأصول
رأس المال:	الأرصدة النقدية الجاهزة:
رأس المال المدفوع.	نقد في الصندوق
الاحتياطات	أرصدة لدى البنوك الأخرى
الأرباح المحتجزة	أرصدة سائلة
الودائع:	محفظة الأوراق المالية:
ودائع تحت الطلب	سندات الحكومة
ودائع التوفير	أسهم وسندات غير حكومية.
ودائع لأجل	القروض:
قروض طويلة الأجل:	قروض قصيرة الأجل.
الاقتراض من سوق رأس المال	قروض طويلة الأجل
قروض قصيرة الأجل	حسابات قيد التحصيل
الاقتراض من البنوك الأخرى.	أصول ثابتة أخرى
مصادر تمويل أخرى:	
تأمينات مختلفة	
أرصدة مستحقة الدفع	
حسابات دائنة	

المصدر: رضا صاحب أبو حمد: إدارة المصارف مدخل تحليل يلمي معاصر، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان ، 2008 ، ص:52.

المطلب الرابع: أهمية البنوك التجارية

تظهر أهمية البنوك في العصر الحديث بتأثيرها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الموفورات المحققة من الحجم الكبير وذلك كما يلي⁽¹⁾:

- بدون هذه الوساطة بتعيين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس بالشروط والمدة الملائمة للاثنين.
- بدون البنوك تكون المخاطر أكبر لاقتصر المشاركة على مشروع واحد.
- نظراً لتنوع استثمارات البنوك فإنما توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات المخاطر العالية.
- يمكن للبنوك نظراً لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.
- أن وساطة البنوك تزيد سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدًا مما يقلل الطلب على النقود.
- تقديم أصول مالية متنوعة المخاطر مختلفة وعائد مختلف وشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتسجيب لها .
- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحتمل عنها الأفراد خوفاً من المخاطر.

¹ - محمد عبد الفتاح الصيرفي ، مرجع سابق ذكره ، ص:19.

المبحث الثالث: أدوات الهندسة المالية المستخدمة في البنوك

تعتبر الهندسة المالية أداة جديدة لإيجاد حلول مبتكرة لمشاكل التمويل حيث يقوم بابتكار والتجديد والإبداع بخلق أدوات آلية مستحدثة وسوف نتعرف على دور الهندسة في إدارة البنوك من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: الشراء بالهامش والبيع على المكشوف لزيادة السيولة

يعتبر توفير السيولة من أهم الأهداف التي تسعى البنوك لتحقيقها نظراً لأهميتها البالغة في نشاطها الاقتصادي ولذلك سوف نتطرق لتأثير الهندسة المالية على السيولة من خلال طريقتين من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: الشراء بالهامش

عادة ما يعتمد المستثمرون في تداول الأوراق المالية على ما يملكونه من أصول سائلة وأوراق مالية مملوكة ومع ذلك فقد يلجؤون أحياناً إلى التداول في بعض الأوراق⁽¹⁾ المالية الخاصة بشكل يتجاوز الموارد التي يملكونها، وهذا النوع من التداول يكون مدعوماً من طرف المقرضين من أجل تسهيل التداول وإعطاء مرونة أكبر للنظام، وهو الأمر الذي يترتب عنه مطالبة المستثمرين بوضع هامش "وديعة حسن نية" عند الوسطاء وهي الظاهرة التي تسمى بالهامش، وهذا الهامش يكون نسبة مئوية من القيمة المقترحة للعملية (الصفقة).

- يمارس المستثمرين عملية الشراء بالهامش من خلال تغطية جزء من تكلفة الشراء نقداً، ويعطي ما تبقى من خلال الحصول على قرض من السمسار بموجب عقد اتفاق العميل.
- ويدعى القرض الذي حصل عليه المستثمر بالرصيد المدين، وتحسب له فائدة تتناسب مع الفائدة التي يقرض بها المصرف بيت السمسرة الذي منح المستثمر القرض فضلاً عن خدمات السمسار وضمان القرض تكون الأوراق المالية محل عملية الشراء بالهامش هي الضمان.
- يعد ذلك الجزء من تكلفة الشراء المدفوع بمثابة الهامش المبدئي لإنجاز المعاملات، ويحدد هذا الهامش بموجب تشريعات فضلاً عن تأثيره بظروف السوق⁽²⁾.

الأطراف المتعاملة بالهامش:

هناك ثلاثة أطراف تتعامل بالمتاجرة بالهامش هم:

¹ - شقيري نوري موسى ، مرجع سبق ذكره ، ص:40.

² - نفس المرجع ، ص:41.

الفصل الثاني : البنوك التجارية وأدوات الهندسة المالية التي تستخدم في تطويرها

- العميل: يكون لديه حساب في بيت السمسرة يسمى بحساب الهامش يقوم بإيداع جزء من قيمة العقد الذي يرغب في إجرائه ويسمى بالهامش ويمثل الهامش⁽¹⁾.
- السمسار: تفرض هيئات الأسواق المالية شروطاً يجب أن تتوفر في كل من يقدم على عمل السمسرة و التي من بينها الجنسية، امتلاك رأس مال محدد الشهادة العالمية وتقديم كفالة مالية أو شخصية.
- يقوم السمسار بتنفيذ أوامر البيع أو الشراء الصادرة من المشتهر وهو الغرض الرئيسي من عقد الوساطة إضافة إلى تقديم تمويلاً للمشتهر قد يصل إلى ضعف الهامش أو أكثر لتنفيذ صفقة ما ويكون هذا التمويل مباشرة من السمسار أو يكون على شكل ضمانات لتوفير قيمة التمويل من إحدى المؤسسات المالية
- المؤسسات الممولة: هي الطرف الثالث في عملية التمويل بالهامش حيث يدخل البنك في العملية بإقراضه السمسار أو شركة الوساطة وقد تكون هذه المؤسسة بنكاً كما أنها قد تكون شركة استثمارية تقوم هذه المؤسسة في الغالب بدور الحافظ للأوراق المالية للعملاء.
- وقد تأخذ هذه المؤسسات في بعض الأحيان دور الوسيط أو السمسار مباشرة عندها يكون في المعاملة طرفان فقط هما العميل والبنك
- إيجابيات ومزايا الشراء بالهامش⁽²⁾:
 - يسمح المستثمر باستخدام مفهوم الرفع المالي حيث يمكن للمستثمر تحقيق أرباح أكبر من تلك التي يمكن أن يحققها في حالة الشراء النقدي.
 - من خلال هذا النظام يمكن للمستثمر الحصول على تمويل لدعم موارده المالية ويكون هذا التمويل أحياناً بسعر فائدة أقل مما لو حصل عليه مباشرة من البنك.
 - يحقق السمسار في هذه العملية مكاسب متنوعة فبالإضافة إلى عمولة السمسرة يحصل على الفرق بين سعر الفائدة الذي يدفعه العميل.
 - يتاح التمويل بالهامش للبنك فرصة تشغيل موارده المالية بضمان الأوراق المالية ذاتها.

الفرع الثاني: البيع على المكشوف

البيع على المكشوف هو بيع ورقة مالية قبل تملكها بهدف شرائها لاحقاً بقيمة أقل وبالتالي يكون الربح مساوً للفرق بين سعر البيع المكشوف وسعر الشراء ناقصاً الفائدة التي يدفعها المستثمر نظير اقراض الورقة المالية في الفترة ما بين البيع والشراء. وتستخدم سياسة البيع المكشوف إذا توقع

¹ - شقيري نوري موسى ، مرجع سبق ذكره ، ص:41.

² - نفس المرجع، ص: 45.

الفصل الثاني : البنوك التجارية وأدوات الهندسة المالية التي تستخدم في تطويرها

المستثمر هبوط سعر ورقة مالية كسهم تجاري أو سند في المستقبل القريب، وهي سياسة معاكسة لسياسة الشراء بغرض الربح من ارتفاع الأسعار في المستقبل.

• مخاطر البيع على المكشوف⁽¹⁾:

- البيع على المكشوف مقامرة إذا كان الاتجاه العام للسوق صعوداً فإن المحافظة على مركز قصير مفتوح لفترة طويلة يمكن أن يصبح أكثر خطورة.
- الخسائر غير المحدودة فطالما أن سعر الورقة المالية في ارتفاع فإن البائع على المكشوف يتعرض للخسائر وتزداد بهذه الخسائر مع زيادة ارتفاع الورقة المالية.
- العملية تتطوي على استخدام الأموال مفترضة يمكن فتح حساب الهامش في حالة تحقيق الخسائر يكون على البائع على المكشوف تلبية متطلبات هامش الصيانة بشكل يومي فإن كان حساب البائع أقل من هامش الصيانة فإن المستثمر سيكون موضوع نداء هامش ويكون من المفترض عليه تكوين الهامش الأولى أو تصفية مركزه.
- صعوبة مراقبة عمل شركات السمسرة بما أن أسلوب البيع المكشوف أصبح من أحد أهم أدوات السياسة النقدية فإنه من الضروري السيطرة على الحجم هذه التجارة من طرف هيئة الأسواق المالية على بيوت السمسرة إلا أن هذه الرقابة تبدو صعبة في ظل أن هذه العملية تكون بعيدة عن الرقابة.

• إيجابيات وسلبيات البيع على المكشوف⁽²⁾:

1. الإيجابيات:

- يعتبر البيع على المكشوف مصدر تمويل للمستثمر الذي لا يملك السيولة الكافية لعقد الصفقات التي يرغب الدخول فيها.
- هي مصدر تحقيق إيراد للسمسار الذي ترتفع علاوة مع ارتفاع وزيادة حجم الصفقات.
- تحقيق المؤسسة أرباحاً من خلال توظيف أموالها قصيرة الأجل لعمل البيع على المكشوف على الحفاظ على التوازن بين القيمة السوقية والقيمة الحقيقية للأوراق المالية وزيادة النشاط في السوق المالي.

¹ - شقيري نوري موسى: مرجع سبق ذكره ، ص: 44.

² - نفس المرجع ، ص، ص: 44 ، 45.

2. السلبيات⁽¹⁾:

- الأرباح المتولدة من هذه العملية لا يمكن أن تزيد عن الأوراق المالية والتقلدية المباعة أما الخسائر فلا حدود لها طالما أن سعر الورقة المالية في ارتفاع.
- القروض المترتبة على هذه العملية هي قروض قابلة للاستدعاء وبالتالي فإن المقرض يمكن له طلب قروضه في أي لحظة.
- نجد أن عملية البيع القصير لها آثار سلبية على السوق المالي ومن ثم على الاقتصاد ككل وذلك أن التوسع في عمليات البيع القصير على ورقة مالية معينة من شأنه أن يترك أثر عكسياً على تلك الورقة المالية محل التعامل فتختفي قيمتها السوقية دون أن تكون هناك معلومات تشير إلى سوى حالة المؤسسة المصدرة لها وهذا أمر إن يستمر فإنه يضعف كفاءة السوق.

المطلب الثاني: تقنية التوريق كمنتج من منتجات الهندسة المالية:

يمكن لتقنية التوريق titrisation باللغة الفرنسية stérilisation باللغة الإنجليزية والمشتقة من الكلمة Securities والتي تعني قيم المنقول أي أوراق مالية أن تساهم من وجهة نظر إستراتيجية في تحسين تخصيص الموارد المالية المتوفرة من أجل تمويل الاقتصاد ومن تحسين ربحية رؤوس الأموال الخاصة بالبنوك إلى عملية التوريق تحقيق الاقتصاد والتخفيف من طلبات على رأس المال والتي يمكن ترجمتها من خلال: أولاً تحسين نسبة الملاءة وثانياً عن طريق زيادة معدل العائد على حقوق المساهمين⁽²⁾.

الفرع الأول: مفهوم تقنية التوريق وأركانها

أولاً: مفهوم تقنية التوريق

هي عملية تحويل القروض وأدوات الديون غير السائلة إلى أوراق مالية سائلة (أسهم أو سندات) قابلة للتداول في أسواق المال، وهي أوراق تستند إلى ضمانات عينية، أو ذات تدفقات نقدية متوقعة، ولا تستند إلى مجرد القدرة المتوقعة للمدين على السداد من خلال التزامه العام بالوفاء بالدين⁽³⁾.

ثانياً: أركان التوريق

¹ شفيقى نورى موسى: مرجع سبق ذكره ،ص، ص: 44 ، 45 .

² abdelkaderbeltas ; latitrisation, instrumentefficace pour la gestion du risque du crédit bancaire' edition légende 2007, pp 123-124.

³ كثافة شافية، علامة مليكة؛ التمويل المهيكل وأدواته المالية المستحدثة ودورها في تفاقم الأزمة المالية الراهنة، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي، بجامعة سطيف ، حول الأزمة المالية والحكومة العالمية، أيام ،20أكتوبر2010،ص:11.

الفصل الثاني : البنوك التجارية وأدوات الهندسة المالية التي تستخدم في تطويرها

يعتبر التوريق من أهم الإبداعات المالية التي أتاحت للمؤسسات الاقتصادية والمالية على غرار البنوك إمكانات جديدة لتوفير السيولة بتكاليف قليلة بالإضافة إلى تحويل جزء من المخاطر التي كانت تقل كاهلها إلى أطراف أخرى وفي هذه الحالة وحسب المفهوم السابق للتوريق يمكن حصرها ضمن الأركان الخمسة الأساسية التالية⁽¹⁾.

- الركن الأول: يتمثل في وجود علاقة مديونية قائمة بين بنك مقرض ومدين مقرض سواء كان شخصاً معنوياً أو طبيعياً.
- الركن الثاني: ويخص رغبة البنك الدائن في التخلص من عبء سندات الدين الموجودة في جانب الأصول في ميزانيته وتحويلها إلى جهات أخرى خارجية.
- الركن الثالث: ويتمثل في إصدار الطرف المحال إليه الدين سندات جديدة قابلة للتداول في أسواق الأوراق المالية، والجهة المحال إليها الدين عبارة عن مؤسسة متخصصة في شراء القروض البنكية من البنوك المنشئة لها لتحول مطحها في الدائنية تجاه المدين الأصلي، وإذا لم تكن مثل هذه المؤسسة المتخصصة متاحة فإن البنك ينشئها خصيصاً للتوريق قروضه وتكون تابعة له ولكن ذات ميزانية مستقلة تنشط خارج السوق.
- الركن الرابع: تستند الأوراق المالية الجديدة لضمانات عينية أو مالية ذات تدفقات نقدية متوقعة، فمن غير المقبول قيام المؤسسة المتخصصة بإعادة إصدار الدين في صورة سندات وطرحها في السوق المالية دون توافر غطاء يدعم هذه السندات والمتمثل في ضمانات كافية.
- الركن الخامس: ضرورة توفر الرغبة لدى المستثمر في شراء السندات التي تصدرها المؤسسة المتخصصة، بحيث يقوم بتحصيل العائد الذي تدره هذه السندات في مواعيد استحقاق هذه العوائد. ومن البديهي، فإن البنك متى اختار طريق بيع ديونه المتعثرة أو ذات المخاطر العالية فإنه يقبل بيع قروضه بأسعار أقل تاركاً الفرصة أمام المؤسسة المتخصصة في الحلول محله مقابل هامش ربح معقول، والذي يتمثل في الفرق بين قيمة الدين الأصلي.

الفرع الثاني: أنواع التوريق

إن المؤسسة الأصلية الدائنة صاحبة محفظة التوريق تستطيع إما أن تقوم بإصدار سندات على قروضها وطرحها على الجمهور للاكتتاب فيها دون وسيط بينها وبين المستثمرين المكتتبين فيها وفي هذه الحالة يسمى التوريق المباشر أو "الداخلي" وهي صورة نادرة الحدوث، وإما أن تحيلها إلى شركة

¹ - كثافة شافية، علمقة مليكة ، مرجع سبق ذكره ، ص:11.

الفصل الثاني : البنوك التجارية وأدوات الهندسة المالية التي تستخدم في تطويرها

توريق لتتولى ذلك وتدخل محفظة التوريق في قوائمها المالية، وهذا ما يسمى بالتوريق بالوساطة أو "الخارجي" وهي الصورة الأكثر شيوعا⁽¹⁾.

• **توريق الديون:** وهذا النوع هو المقصود الأصلي من كلمة توريق والذي بمقتضاه تقوم مؤسسة مالية متخصصة في التمويل بتجميع ديونها المشابهة والمتجانسة في محفظة مالية واحدة تمثل محفظة التوريق، ثم تتولى بنفسها أو عن طريق شركة التوريق إصدار سندات أو أوراق مالية على أساسها وتطرحها على جمهور المستثمرين للاكتتاب فيها، وتقوم بذلك لغرض الحصول على سيولة مبكرة قبل حلول آجال ديونها على الغير، لتحول الحقوق الآجلة غير السائلة إلى أصول عاجلة سائلة تتمكنها من إعادة إقراضها للغير بفائدة وهذا النوع هو المستخدم دوليا.

• **توريق الأصول:** غير الديون من الأصول الأخرى المدرة للدخول غير الديون، وتم استخدامه من طرف المؤسسات المالية الإسلامية لتوريق صكوك غير ربوية، حيث تقوم المؤسسة مباشرة أو عن طريق شركة التوريق بطرح صكوك قابلة للتداول بقيمة بعض أصولها المدرة للدخول، وتطرحها للجمهور للاكتتاب فيها، ثم تستأجرها منهم تأجيرا تمويليا، ليحصل حملة الصكوك على أقساط الإجارة كعائد على سنداتهم، مخصوصا منها عمولة متفق عليها تستحقها نظير إدارتها لذلك، ثم تقوم المؤسسة باستهلاك هذه السندات بشراء جزء من قيمتها بصفة دورية لتعود ملكيتها إليها مرة أخرى في نهاية المدة.

• **توريق الدخول:** مقتضى هذا النوع تقوم بعض المؤسسات بتوريق بعض دخولها التي ستحققها في المستقبل، بنفسها أو عن طريق شركة التوريق، وذلك بنفس طريقة توريق الديون وهذا النوع مطبق في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تقوم إدارة المرور في مدينة نيويورك بتقدير المخالفات المرورية المستحقة لها خلال العام القادم اعتمادا على حصيلة العام الحالي، ثم تقوم بنفسها أو عن طريق شركة توريق بتوريقها وبيعها للجمهور، لتحصل في العام الحالي على إيرادات العام القادم وتتقاضى مخاطر وتكاليف الاقتراض من البنوك. وقد اعانت على إجراء هذا النوع من التوريق بعض دور السينما في الولايات المتحدة الأمريكية كذلك.

الفرع الثالث: ميكانيزمات التوريق

قبل أي عملية توريق تتطلب عدة خطوات قبل تحقيقها هذه الخطوات تتمثل أساسا في: التركيب، التنازل، الإدارة والتسيير، منح الاعتماد للقرض (Rehaussement) ودعم السيولة فكل خطوة من

¹ - صبري عبد العزيز إبراهيم: التوريق وأثره في وقوع الأزمة المالية العالمية، في ضوء الفكر الإسلامي، مداخلة ضمن فعاليات مؤتمر العلم السنوي 13 ، بكلية الحقوق، بجامعة المنصورة، حول الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، أيام 1، 2 ،أبريل، ص، ص: 4، 5.

هذه الخطوات (المراحل) تخص طرف معين نظراً لكون عملية التوريق تتطوي على عدة أطراف متدخلة سبق ذكرها، و يمكن التطرق لهذه الخطوات وفق التالي⁽¹⁾:

• **المرحلة الأولى:** أي مرحلة التركيب التي تهدف إلى تجميع عدد كبير من الديون المتجلسة في حزمة واحدة، مثل ديون الرهن العقاري، ديون بطاقات الائتمان أو قروض شراء السيارات فتجانس الديون في المحفظة ضروري لتشكيل مجموعة من الديون التي سيتم تحويلها إلى أوراق مالية قابلة للتداول في السوق، وبالتالي ستسمح هذه الطريقة بتحقيق دراسة غير مكلفة لخطر هذه المحفظة والحصول على تدفقات نقدية متماثلة.

• الطرف المصدر للقروض هو عموماً بنك أو مؤسسة مالية، يكون الهدف من توريق هذه القروض هو الحصول على السيولة مقابل التنازل (أو التخلص) من الأصول القروض النائمة في حسابات داخل محافظ القروض المستحقة للبنك.

• **المرحلة الثانية:** وهي المرحلة التي تهدف إلى التخلص والتنازل عن حزمة الديون القابلة للتداول في السوق من طرف نفس المؤسسة (المقرض) من أجل تمويلها، لكن قبل تحقيق هذه العملية ينبغي على مؤسسة التوريق الراغبة في شراء هذه الديون أن تطلب رأي خبير بشأن جودة ائتمان مجموعة الديون وهيكل تركيبها المقترن بوكالة تنفيذ معتمدة.

• **المرحلة الثالثة:** في هذه المرحلة يتم تسجيل العملية والأوراق المالية المصدرة لدى هيئة الإيداع المركزي للأوراق المالية وهذه الأخيرة تتصرف في الأوراق المالية نيابة عن المستثمرين الحاملين لمحافظ التوريق، مهمتها الأساسية: متابعة كيفية تطبيق أطراف العملية لالتزاماتهم، تحليل الجود الدوري للأصل الإشرافي على توزيع المدفوعات للمستثمرين، إذا لزم الأمر تقوم بالإجراءات القانونية الالزمة لحماية حقوق المستثمرين (في بعض الحالات تقوم بدفع الفوائد وأصل القرض بنفسها لصالح المستثمرين).

• **المرحلة الرابعة:** خلال هذه المرحلة سيتم تعيين أو إنشاء إدارة (شركة الإدارة والتسخير) تكون مسؤولة عن الإدارة وتحصيل الديون (أصل الدين وفوائده) من حزمة الديون ثم تحويل الأموال التي جمعتها إلى هيئة الإيداع المركزي للأوراق المالية⁽²⁾.

• إضافة للعوائد التي يتحصل عليها المدير أو المسير مقابل خدماته فإنه بإمكانه توظيف الأموال المحصلة في السوق حتى تاريخ تحويلها إلى المستثمرين كما أن قدرة وطريقة الشركة في الإدارة والتسخير تكون قابلة للتقدير دورياً من قبل وكالة تنفيذ، والنتائج المتوصل إليها تكون

¹ صبرى عبد العزيز إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص، 109، 113.

² صبرى عبد العزيز إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص، 109، 113.

الفصل الثاني : البنوك التجارية وأدوات الهندسة المالية التي تستخدم في تطويرها

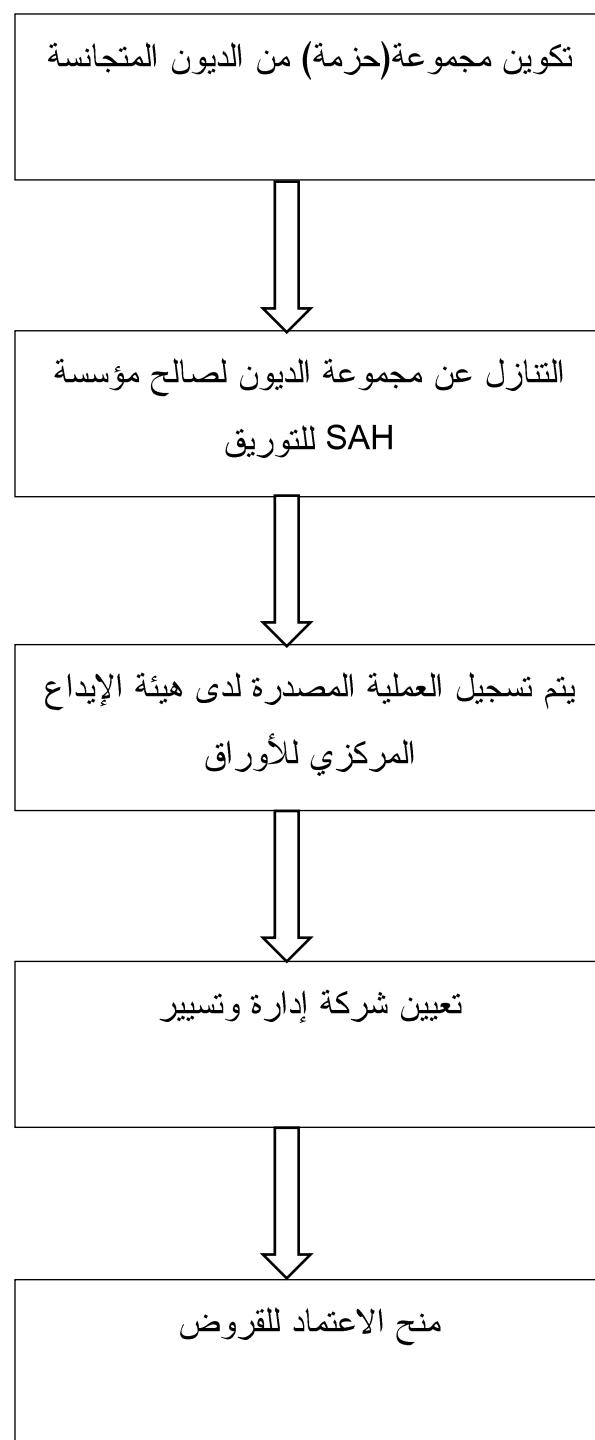
ذات أهمية كبيرة لتحديد حجم الاعتماد الممنوح للقرض، خاصة في حالة ما إذا قد تلتقت الأصول أقل تقدير مما هو مرغوب فيه من قبل المستثمرين، (في معظم الحالات يكون محل الأصول أي البنك نفسه المدير غالباً ما يسمى محل/ مدير خصوصاً عندما يتعلق الأمر بسندات الرهن العقاري والأوراق المالية الاصطناعية).

• المرحلة الخامسة: إن منح النوعية الجيدة للقرض (إعطاءه الاعتماد) من قبل طرف ثالث يعطي ضماناً إضافياً للمستثمرين ويزيد من مستوى تداول الأوراق المالية الصادرة في السوق ويمكن ترجمته إلى ضمان السداد إذا كان المدين قد تخلف عن التزامه.

• إن المستوى المناسب للاعتماد الممنوح للقرض يرتكز أساساً على تقييم مخاطر الائتمان داخل حزمة الديون من خلال الخسائر السابقة على هذا النوع من الأصول وعليه يمكن تمثيل الخطوات المختلفة الضرورية لتحقيق صفة التوريق بطريقة بسيطة وفق التالي⁽¹⁾:

¹ حسبري عبد العزيز إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص، ص: 109، 113.

الشكل رقم (02) المراحل المختلفة لعملية التوريق.



source : Abdelkader beltas, op- cit , p112.

الفرع الرابع: الأثر الكلي والجزئي للتوريق

أولاً: الأثر الكلي للتوريق القروض

يعتبر استخدام الأدوات الحديثة لتسهيل مخاطر القروض تحولاً كبيراً للهيكل البنكي التقليدي، فهو ليس مجرد عملية إصدار أوراق مالية تتداول في السوق المالي فحسب، بل هي عبارة إعادة تنظيم شاملة للنظام التقليدي للقروض على اعتبار أنه⁽¹⁾:

- نهاية للبنوك الشاملة وبداية لشخص الخدمات البنكية: إن توريق القروض فتح مجالات أخرى للواسطة، مما أدى إلى تعدد مهام البنوك الأمر الذي صعب عليها الإمام بجميع هذه المهام، حيث عجل هذا التشعب في نهاية ما يسمى بالبنوك الشاملة، وحسب Lowell BRAYAN فإن البنوك يمكن أن تعمل في هذه المهام باستحداث فروع جديدة لها متخصصة في مجموعة متجانسة من المهام، فقد سمح التوريق بإعادة تعريف دور الوسيط المالي، (وبالتالي يعتبر التوريق اختياراً منطقياً لتجنب استخدام الواسطة المالية).
- يزيد في فاعلية السياسة النقدية: أن استعمال التوريق من شأنه أن يؤثر على السياسات النقدية من خلال تأثيره على: على الكتلة النقدية حيث نقل المنتجات المالية الحديثة لتسهيل مخاطر القروض من حجم الكتلة النقدية كون هذه الأدوات تعتبر وسائل إعادة تمويل حالها حال أسواق رأس المال، أو سوق النقد. كما يؤثر التوريق على أسعار الفائدة حيث أن الأدوات المالية الحديثة لتسهيل مخاطر القروض من شأنها أن توفر وسائل جديدة للتمويل، وبالتالي تدخل في المنافسة مع وسائل التمويل الأخرى مما يؤثر على أسعار الفائدة بانخفاض.

ثانياً: الأثر الجزئي للتوريق القروض: يتمثل في⁽²⁾:

- يشكل التوريق مورداً بديلاً لإعادة التمويل وبأقل تكلفة
- تخفيف العبء على الأموال الخاصة، حيث يتم تحويل جزء من الأخطار إلى السوق المالي، كما يجنب تدعيم الأموال الخاصة عن طريق الرفع من رأس المال بإصدار أسهم عادية، وهي عملية جد مكلفة، إلى جانب الصعوبات المرتبطة بقبول المساهمين القدامى دخول المساهمين الجدد في رأس مال البنك.
- يخفف من احتمال الوقع في حالات الإفلاس، حيث يساهم في تحسين الهيكل المالي للبنك مما يؤثر إيجاباً على مختلف النسب الاحترازية التي تضعها الهيئات الرقابية.

¹ - خاسف جمال الدين: فلسفة التوريق والازمات المالية العالمية، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي، الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكمة العالمية، جامعة فرحتات عباس، سطيف، أيام 20، 21 أكتوبر 2009، ص:65.

² - خاسف جمال: مرجع سبق ذكره، ص:6.

- التوريق يوفر العديد من الفوائد للبنوك من منظور شروط الحيطة التحوط) إدارة الأصول والخصوم والربحية.

المطلب الثالث: استراتيجيات الاستثمار بأدوات الهندسة المالية

نقصد باستراتيجيات الاستثمار بأدوات الهندسة المالية الأهداف التي تسعى الهندسة المالية لتحقيقها على المدى البعيد باستخدام مجموع أدواتها الممكنة وهي كثيرة ننطرق فيما يلي لأهمها:

الفرع الأول: التحوط

أولاً: مفهوم التحوط

يعرف التحوط بأنه "الإجراءات التي تتخذ لحماية المال من التقلب غير المتوقع وغير المرغوب للعائد وهو يعرف أحياناً بالخطر المالي⁽¹⁾، وهو فن إدارة مخاطر الأسعار من خلالأخذ مراكز عكسية عند التعامل في أدوات المشتقات"⁽²⁾.

نظراً للتغيرات الهيكلية التي حدثت في الاقتصاديات المعاصرة ومن تغير وتحرر أسعار صرف العملات وغيرها فقد أصبحت التقلبات في الأسعار أحد الصفات المميزة والغالبة في الاقتصاديات المعاصرة وهذا ما جعل إدارة مخاطر هذه التقلبات أو التحوط من أثارها من الضرورات المعاصرة للبقاء وعدم إفلاس النشاطات الاقتصادية كما أصبح من أهم وظائف الإدارة العليا في هذه المنشآت وضع السياسات للسيطرة على هذه المخاطر بقياسها وتسعيها والتحوط منها⁽³⁾:

ثانياً: استخدام المشتقات في التحوط

تستخدم المشتقات لحماية الاستثمارات من مخاطر التغيرات في الأسعار أو معدلات الصرف أو الفائدة وهي بذلك تساعد المنشآت في إدارة مخاطرها المالية بشكل يسهم بفعالية في خفض مخاطر أي تغيرات مستقبلية في قيمة الأصول المرتبطة بها عن طريق نقل عبء هذه المخاطر من طرف يتعرض لها ولكن لا يرغب في تحملها (مشتري العقد) إلى طرف آخر لا يتعرض لها ولكن يرغب في تحملها (بائع العقد) وبذلك مقابل تكلفة تمثل تكلفة العقد⁽⁴⁾.

يتضح دور المشتقات المالية في التحوط من خلال استخداماتها فمثلاً تستخدم العقود الآجلة للوقاية من تقلب الأسعار السوقية للسلع والأذونات الخزانة أو السندات أو القروض أو حتى أسعار

¹ عبد الرحيم عبد الرحمن الساعاتي: نحو المشتقات مالية إسلامية لإدارة المخاطر التجارية ، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك فهد عبد العزيز ،جدة ،المجلد 11، 1999 ، ص: 57.

² سمير عبد الحميد رضوان: المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، دار النشر للجامعات، مصر الطبعة الأولى، 2008 ، ص: 940.

³ عبد الرحيم عبد الرحمن الساعاتي: مرجع سبق ذكره ،ص: 57.

⁴ أحمد صلاح عطيه: مشاكل المراجعة في أسواق المال، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر ، 2003 ، ص: 222.

الفصل الثاني : البنوك التجارية وأدوات الهندسة المالية التي تستخدم في تطويرها

الفائدة وعندما تسمى العقود الآجلة لأسعار الفائدة. فبإمكان المستثمر الذي يريد الحصول على قرض معين مثلاً أن يقوم بشراء عقد آجل لأسعار فائدة بمعدل فائدة ثابت محدد مسبقاً، وأن يلزم الطرف الآخر بالتنفيذ خلال فترة محددة في العقد، وبذلك يضمن حماية نفسه من مخاطر ارتفاع سعر الفائدة⁽¹⁾. كما تستخدم العقود الآجلة لتقليل خطر تذبذب أسعار صرف العملات، و ذلك بإبرام العقود الآجلة لأسعار الصرف في الأسواق العالمية، على أن المشكلة التي تواجه الجهة التي ترغب في التحوط ضد مخاطرة معينة هي: أي أداة تعد مناسبة تماماً في موقف ما؟ وتعتمد الإجابة على العناصر التالية⁽²⁾:

- جانب المخاطرة للمركز النقدي المرغوب تغطيته.
- نوع المخاطرة التي ترغب المتحوط في تغطيتها
- تكلفة التحوط
- فعالية وأدوات التحوط.

الفرع الثاني: المضاربة

أولاً: تعريف المضاربة

المضاربة هي شراء شيء رخيص في وقت ما لغرض بيعه بسعر أعلى في وقت آخر⁽³⁾، وقد وجدت المضاربة عندما ظهرت طبقة من المتعاملين في الأسواق المالية هدفهم شراء الأوراق المالية بقصد إعادة بيعها عند ارتفاع أسعارها والحصول على فارق السعر كربح رأسمالي وتحقيق هذا الهدف يتوقف على⁽⁴⁾:

- وجود فروق الأسعار بين البيع والشراء
- زيادة عدد الصفقات التي تتم وسرعتها مع زيادة كمية الأوراق المالية المتعامل بها.

ثانياً: استخدام المشتقات المالية في المضاربة

بما أن معرفة المتعاملين بفروق الأسعار أمر تقديرى يدخل في عدم التيقن والمخاطر والمجازفة، فإنه يتم استخدام أدوات الهندسة المالية كعمليات التغطية والخيارات ويتم استخدام العقود المشتقة في المضاربة عن طريق محاولة استغلال التقلبات السوقية المتوقعة في الأسعار ومعدلات الصرف والفائدة والتأثير المرتبط بذلك على بعض الأصول والالتزامات بما يسمح بتحقيق مكاسب نتيجة حدوث زيادة سعرية في قيمة عقود المشتقات المرتبطة بتلك الأصول الالتزامات⁽⁵⁾.

¹- خريوش حسني وآخرون: الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران، عمان ،الأردن، 1999، ص:225.

²- سمير عبد الحميد رضوان: مرجع سبق ذكره ، ص:95.

³- عمر حسين: الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي ، القاهرة، الطبعة 4، 1992، ص:44.

⁴- شعبان محمد إسلام البرواري: بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي، دراسة نقدية تحليلية دار الفكر، دمشق، سوريا، 2002، ص:170.

⁵- أحمد صلاح عطية : مشاكل المراجعة في أسواق المال، مرجع سبق ذكره، ص: 222.

الفصل الثاني : البنوك التجارية وأدوات الهندسة المالية التي تستخدم في تطويرها

يمكن استخدام العقود الآجلة للمضاربة، فالمستثمر الذي يعتقد أن قيمة الجنيه الإسترليني سترتفع بالنسبة للدولار الأمريكي يمكنه أن يضارب عن طريق اتخاذ مركز طويل في عقد آجل.

الفرع الثالث: المراجعة

تمثل المراجعة شكلاً من أشكال المضاربة من خلالها تقييد أو تثبيت ربح عديم المخاطرة طرق الدخول بشكل متزامن في معاملات في سوقين أو أكثر حيث تكون المضاربة ممكنة عندما يصبح هناك عدم توافق (عدم توازن) بين سعر عمليات التسليم الآجل لأصل ما و السعر النقدي⁽¹⁾. أو هي فرصة الشراء والبيع في نفس الوقت وفي أسواق مختلفة ولنفس الأداة المالية مع تحقيق هامش من الربح. ويفذهب البعض إلى إطلاق مصطلح الموازنة على هذه العمليات أخذًا بالنتائج التي تترتب عليها إعادة التوازن في الأسعار بين مختلف الأسواق⁽²⁾.

وتهدف الهندسة المالية من خلال إستراتيجية المراجعة إلى ابتكار فرص مراجعة خالية من المخاطرة ولعل السبب في ذلك يرجع إلى عدم كفاءة الأسواق لأن المراجعة ذاتها لا تتحقق في الأسواق ذات الكفاءة العالية.

الفرع الرابع: إدارة الأصول والخصوم

يقصد بها: فن وعلم اختيار أفضل مزيج من الأصول المنشأة وأفضل مزيج من الخصوم لمحفظة خصوم المحفظة.

ومنذ زمن طويل بل كان من الأمور المسلم بها أن محفظة خصوم أي منشأة كانت تخرج عن نطاق المنشأة، ولهذا ركزت إدارة هذه المنشآت على اختيار مزيج محفظة الأصول. إلا أن ذلك تغير تماماً منذ السبعينيات، حيث أعطت الأدوات المالية الجديدة والاستراتيجيات الحديثة بدأ طريقة المنشأة على خصومها. وهناك خمسة مفاهيم أساسية لفهم إدارة واستيعابها هي⁽³⁾:

- السيولة.
- الهيئة.
- حساسية أسعار الفائدة.
- الاستحقاقات.
- مخاطر التوقف عن الدفع

¹ عبد العال حماد : المشتقات المالية ،المفاهيم إدارة المخاطر المحاسبة ،الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر ،2001، ص، 33،23.

² سمير الحميد رضوان: مرجع سبق ذكره، ص:25.

³ شقيري نوري موسى: مرجع سبق ذكره ص:55.

الفصل الثاني : البنوك التجارية وأدوات الهندسة المالية التي تستخدم في تطويرها

أسس نجاح إدارة الأصول⁽¹⁾:

لضمان نجاح إستراتيجية إدارة الأصول والخصوم فإنه يقترح الاسترشاد ببعض الأسس والمبادئ لتنفيذ الهندسة المالية أهمها:

- كثيراً ما يقترن نجاح عمليات التصويب الفني وإعادة الهندسة المالية للمشروعات بإجراء تغييرات جوهرية في الإدارة والتنظيم والتكنولوجيا المستخدمة بالإضافة إلى تصميم سياسات تسويفية مبتكرة وتنفيذها حتى توجد طلباً فعالاً ومتزايداً على الإنتاج.
- المقارنة بين البدائل المختلفة الملكية والديون سواء ما تعلق بالأوراق المالية التقليدية كالأسهم والسنادات العادية أو حتى الأنواع الجديدة من الأوراق المالية الهجينة.
- كيفية إدارة الأصول والخصوم: يمكننا توضيح الكيفية التي تستخدم بها الهندسة المالية في إدارة الأصول والخصوم بمنشأة الأعمال من خلال الجدول (05).

الجدول رقم (04) الهندسة المالية وإدارة الأصول والخصوم.

السنة الجارية	المستقبل
إدارة الأصول	
إدارة بنود الأصول المتداولة	- إدارة الصنفقات المالية القادمة - إدارة الخيارات المالية - إدارة السويات المالية - إدارة السيول
إدارة البنود الأصول الثابتة	
إدارة بنود الخصوم المتداولة	- إدارة الائتمان - إدارة محفظة الاستثمار

المصدر: فريد نجار البورصات والهندسة المالية مؤسسة الشباب جامعة الإسكندرية، مصر، 1999.

¹ - مرجع سبق ذكره ، ص،ص:55. 56

² - فريد النجار : البورصات و الهندسة المالية ، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص:238.

خلاصة الفصل :

إن أداء البنوك بمختلف الأعمال والأنشطة في بيئة معولمة تتميز بحدة التنافسية ،جعلها تواجه مجموعة من التحديات التي يتوجب عليها تجاوزها ،و تعتبر الهندسة المالية مدخلاً مهماً تعتمده البنوك لتحقيق مجموعة من الأهداف والتي تتمثل أساساً في إدارة مختلف المخاطر المالية التي تواجهها أثناء أداء أنشطتها وكذا إدارة السيولة التي يمكن أن يحقق عوائد للبنك كما توفر له تشكيلة من المنتجات المالية أو التقنيات التي يمكن من خلالها التحوط من المخاطر المتعلقة بكافة أنشطتها وكذا المضاربة على أسعار الأصول المالية لتحقيق العائد ،إضافة إلى إمكانية استغلال فرص المراجحة التي تعيد الأسعار إلى حالة التوازن وتمكن من تحديد العوائد ،كما أنها توفر المنتجات المستحدثة التي قد تلبي الاحتياجات التمويلية للبنك عن طريق التوريق.

الفصل الثالث:

دراسة ميدانية للصندوق
الوطني للتوفير والاحتياط

ـ بنكـ CNEP

تمهيد:

سنتاول في هذا الفصل آلية تطبيق تقييات الهندسة المالية المتوعة في البنوك التجارية والتي تم الحديث عنها بالتفصيل في الفصول السابقة، حيث سنبين عمليا خطوة بخطوة وعلى بيانات فعلية لبعض البنوك التجارية آلية تطبيق هذه التقييات وسنوضح كيفية الاستفادة من النتائج المترتبة على تطبيقها من خلال إيضاح مدلولاتها وتقديرها تفسيرات عملية تساعد متذمدي القرار في البنوك التجارية على الاستعانة بها كحملات أساسية لدعم العمليات التي تقوم بها منتجات الهندسة المالية والتي من خلالها الحفاظ على متانة الوضع المالي للبنك، وفي هذا السياق فإنه من الجدير بالذكر أن تتم الإشارة إلى أن الأهمية في هذا الفصل لا تقع على البنوك المختارة لإيضاح آلية تطبيق التقييات محل الدراسة باستخدام بياناته إنما الأهمية ترتكز على إيضاح آلية التطبيق بحد ذاتها خاصة وأنها تتم على بيانات فعلية، الأمر الذي يسهل على البنوك التجارية في الحياة العملية الاستعانة بما هو وارد في هذا الإطار ليشكل منطلقا داعما وركيزة علمية لتطبيق هذه التقييات والاستفادة منها وسنذكر في هذا الفصل لمحنة عن البنوك التجارية محل الدراسة ونشاط الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ومدى إمكانية تطبيق تقنية التوريق في البنك محل الدراسة .

المبحث الأول: لمحة عن البنوك التجارية محل الدراسة (CNEP)

يحتل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط مكانة هامة ضمن القطاع المصرفي الجزائري كما يعتبر من بين أهم عشرة بنوك الأولى المصنفة في الجزائر من حيث حجم الموجودات والقروض والخدمات المقدمة سواء للأفراد أو المؤسسات والاقتصاد ككل.

المطلب الأول: نشأة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ومراحل تطوره:

الفرع الأول: النشأة:

تم تأسيس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في 10 أوت 1964 على أساس شبكة صندوق التضامن من الولايات والبلديات الجزائرية يتمثل مهامه في جمع أموال التوفير ومنح القروض العقارية للخواص تتويل المقاولين العموميين والخواص، تمويل مؤسسات إنتاج عتاد البناء ومؤسسات الإنجاز التي لها صلة بالبناء تم إنشاؤه في 10 أوت 1964 بموجب القانون رقم 227/64 وبموجب القرار الوزاري رقم 39/SPM150 الذي يحدد تنصيب ومهام مجلس إدارته.

أولى وكالة للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط افتتحت أبوابها يوم 01 مارس 1967 بتلمسان في حين تم تسويق دفتر الصندوق الوطني للتوفير كان قبل ذلك بسنة على مستوى شبكة البريد، حاليا يبلغ عدد وكالاته حوالي 206 وكالة و 15 مديرية جهوية موزعة على كامل التراب الوطني ويتوارد الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك على مستوى شبكة البريد لأجل أموال التوفير.

الفرع الثاني: المراحل التي مرّ بها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط:

خلال الفترة 1964-1970 كان يتمثل نشأ الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط فقط في جمع التوفير في الدفتر مع منح قروض اجتماعية رهينة، كانت شبكة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط تشمل على وكالتين مفتوحتين فقط للمواطنين في 1967.

1971 و 1979 تشجيع تمويل السكن، في أفريل 1971 أصدرت تعليمة تكلف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط لتمويل برامج إنجاز سكناً باستعمال موارد الخزينة العمومية. وبالتالي توفير الأسر يعرف انتلقة وتطور هائل، في نهاية 1975 ، تعد الفترة التي تم فيها بيع أولاً لسكنات صالح مالكي دفاتر التوفير في 1979، كان للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط 46 وكالة عملية.

عشريـة الثمانينـات الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في خدمة الترقـية العقارـية مهام أخرى خصـصـت للـصـندـوقـ الوطنيـ للتـوفـيرـ والـاحتـياـطـ ، يـتعلـقـ الـأـمـرـ بـالـقـرـوـضـ العـقـارـيـةـ المـوـجـهـةـ لـلـخـواـصـ وـذـلـكـ منـ أجلـ بـنـاءـ سـكـنـاتـ وـتـموـيلـ السـكـنـ التـرـقـويـ وـذـلـكـ حـصـرـياـ لـصـالـحـ المـوـفـرـينـ . في 31 ديسمبر 1988، تم بيع 11.590 مسكن في إطار بلوغ الملكية.

اتخذ الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط سياسة تنويع القروض الممنوحة، لاسيما لصالح أصحاب المهن الحرة، عمال قطاع الصحة وتعاونيات الخدمة والنقل، توسيع شبكة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط حيث بلغ عددوكالاته 206 وكالة.

بقي الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط الرائد في جمع التوفير بالجزائر وذلك نظراً لأن أهمية مبالغ موارد التوفير التي تم جمعها بالنسبة لـ 135 وكالة و 2652 مكتب بريد متواجد وذلك إلى غاية 31/12/1990 مجموع 82 مليار دج قيمة القروض الممنوحة للخواص إلى غاية نفس التاريخ قدرت بـ 12 مليار دينار جزائري لمجموع 80.000 قرض.

في 31 ماي 2005 قررت الجمعية الغير عادية بإعطاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط- بنك-إمكانية تمركز أكثر في تمويل البناء التحتية والنشاطات المرتبطة بالبناء لاسيما لإنجاز أملاك عقارية ذات طابع مهني، إداري وصناعي، أيضاً البناء التحتية الفندقية، الصحية، الرياضية، التربوية والثقافية.

في 28 فيفري 2007 إعادة تمركز الاستراتيجي للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط- بنك فيما يتعلق بالسماح له بمنح قروض عقارية للخواص رهينة، استهلاكية وبصفة الأولوية للموفرين، السماح باقتداء أراضي وإنجاز برامج السكن مع التركيز على الأولوية للموفرين.

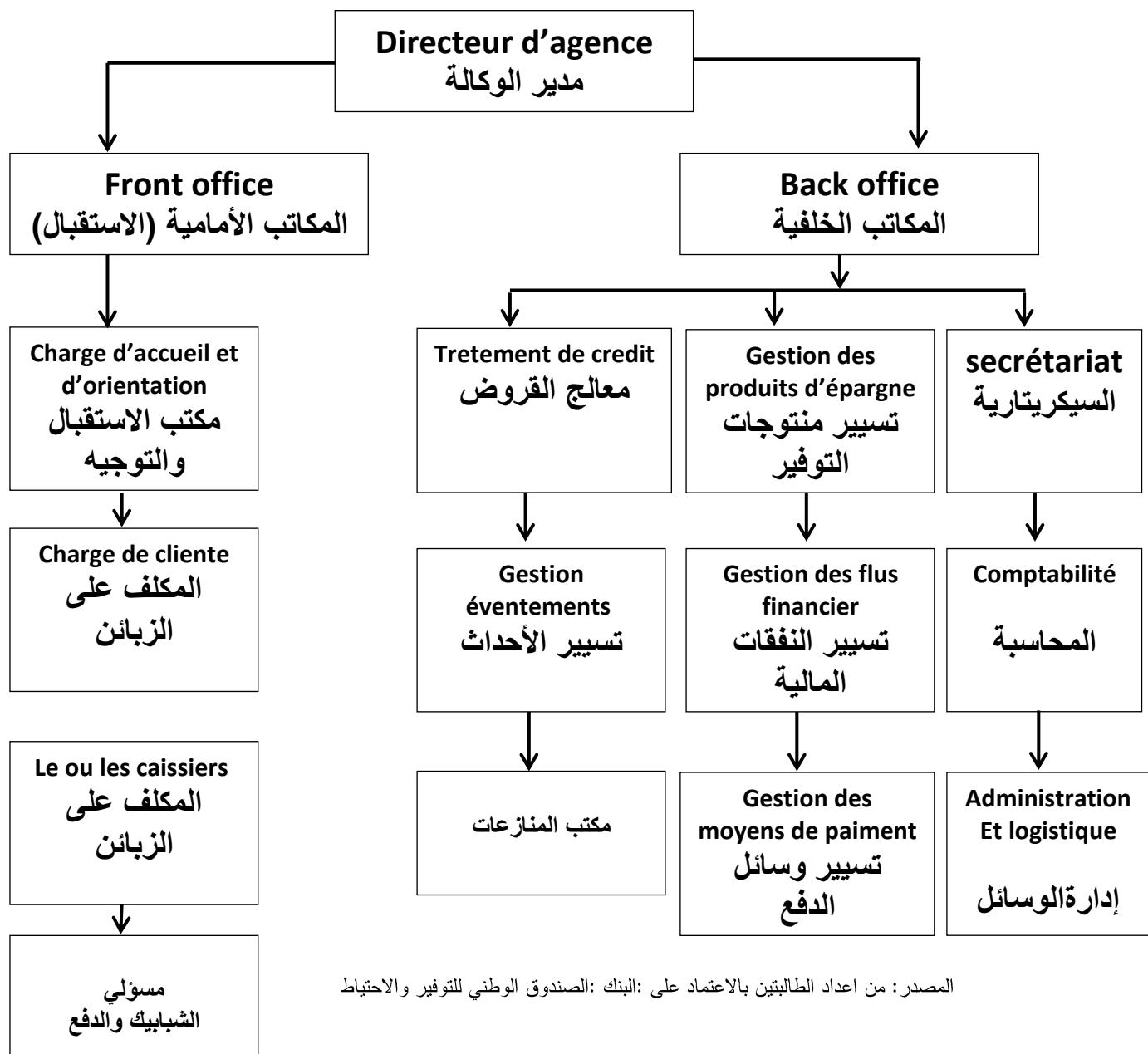
المطلب الثاني: التعريف بالبنك والهيكل التنظيمي للبنك:

1. التعريف بالبنك:

منذ تأسيسه عام 1964 ، يتخصص الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك - في جمع التوفير، منح القروض العقارية للخواص وتمويل المقاولين العموميين و الخواص إضافة إلى وكالاته 206 و 15 مديرية جهوية موزعة على كامل التراب الوطني، يتواجد الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك- أيضاً على مستوى الشبكة البريدية من أجل جمع توفير الأسر.

2. الهيكل التنظيمي للبنك:

الشكل رقم(03): الهيكل التنظيمي لوكالة القرارم:



من خلال الشكل يتضح ان الهيكل التنظيمي للوكالة يتكون من المدير و تتمثل وظيفته في إدارة و تسهيل الوكالة، المكاتب الأمامية فيها من هو مكلف بالاستقبال والتوجيه والمكلف على الزبائن والمكلف على أمانة الصندوق و مسؤول الشبابيك و الدفع، أما المكاتب الخلفية فتتمثل مهامها في معالجة القروض و تسهيل منتجات التوفير و السكريتارية.

المطلب الثالث: أهداف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك:

باعتبار أن الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط- بنك تجاري فهو يسعى كغيره من البنوك لتحقيق الربح، الحفاظ وتنمية حصته السوقية وتوسيع تعطيلته إضافة إلى المساهمة في تحقيق التنمية المحلية بأهم الأهداف أما عن المهام التي أنيط بالصندوق الوطني للتوفير والاحتياط القيام بها فهو يسهر على تنفيذ جميع العمليات المصرفية والمالية على اختلاف أشكالها طبقاً لقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها والتي تلخصها في النقاط التالية:

- تعبئة المدخرات من مختلف الأشخاص باعتبارها المصدر الأول للأموال البنك.
- الترقية العقارية بهدف تسهيل الحصول على مساكن اجتماعية كانت أو ترقوية من خلال استثمار المدخرات أو الأموال المحصلة.
- تمويل المشاريع السكنية والجماعات المحلية.
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم القروض وبمختلف الأجال، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المحلية.
- منح قروض تمويل للقطاعات السياحية والقطاع الصحي.
- منح قروض للشباب وبامتيازات تشجيعية كتخفيض سعر الفائدة مثلاً.

المبحث الثاني: نشاطات الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-CNEP-بنك-وكالة القرارم :

سنقوم في هذا المبحث بدراسة ومعرفة كيفية قيام الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك- بنشاطاته المتعلقة و منح القروض مع تقييم هذا النشاط و إمكانية تطبيق تقنية التوريق في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

المطلب الأول: نشاط الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في منح القروض:

يعتبر القرض العقاري سلفة طويلة الأجل ممنوحة للخواص بهدف تمويل العقارات المتعلقة إنجاز أو تهيئة مسكن وهو موجهين للخواص أو الأفراد المقيمين بالمنطقة وعموما في الجزائر الذين يقل أعمارهم عن 65 سنة والذين يمتلكون دخل ثابت عند استيفاء الشروط المذكورة وفي حالة الموافقة على التمويل وبعد استكمال المستفيد لبعض الشكليات (فتح حساب جاري إن لم يكن له في ذلك البنك إمضاء على القرض وغيرها) يقوم البنك بمنح مبلغ المقرض يمكن أن يكون بدفعات أو بدفعتين) وقد رفقنا بالشروط الخاصة لمنح القرض من قبل الصندوق الملحق (2).

ويجب أن تتوفر على الشروط التالية:

- مبلغ القرض: قيمة القرض الذي يمكن أن يمنحه الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط لا يتجاوز 90% من مبلغ العقار المراد شرائه أو القيام ببنائه.

قيمة القرض الممنوحة تحدد حسب القدرة على التسديد الشهري يجب ألا تتجاوز 50% من الدخل أو الراتب الشهري الصافي.

- مدة القرض: أما فيما يخص مدة القرض ف تكون على النحو التالي:
 - يمكن أن تمتد المدة القصوى لتسديد القرض إلى غاية 40 سنة حسب القدرة على التسديد وسن المستفيد.

- معدل الفائدة المطبق
- يطبق سعر الفائدة على القروض العقارية على النحو التالي:
 - سعر الفائدة خلال المدد من طرف الدولة خلال فترة منح القرض.
 - يتغير معدل الفائدة بحسب ما إذا كان المستفيد من المتعاملين مع هذا البنك.
 - أما فيما يخص الرسوم فإن القروض السكنية الممنوحة للعائلات للحصول على سكن تعفى من الرسم على القيمة المضافة.
- معدلات الفائدة المدعاة للفروض معينة.

• الضمانات:

اللوقاية من مخاطر تحصيل القرض وفوائده يوفر البنك على المستفيد ضمانات وتكون هذه الضمانات عقارات مرهونة محررة لدى الموثق ويكون كما يلي:

- بعد حصول البنك على عقد الرهن من الموثق.

• بعد تأمين القرض لدى شركة ضمان القرض العقاري، هذا التأمين يدخل ضمن التكاليف المقترض.

• تسديد القرض:

يتم تسديد القرض شهرياً عن طريق السحب من حساب المستفيد إذا كان يملك حساب في ذلك البنك وإن لم يكن له فيقوم بدفع بأي طريقة

- الدفعات الشهرية لا يجب أن تتجاوز 30% من الراتب الشهري للمستفيد.

- من الممكن الحصول على فترة سماح لتسديد القرض.

لقد عرف القرض العقاري الممنوح للأفراد من طرف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك-CNP تطوراً سريعاً وخاصة خلال سنة 2010 وذلك راجع إلى التنظيم الجديد للوكالات والذي لا يسمح بلا مركزية قرار منح القرض ونزع طابع البيروقراطية من القرض العقاري كما يرجع إلى تعليمي المنتوج على العملاء والجدول التالي يبين تطور نشاط القرض العقاري الممنوح لفترة (2014-2017).

الجدول رقم(05) القروض العقارية الممنوحة من طرف بنك CNP

السنة	2014	2015	2016	2017	المجموع
عدد الملفات	35	94	56	30	214
المبالغ	334333.4000	2630624580	2238478000	3.783.000.00	8590736580

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أن عدد الوحدات السكنية ارتفع مقارنة بالسنوات الأولى من تأسيس فرع الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وكالة القرارم قوقة ميلة وأن حجم القروض الممنوحة من قبل هذه الوكالة في ارتفاع مقارنة بسكن تلك المنطقة وهو يعني المساهمة العالية والدور الكبير لصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في تمويل قطاع السكن وهذا ما لوحظ في ارتفاع حجم القروض الموجهة للقطاع العقاري.

أما النتائج الاقتصادية للفترة 2014-2017 فهي تقسم إلى أنواع القروض الممنوحة وتكون من البناء الذاتي وشراء سكّنات جديدة وتهيئة والتوضیع وهذا ما سنبيّنه من خلال الجدول رقم (07).

الجدول رقم (06) التوزيع حسب القرض العقاري الممنوح

نسبة العائد	المبلغ	عدد الملفات	موضع القرض
6%	3175260000	44	- البناء الذاتي
7%	93745300	30	- لكراء منزل
4.5%	1810724580	21	- تهيئة منزل
1%		3	- شراء قطعة أرض
7%	692600000	32	- شراء مسكن على مخطط
6%	1962260000	3	- شراء الآلات
1%	261500000	68	- قرض السكن التساهمي
1%	3154770000	13	- شراء منزل
	25358000		
	8590736580	214	المجموع

المصدر: الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط - بنك -

نلاحظ بأن مبلغ تمويل شراء سكن في إطار البيع على المخطط وأيضا السكن الاجتماعي التساهمي مرتفعة وذلك لتدخل السلطات العمومية بسعر الفائدة .

المطلب الثاني: تقييم نشاط الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في منح القروض:

إن تمويل القطاع العقاري وبالخصوص قطاع السكن في الجزائر، الذي يعتبر قطاع استراتيжи ذو أهمية كبيرة في تحريك وتنشيط عجلة الاقتصاد الوطني، يعتبر الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط الرائد الرئيسي في هذا القطاع وفي الاقتصاد الوطني ككل وعليه حاولنا في هذا المطلب تقييم للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وكالة القرارم.

خلال دراستنا في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وكالة القرارم وجدنا أن هذا البنك يركز على عدة نشاطات والتي ترتكز على جمع أموال التوفير (ادخار) بالاعتماد على الدفاتر المخصصة ،والتركيز على نشاط منح القروض العقارية الموجهة للخواص وذلك من أجل بناء سكنات و إعطاء قروض لشراء أراضي وأيضا تمويل السكنات الترقوية و التساهمية لفائدة الموفرين كما أن هذه الوكالة لا يوجد بها عدد كبير من الموفرين أو المدخررين وذلك لغياب الثقة في البنوك بعد أزمة بنك الخليفة ، حيث بلغت القروض الممنوحة في الإجمالي للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وكالة القرارم بحوالي 418 قرض متوجع منذ بداية نشاطه وهذه النسبة ضعيفة بالنسبة للوكالات الأخرى للصندوق الوطني عبر التراب الوطني وهذا راجع لمجموعة من الأسباب المتعددة من بينها المحيط الخارجي الذي ينشط فيه الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بحيث تؤثر القيم الإسلامية والعادات والتقاليد لتلك المنطقة على نشاط الصندوق التي تقوم على تحريم الربا ،هذا ما يجعل الأفراد يتهربون عن طلب القروض الربوية والتي تعتبر بالنسبة لهم إثم وخروج عن الشريعة الإسلامية أيضا عدم وجود ثقافة كبيرة حول الخدمات التي يقدمها الصندوق ،كذلك من بين الأسباب التي تجعل الإفراد ينفرون من القروض العقارية من أجل البناء وجود برامج لانجاز سكنات متعددة التي تقوم بها الدولة مثل برامج السكن الاجتماعي الذي يلقى إقبالا كبيرا من قبل سكان المنطقة لأن المنطقة ريفية فلهذا نجد إن معظم الأفراد أو بالأحرى كل سكان المنطقة مستفادون من البناء الريفي المقدم من طرف الدولة لهذا لا يبحثون عن تمويل آخر لتمويل مشاريعهم العقارية .

أيضا من بين الأسباب التي تجعل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وكالة القرارم غير رائدة في المنطقة في منح القروض العقارية القوانين الداخلية للبنك المفروضة على المقترضين والتي كانت سبب في عدم لجوء الأفراد إلى الاقتراض وهذه القوانين المتمثلة في طلب الضمانات (الملحق)المتنوعة من المقترضين وقد يكون الأفراد عاجزين عن توفير تلك الضمانات فهو يقوم بطلبها من أجل التحوط ضد مخاطر عدم السداد من قبل المقترضين، و رغم هذه الأسباب التي تعيق تطور الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وكالة القرارم فإنه في السنوات الثلاثة الأخيرة أصبح في تطور مستمر وذلك بارتفاع عدد الموفرين مقارنة بالسنوات الأولى من تأسيسه وأيضا زيادة حجم القرض الممنوحة من قبل الصندوق ويعمل على زيادة حجم الخدمات وتنويعها لجلب واستقطاب عملاء أكثر للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك-.

المطلب الثالث: امكانية توريق محفظة القروض العقارية للصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط - بنك CNEP

سنوات في العنصر نقاط أساسية يجب أن يتبعها البنك محل الدراسة لتوريق ديونه:

1. إمكانية إعادة التمويل الرهنـي لمحفظة القروض العقارية بنـك CNEP

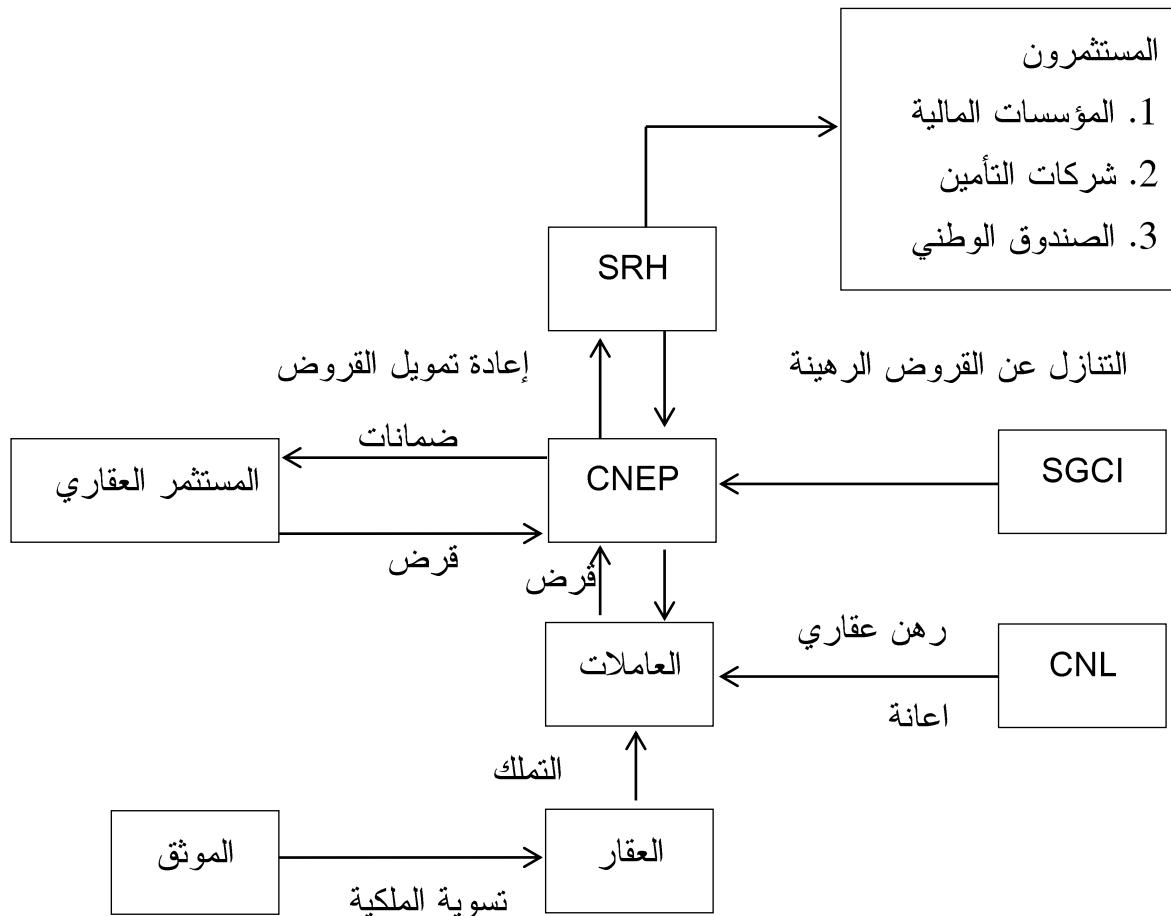
• **مؤسسات إعادة التمويل الرهنـي SRH**

بعد إنشاء مؤسسات إعادة التمويل الرهنـي من بين الآليات والأساليـب الحديثـة التي تم التوصل إليها في البلدان المتـطورة كـحل لمشكلـة التـمويل الطـوـيل وـتمـوـيل قـطـاع السـكـن بـصـفـة خـاصـة حيث تـسـاـهـم في تـشـيـط وـتـفـعـيل حـرـكـة الـاقـتصـاد وـأـيـضاـ فـإـن إـعادـة التـموـيل الرـهـنـي يـهـدـف إـلـى معـالـجـة قـضـيـة الإـقـرـاضـ السـكـنـيـ.

ولـإـمـكـانـيـة إـعادـة التـموـيل الرـهـنـي لمـحـفـظـة القـرـوض العـقـارـيـة بنـك CNEP يـجـب عـقـد اـنـفـاقـيـة وـإـمـضـاؤـها معـ شـرـكـة إـعادـة التـموـيل الرـهـنـي من طـرـف الرـئـيـسـيـن المـديـرـيـن العـامـيـن لـلـمـشـائـتـيـن المـالـيـتـيـن حتى يـصـبـحـ هـذـاـ البنـكـ المـسـتـعـمـلـ الرـئـيـسـيـ لمـصـادـرـ شـرـكـةـ إـعادـةـ تـموـيلـ الرـهـنـيـ وـتـرـجـمـ هـذـهـ العـلـقـةـ بـالـمـفـهـومـ المـالـيـ وـذـلـكـ إـعادـةـ تـموـيلـ مـحـفـظـةـ بنـكـ CNEPـ.

وـيمـكـنـ توـضـيـحـ كـيـفـيـةـ تـطـبـيقـ مـرـاحـلـ التـورـيقـ فـيـ الصـنـدـوقـ الـوطـنـيـ لـلـتـوـفـيرـ وـالـاحـتـيـاطـ منـ خـلـالـ الشـكـلـ التـالـيـ:

الشكل رقم (4) كيفية تطبيق عملية توريق القروض الرهنية من طرف CNEP



المصدر : عمر طالب عبد الحميد عوفي: إعادة التمويل الرهني وأثاره على المنظومة المالية والمصرفية في الجزائر، حالة شركة إعادة التمويل الرهني، العدد 2، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص: 20، بالتصريح من الطالب.

2- كيفية تركيب محفظة التوريق العقارية في بنك CNEP

- تقوم شركة التوريق المتمثلة في شركة التمويل الرهني بالإضافة إلى إصدار للأوراق المالية بدور المنظم حيث تهتم بالتركيب المالي لعملية التوريق أما الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط فيقوم بالتنازل عن القروض ويبقى هو المسؤول عن خدمة الدين.
- يجب تتمير محفظة القروض على الخصائص التالية⁽¹⁾:

¹- عمار بوطكوك: دور التوريق في نشاط بنك التنمية المحلية ، رسالة ماجستير ، جامعة قسنطينة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلى التسيير، ص:120.

- قيمة محفظة القروض العقارية الممنوحة يجب أن تكون محددة بمبلغ معين وسعر فائدة محدد وأن تكون القروض مرجحة بنسبة 50% تماشياً مع مقررات لجنة بازل.
- قيمة محفظة التي سوف تورق هي نفسها محفظة القروض الممنوحة والتي تبقى ضمن موجودات البنك.
- الحصص المصدرة من طرف مؤسسة إعادة التمويل الرهني (شركة التوريق) تأخذ التصنيف Aaa معنى هذا أن الترجيح المطبق على هذه الحصص هو 20%.
- عملية التوريق ينتج عنها نوع واحد من الأوراق المالية من فئة الأوراق المالية السائلة للتدفقات النقدية.

3- تأثير التوريق على البنك CNP

- تأثير على سيولة البنك: تسمح عملية التوريق للبنك بالحصول على سيولة مالية إذ يستطيع إعادة استعمال المبالغ المتحصل عليها في منح قروض أخرى مهما تكن طبيعتها قصيرة متوسطة أو طويلة الأجل.
- تكلفة التوريق: هي المعدل للمستثمرين مرجح بوزن الشريحة المصدرة زائد أتعاب تركيب العملية تكلفة التوريق مقدر بـ 5.33% (المعتمدة من قبل شركة التوريق)

مستلزمات رأس المال:

نجد أن موجودات الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط خلال سنوات محل الدراسة تساوي 8590736580 دج.

من محفظة القروض العقارية الممنوحة بنسبة ترجح تساوي 50% وتحقيق لمبدأ الحد الأدنى يمثل 8% فإن مستلزمات رأس المال لـ CNP هي :

$$8\% \times 50\% \times 8590736580 = 3436294632 \text{ DA}$$

أما افترضنا أن قمنا بعملية التوريق وبافتراض أن نسبة الترجح الحصص المصدرة تساوي 20% فإنه ينتج لدينا ما قيمته 137451785.28 دج من مستلزمات رأس المال

$$137451785.28 = 8590736580 \times 20\%$$

$$\text{وبما أن } 137451785.28 = 3298842846.77 / 36294632$$

هذا يعني أن إذ تم تطبيق تقنية توريق قروض CNEP يعطي اقتصاد في رأس المال 3298842846.71 والذى يمنح للبنك إمكانية استعماله في توظيفات أخرى.

- ومن ناحية أخرى ،إلا أن تقنية التوريق لا تخلو من مخاطر تصاحبها مثل مخاطر الائتمان ،مخاطر الضمان ،مخاطر مؤسسية للجهات العاملة في التوريق ، بالإضافة إلى مخاطر تتعلق بإدارة وتشغيل عملية التوريق. ولذلك على الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط- بنك - أن يقوم

بدراسة أثار التوريق الإيجابية وما قد ينتج عن العملية من أثار سلبية التي تؤدي إلى حدوث اختلالات في النظام المالي من أجل تطبيق امثل لهذه العملية.

خلاصة الفصل:

نظرا للنشاطات التقليدية للصندوق الوطني للتأمين و الاحتياط التي يقوم بها، في منح القروض والعمل على كيفية استردادها ومحاولة مواجهتها للمخاطر التي تتعرض لها خلال القيام بنشاطاتها سواء كانت مخاطر مالية أو تقليدية ، فقد قمنا في هذا الفصل بمحاولة تطبيق منتجات وتقنيات مبتكرة التي جاءت بها الهندسة المالية .

تطبيق تقنية التوريق والتي يمكن أن تلعب دورا هاما في تدعيم نشاط البنك وخاصة في مجال التمويل العقاري ، خاصة البنك CNEP حيث يقوم بمنح قروض عقارية تساعد على الرفع من قدرتها الائتمانية بتسييل جزء من قروضه المقدمة في إطار التمويل طويلا الأجل وبالتالي القدرة على تقديم قروض جديدة وزيادة التمويل، إلا أن آلية التوريق لديها العديد من المزايا التي تتمتع بها إلا أنها لا تخلي من المخاطر التي قد اثر سلبا على نشاط البنك لذلك عند تبني هذه التقنية يجب الدراسة الكاملة لضمان نجاحها.

خاتمة

خاتمة:

حظيت الهندسة المالية باهتمام بالغ من قبل المؤسسات المالية خاصة في البنوك التجارية وذلك لدورها الأساسي في ابتكار وتطوير المنتجات المالية التي تحتاجها البنوك لكي تحافظ على ديمومة نموها وزيادة تنافسيتها وربحيتها فضلاً عن ضمان بقائها في السوق وقد ساهمت الهندسة المالية في المحافظة على نمو البنوك وزيادة ربحيتها، بل حتى في المحافظة على كيانها وهذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بالهندسة المالية باعتبارها أداة مناسبة لإيجاد منتجات وأدوات مالية مبتكرة تهدف لحل مشاكل التمويل ومن هنا فالهندسة المالية هي الأنسب وال الخيار الأصح للبنوك التجارية بصفة خاصة واستقرار النظام المالي بصفة عامة

حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على دور الهندسة المالية في تطوير أنشطة البنوك التجارية وذلك من خلال التعرض والتعرف على الهندسة المالية بمفهومها العام وإبراز دورها الأساسي في ابتكار وتطوير منتجات مالية تساهم في تحقيق أهداف البنوك والحفاظ على استمراريتها. ومن خلال ما سبق نصل إلى نتيجة مفادها إن الهندسة المالية تلعب دوراً هاماً في تدعيم نشاط البنوك وتسرير وتنمية عملها، من حيث قياس مخاطرها وإمكانية تغطيتها وتحويلها وأيضاً ساعد البنوك التجارية من رفع قدراتها الإئتمانية إضافة إلى توفير مصادر تمويل متنوعة.....الخ. إن هذه الدراسة تهدف إلى تقييم إمكانية تطبيق بعض منتجات وتقنيات الهندسة المالية المتمثلة في إدارة المخاطر وتقنية التوريق على البنوك التجارية (الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط — بنك CNEP وكالة القرارم).

إثبات صحة الفرضيات

- **الفرضية الأولى:** فرضية خاطئة لا يتم تطبيق تقنية توريق القروض المصرفية على مستوى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.
- **الفرضية الثانية:** فرضية صحيحة حيث يعتبر التوريق مصدر تمويلي للبنك وذلك بسبب انخفاض تكلفة، فهو يعمل على تحويل القروض البنكية من صفتها الجامدة إلى سيولة تعمل على زيادة حجم السيولة في البنك وبالتالي الرفع من مقدراته التمويلية.
- **الفرضية الثالثة:** فرضية صحيحة حيث تعتبر شركة إعادة التمويل الرهن الإطار الذي يمكن أن ينظم عملية توريق القروض في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ويساهم التعاقد مع هذه الشركة في تفعيل تقنية التوريق مما يساهم بدوره في زيادة حجم السيولة على مستوى الصندوق.

النتائج:

- توفر الهندسة المالية مجموعة متنوعة من التقنيات والمنتجات التي تساهم في تطوير منتجات المؤسسات المالية.
- تعني الهندسة المالية التصميم والتطوير والتنفيذ لأدوات وعمليات مبتكرة، وصياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل.
- تحتوي الهندسة المالية على تحديد العديد من المنتجات المالية المطبقة والقابلة للتطبيق في البنوك التجارية.
- توفر الهندسة المالية مجموعة من التقنيات والآليات لإدارة المخاطر والتحوط باستخدام المنتجات وغيرها من التقنيات التي يمكن اللجوء إليها حسب الحاجة إليها.
- إن مستقبل البنوك التجارية يتوقف على مدى استغلال أحدث الطرق والأبحاث العلمية في توسيع دائرة التمويل وابتكار منتجات جديدة وتطوير المنتجات الموجودة حالياً لتلائم وتواءم التطورات المصرفية.
- يعتبر التوريق من السياسات التمويلية الحديثة، فهو أداة مالية مستحدثة تفيد تحويل القروض إلى الأوراق المالية قابلة للتداول، وبالتالي تحويل القروض من أصول غير سائلة إلى أصول سائلة.
- يرفع التوريق من القدرة التمويلية للبنوك.
- العمل بقانون التوريق يؤدي إلى تنشيط القطاعات الأخرى المتعلقة بقطاع الإسكان مثل قطاع مواد البناء وخلق فرص عمل جديدة بالإضافة إلى زيادة السيولة.
- يؤدي التوريق إلى تحقيق مزايا للاقتصاد بصفة عامة وهي توسيع نشاط أسواق المال واستحداث أدوات جديدة للمستثمرين وتجميع رؤوس الأموال الازمة لتمويل الاستثمارات.
- لقد تبين لنا جلياً أن ما تهدف إليه الهندسة المالية عموماً هو تحقيق مجموعة من الأهداف تشتراك كلّها في ضمانبقاء المؤسسة - مهما كان نوعها - في عالم الأعمال ذلك لاستخدامها مجموعة من الأدوات والتقنيات الأساسية. كما أن تجاوز وتحطيم حدودها قد يؤدي إلى عكس النتائج المتوقعة من وجود هذه الصناعة أصلاً. وهذا ما يثبت عدم صحة الفرضية الثالثة حول ضمان تقنية التوريق جنباً إلى جنب بـ كبرى قطاعات المصرفية.

الاقتراحات:

- ضرورة استمرار الحكومات والتشجيع بالاعتماد على منتجات الهندسة المالية في المؤسسات المالية.
- لابد من توحيد الاجتهادات بين المؤسسات المالية وصناعة القرار للخروج بأفكار وآراء موحدة تُبين ما يمكن ابتكاره أو تطويره من أدوات وعمليات تمويلية، ذلك للنهوض بصناعة هندسة مالية سليمة تخدم الصالح العام والخاص.
- سير وتصميم أدوات الهندسة المالية بمختلف أنواعها في المؤسسات المالية بوصفها أدوات مالية تقدم حلول مبتكرة.
- توجيه البنوك التجارية للاستثمار بأدوات الهندسة المالية.
- إقامة كيان قانوني وتشريعي يضم مجموعة القوانين التي تحكم وتنضبط كيفية تسيير التوريق ودور كل الأطراف في عملية التوريق.
- دعم الجهات المسؤولة في الدولة وتسهيلها لخلق بيئة مناسبة لتطبيق توريق القروض بما يساهم في تفعيل هذه التقنية على المستوى المحلي.
- إعطاء أهمية أكبر لتقنية التوريق في الجزائر انطلاقا من التجارب أجنبية وذلك بتنظيم تكوينات مهنية.
- تطوير الموارد البشرية لضمان و توفير مجموعة من المتعاملين ذوي الخبرة والموهبة الازمة لدعم التطور والنمو للبنوك المحلية.
- نشر ثقافة عامة حول آلية التوريق بالنسبة للمتعاملين المحتملين، بالإضافة إلى نشر المعرفة والمهارة الازمة بين العاملين في المصارف والشركات ذات الغرض الخاص التي يفترض أن تنشأ للمساعدة في تطبيق هذه العمليات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1. أحمد صلاح عطية، مشاكل المراجعة في أسواق المال، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2003.
2. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2016.
3. بربغهام إف، أندغينسكي، ك(1990) الإدارة المالية المتوسطة الطبعة 3 الصحافة دريدن شياغو.
4. حسين محمد سمحان إسماعيل يونس يامن اقتصاديات النقود و المصارف دار صفاء للنشر والتوزيع الطبعة الأولى 2011.
5. خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد العملات المصرفية المحلية والدولية، وائل للنشر والتوزيع، عمان، طبعة 2006.
6. خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة السادسة 2009.
7. خريوش حسني وآخرون، الاستثمار و التمويل بين النظرية والتطبيق دار زهران، عمان الأردن، 1999.
8. د سمير عبد الحميد رضوان المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر و دور الهندسة المالية في صناعة أدواتها ، دار النشر للجامعات مصر الطبعة الأولى، 2008
9. د عمر حسين، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة 4، 1992.
10. د فريد النجار " البورصات و الهندسة المالية " مؤسسة الشباب الجامعية الإسكندرية مصر 1999.
11. د وهبة الزحيلي المعاملات المالية المعاصرة دار الفكر دمشق سوريا 2002.
12. رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك ، دار صفاء للنشر والتوزيع الطبعة الأولى 2010.
13. رضا صاحب أبو حمود إدارة المصارف مدخل تحليلي معاصر دار الفكر للنشر والتوزيع عمان.
14. زهرة يونس محمد سودة، تنظيم عقود الاختيار في الأسواق المالية، جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين 2006.
15. زياد سليم رمضان : البنوك التجارية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1996.

16. سامر جلدة: كتاب البنوك التجارية والتسويق المصرفي،دار أسماء للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى 2009،عمان الأردن.
17. سمير عبد الحميد رضوان حسن المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر دار النشر للجامعات مصر 2001.
18. سمير عبد الحميد رضوان المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها دار التشريعات مصر،1،2000.
19. شعبان محمد إسلام البرواري، بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي، دراسة نقدية تحليلية دار الفكر ، دمشق سوريا ، 2002.
20. شقيري نوري موسى، إدارة المشتقات المالية الهندسة المالية،الميسرة للنشر و التوزيع والطباعة شركة جمال أحمد محمد حيف وإخوانه عمان،الطبعة الأولى 2015
21. الطاهر لطوش ، تقنيات البنوك ديوان المطبوعات الجامعية 2010،الطبعة السابعة.
22. طه طارق إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، دوندار الإسكندرية مصر 2000.
- العابد هاشم فوزي دباس: الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية الورق للنشر و التوزيع والطباعة عمان الأردن.
23. عادل رزق،دعائم الإدارة الإستراتيجية للاستثمارات في المصارف العربية بيروت 2006
24. عبد الحميد فدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية (دراسة تحليلية تقييمية) ديوان المطبوعات الجزائر 2008.
25. عبد العال حماد " المشتقات المالية : المفاهيم إدارة المخاطر المحاسبة الدار الجامعية الإسكندرية مصر 2001.
26. عبد الغفار حنفي، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية الإسكندرية مصر 2004-2003.
27. عبد المطلب عبد المجيد،النظرية الاقتصادية وتحليل جزئي وكلی للمبادئ الدار الجامعية للنشر والتوزيع الإسكندرية 2003.
28. عبد المعطي رضا رشيد محفوظ أحمد جودة إدارة الائتمان دار وائل للطباعة و النشر،الأردن 1999.
29. عبد النعيم مبارك،مبادئ علم الاقتصاد،الدار الجامعية 1997،الإسكندرية.
30. فريد النجار المشتقات والهندسة المالية الدار الجامعية الإسكندرية 2009.
31. لأنس البكري، وليد صافي، النقود و البنوك بين النظرية والتطبيق دار المستقبل للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2010.

32. محب خلة توفيق،الاقتصاد الندلي و المصرفي، دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات،دار الفكر الجامعي الطبعة الأولى الإسكندرية 2011.
33. محمد الحناوي ونهال فريد مصطفى والسيدة عبد الفتاح إسماعيل والسيد الصيفي،الاستثمار في الأوراق المالية وإدارة المخاطر،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،2007.
34. محمد الصيرفي،إدارة العمليات المصرفية العادية -غير العادية- الإلكترونية ،دار الفجر للنشر والتوزيع 2016،الطبعة الأولى.
35. محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى،جلال إبراهيم العبد الاستثمار في الأوراق المالية ومشتقاتها مدخل التحليل الأساسي الفني الدار الجامعية الإسكندرية 2005، 2004.
36. محمد عبد العزيز عجمية ،مصطفى رشدي شيخة النقود والبنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية،الإسكندرية 1987.
37. محمد عبد الفتاح الصيرفي إدارة البنوك دار المناهج للنشر والتوزيع الطبعة الأولى 2006.
38. محمد عبده عليوة زد مصطفى السيد الشعراوي اقتصاديات النقود والبنوك،مركز لغة العصر للطباعة 1999.
39. محمد مصطفى نعمات،إدارة البنوك ، دار الابتكار للنشر و التوزيع 2016،الطبعة الأولى 2016.
40. محمود حسين الواوي، حسين محمد سمحان النقود والمصارف دار المسيرة للنشر و التوزيع الطبعة الأولى 2010.
41. منير إبراهيم هندي،الفكر الحديث في إدارة المخاطر،الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات الجزء الثاني،المكتب العربي الحديث مصر 2009.
42. هاشم فوزي دباس العبادي،الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية الوراق للنشر و التوزيع،عمان الأردن.
43. هندي منير إبراهيم،الفكر الحديث في إدارة المخاطر الهندسة المالية باستخدام التوريق منشأة المعارف الإسكندرية،2006.

المذكرات الجامعية:

1. بن عيسى عبد القادر أثر المشتقات المالية و مساحتها في إحداث الأزمة المالية العالمية رسالة ماجستير جامعة قاصدي مرباح ورقة،2012.
2. عبد الكريم قندوز : صناعة الهندسة المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع: نقود ومالية ، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف 2006/2007.

3. فيصل الحسن و هدة عبو، مخاطر المشتقات المالية جامعة حسيبة بن علي الشلف الجزائر .2007

4. المانسبع رابح أمين الهندسة المالية وأثرها في الأزمة المالية 2007، مركز الماجستير، جامعة الجزائر 3، 2010

مكتبيات:

1. بلعزوzi على استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية مجلة الباحث عدد 07. جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر 2009، 2010

2. بلعز بن علي :استراتيجيات المخاطر في المعاملات المالية ،مجلة الباحث عدد 01،جامعة الشلف ،الجزائر 2010

3. بنرجم محمد خمسي، المنتجات المالية المشتقة، أدوات مستخدمة لتغطية المخاطر أم لصناعتها مداخلة من الملتقى الدولي حول الأزمة المالية الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية،جامعة سطيف أيام 20-21 أكتوبر 2009.

4. خاسف جمال الدين ،فلسفة التوريق و الأزمات المالية العالمية، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي الأزمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحتا عباس،سطيف،أيام 20 ، 21 أكتوبر 2009.

5. د عبد الرحيم عبد الرحمن الساعاتي " نحو المنتجات المالية الإسلامية لإدارة المخاطر التجارية "مجلة الاقتصاد الإسلامي جامعة الملك فهد عبد العزيز جدة المجلد 11، 1999.

6. سامي السويم صناعة الهندسة المالية بين المنشورة للتدريب الكويت 2004.

7. صالح صالح، عبد الحليم غربي، دور المنتجات المالية الإسلامية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني بخميس مليانة حول الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية (النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً)، أيام 5-6 ماي 2009.

8. صبري عبد العزيز إبراهيم ، التوريق وأثره في وقوع الأزمة المالية العالمية في ضوء الفكر الإسلامي مداخلة ضمن فعاليات مؤتمر العلم السنوي 13 بكلية الحقوق بجامعة المنصورة حول الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية أيام 1 ، 2 أفريل.

9. طارق خاطر، لحسن دردورى، " دور الأدوات المالية الحديثة في الصناعة المصرفية و انعكاسها على النظام المصرفى ، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية و الحوكمة العالمية جامعة فرحتا عباس سطيف أيام 20-21 أكتوبر 2009.

10. عبد الكرييم قندوز: الهندسة المالية الإسلامية مجلة الاقتصاد الإسلامي جامعة الملك عبد العزيز المجلد 20 العدد 02، 2007.
11. علي محي الدين القراءة داغي، الاختيارات، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدورة السابعة الجزء الأول، 1992.
12. قندوز عبد الكرييم، إدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية من الحلول الجزئية إلى التأصيل، بحث مقدم لمؤتمر المصادر الإسلامية بين الواقع والمأمول، دبي.
13. كثافة شافية، علمقة مليكة، التمويل المهيكل وأدواته المالية المستحدثة ودورها في تفاقم الأزمة المالية الراهنة، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي بجامعة سطيف حول الأزمة المالية و الحكومية العالمية، أيام 20-21 أكتوبر 2010.
- المجلد 14. www.reseaechersworld.com الدولية للبحوث الرابع، العدد 3، يونيو 2013.
15. محمد كريم قروف الهندسة المالية كمدخل علمي لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل جامعة غردية 23-24 فيفري.

باللغة الأجنبية:

1. finnertyj.d : financial engineering corte finance aoverioufinancial management vol 17 n04, 1988 link.
2. <http://www.scird.com/doc/130095611/financial-engineering-final-word-docx>.
3. see : 1 perry H Beaumont 2004 finnacial engineering principlesavniledtheory for financialproductannlusis and valuationjohnwiley sons hobokennewjersey.
4. Zopounididconstatin&doupodmichael 2000 intelligent decisionaidingsystemsbased on multipleciratria for financial engineering op cit.
5. J boissonnade, les option, compcet et applications, edition ESKZ, paris, 1997.
6. Abdelkaderbeltas ; latitrisation, intrumentefficase pour la gestion du risque du crédit bancaire' edition légende 2007.

المواقع الإلكترونية:

1. المجلة الدولية للبحوث www.reseaechersworld.com المجلد الرابع، العدد 3، يونيو 2013.
موقع خبراء المال العرب: <http://forum.mec.biz/t42778.html>

الملاحق

الملحق 1: عدد ونوع القرض المنوحة من قبل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط

Nombre des crédits octroyés par catégorie

TYPE_PRET	Crédits	nombre
01	PRET AMENAGEMENT	1
02	PRET ORDINAIRE AMENAGEMENT	29
04	PRET ORDINAIRE ACHAT TERRAIN	6
08	PRET VENTE SUR PLAN EPARGNANT	3
09	PRET VENTE SUR PLAN N/EPARGNANT	3
42	PRET ACHAT LOG.AVEC SORTIE FON	8
56	PRET CONSTRUCTION INDIVIDUELLE	9
60	CONSTR LOCAL COMMERC ORDINAIR	2
65	PRET ORDINAIRE A LA CONSTRUCTI	49
76	PRET ORD.ACHAT LOG/SORTIE FOND	24
82	PRET ORD.CESSION ENTRE PARTIC.	3
96	PRET AVEC DIFFERE PERSONNEL CNEP/Banque	1
C1	PRET ACCES JEUNE AVEC SORTIE DE FOND EPAR	2
C2	PRET ACCES JEUNE AVEC SORTIE DE FOND NON EPAR	9
C5	PRET CONST JEUNE EPARGNANT	1
C6	PRET CONST JEUNE NON EPARGNANT	19
C8	PRET LOCATION-HABITATION EPARGNANT	40
D4	PRET VENTE SUR PLAN JEUNE NON EPARGNANT	1
TOTAL	210	

الملحق 2- شروط خاصة لمنح القرض

قرض لتهيئة مسكن

المادة 1: موضوع، مبلغ و مدة القرض.

يمنح الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط - بنك لفائدة:

السيد(ة): زوجة: المولود(ة) في: ب:

العنوان: بلدية:
ولاية:

العنوان: زوجة: المولود(ة) في: ب:

العنوان: بلدية:
ولاية:

قرض عقاري بمبلغ: (بالأرقام و الحروف) يوفى عن طريق قسط شهري على مدة: شهر.

المادة 2: تخصيص القرض.

يخصّص القرض الممنوح المذكور أعلاه لتمويل تهيئة مسكن، المتمثل في: (وصف الممتلك و موقعه) ذو مساحة:

تعود ملكية المسكن المذكور أعلاه إلى المستدين (المستدينين)، بموجب عقد الملكية المعد من طرف، بتاريخ: المشهور بالمحافظة العقارية: ، تحت رقم: ، حجم:

المادة 3: مصاريف دراسة و تسبيير القرض- عمولة الالتزام.

3. 1- يدفع المستدين (أو المستدينين) للمقرض، دفعة واحدة (FLAT)، مبلغ: دج، الذي يمثل مصاريف دراسة و تسبيير القرض.

3. 2- يدفع المستدين (أو المستدينين) للمقرض عمولة التزام تحسب بحسب نسبة واحد على ألف (1 / 1000).

المادة 4: الفوائد.

تنتج عن المبلغ المقترض فائدة تحسب بحسب نسبة تحدد عند تاريخ إمضاء هذه الاتفاقية بـ: % سنويا.

المادة 5: تعبئة القرض.

يعّاً القرض، موضوع هذا العقد، حسب الترتيبات التالية:

- الدفعـة الأولى بـمبلغ: دـج.
- الدفعـة الثانية بـمبلغ: دـج.
- الدفعـة الثالثـة بـمبلغ: دـج.

تعـبـة الدفعـتين الثانية و الثالثـة مـرتبـطة بـتقرـير الـزيارة و التـقيـيم الـذـي يـحرـرـه خـبـير عـقـارـي معـيـنـ من طـرف الصـندـوق الـوطـني لـلـتـوفـير و الـاحـتـيـاط - بنـكـ الـذـي يـؤـكـدـ الاستـعـمـالـ الفـعـلـيـ لـلـدـفـعـاتـ (ـالـدـفـعـاتـ)ـ السـابـقـةـ فيـ أـشـغالـ تـهـيـةـ المـسـكـنـ المـذـكـورـ فيـ المـادـةـ 2ـ أـعـلاـهـ.

تعـبـةـ القـرضـ مـرـتـبـطةـ بـ:

- 1- تحـصـيلـ رـهـنـ منـ الـدـرـجـةـ الـأـلـىـ لـلـمـمـتـكـ المـذـكـورـ فيـ المـادـةـ 8ـ أـدـنـاهـ.
- 2- التـامـينـ المـسـبـقـ لـفـائـدـةـ المـقـرـضـ لـتـغـطـيـةـ الـأـخـطـارـ المـذـكـورـةـ فيـ المـادـةـ 9ـ أـسـفـلـهـ.

المـادـةـ 6ـ :ـ مـهـلـةـ تـسـدـيـدـ الـقـرضـ.

تعـطـىـ مـهـلـةـ لـتـسـدـيـدـ الـقـرضـ مـقـدـرـةـ بـ: شـهـرـ لـفـائـدـةـ المـسـتـدـيـنـ (ـالـمـسـتـدـيـنـ).

المـادـةـ 7ـ :ـ تـسـدـيـدـ الـقـرضـ وـ دـفـعـ قـسـطـ التـامـينـ.

يـسـتـهـلـكـ الـقـرضـ عـلـىـ دـفـعـاتـ شـهـرـيـةـ ثـابـتـةـ تـقـدـرـ بـ: دـجـ،ـ شـامـلـةـ لـقـسـطـ التـامـينـ.

يـتـقـقـ المـسـتـدـيـنـ (ـالـمـسـتـدـيـنـ)ـ وـ يـوـافـقـ عـلـىـ تـسـدـيـدـ الـأـقـسـاطـ الـشـهـرـيـةـ الـمـتـعـلـقـةـ بـالـقـرضـ الـحـالـيـ عـنـ طـرـيقـ اـقـطـاعـاتـ مـبـاـشـرـةـ فـيـ حـسـابـ الـبـنـكـيـ الـمـفـتوـحـ لـهـاـ الـغـرـضـ فـيـ وـكـالـةـ الصـنـدـوقـ الـوطـنـيـ لـلـتـوفـيرـ وـ الـاحـتـيـاطـ - بنـكـ:،ـ تـحـتـ رـقـمـ:،ـ باـسـمـ السـيـدـ:

المـادـةـ 8ـ :ـ الـضـمـنـاتـ.

الـرـهـنـ:ـ لـضـمـانـ تـسـدـيـدـ الـقـرضـ الـمـتـفـقـ عـلـىـ وـالـفـوـائـدـ،ـ الرـسـومـ وـالـتـكـالـيفـ،ـ الـعـمـولـاتـ وـالـضـرـائـبـ،ـ يـوـافـقـ المـسـتـدـيـنـ (ـالـمـسـتـدـيـنـ)ـ عـلـىـ تـخـصـيـصـ رـهـنـ منـ الـدـرـجـةـ الـأـلـىـ عـلـىـ الـمـسـكـنـ الـمـشـارـ إـلـيـهـ فـيـ المـادـةـ 2ـ أـعـلاـهـ وـ كـذـاـ توـسـيـعـهـ أـوـ تـعـلـيـتـهـ،ـ لـفـائـدـةـ الـمـقـرـضـ.

(أـوـ إـذـاـ كـانـ الـأـمـرـ يـتـعـلـقـ بـمـمـتـكـ آـخـرـ)ـ عـلـاـوـةـ عـلـىـ الـمـمـتـكـ الـعـقـارـيـ الـخـاصـ بـالـسـيـدـ:،ـ وـ الـمـتـمـثـلـ فـيـ: (ـوـصـفـ الـمـمـتـكـ)،ـ بـمـوـجـبـ عـقـدـ الـمـلـكـيـةـ الـمـعـدـ مـنـ طـرـفـ،ـ بـتـارـيـخـ:،ـ الـمـشـهـرـ بـالـمـحـافـظـةـ الـعـقـارـيـةـ:،ـ بـتـارـيـخـ:،ـ تـحـتـ رـقـمـ:،ـ حـجـمـ:

المـادـةـ 9ـ :ـ التـامـينـاتـ.

- تـامـينـ الـوـفـاءـ -ـ الـعـجـزـ التـامـ وـ الـنـهـاـيـيـ:ـ يـسـجـلـ الـمـسـتـدـيـنـ وـ (ـشـرـيكـ بـالـدـيـنـ أـوـ الـكـفـيلـ)ـ لـدـىـ كـرـدـيفـ الـجـزـائـرـ (ـC~ardif~ El~ Djaza~ir~)ـ لـفـائـدـةـ الصـنـدـوقـ الـوطـنـيـ لـلـتـوفـيرـ وـ الـاحـتـيـاطـ - بنـكـ،ـ تـامـينـاـ يـغـطـيـ الـأـخـطـارـ الـمـذـكـورـةـ سـابـقـاـ مـقـابـلـ الـحـصـصـ الـنـسـبـيـةـ وـ مـبـلـغـ الـأـقـسـاطـ الـتـالـيـةـ:

- الـمـسـتـدـيـنـ:ـ الـحـصـةـ الـنـسـبـيـةـ الـمـؤـمـنـةـ: 100%ـ،ـ مـبـلـغـ الـقـسـطـ الـشـهـرـيـ: دـجـ.
- الـشـرـيكـ بـالـدـيـنـ أـوـ (ـالـكـفـيلـ):ـ الـحـصـةـ الـنـسـبـيـةـ الـمـؤـمـنـةـ: %ـ،ـ مـبـلـغـ الـقـسـطـ الـشـهـرـيـ: دـجـ.

- **التأمين ضد الإفلاس:** يوقع المستدين و (الشريك بالدين أو الكفيل) عند شركة ضمان القرض العقاري، على طلب تأمين يغطي خطر الإفلاس مع إنابة لفائدة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك حين تكون نسبة القرض / قيمة الممتلك تساوي أو تفوق 40%. يدفع المستدين و (الشريك بالدين أو الكفيل) قسط التأمين دفعه واحدة (FLAT) ، يحسب بنسبة موافقة لنسبة القرض / قيمة الممتلك العقاري.

- **التأمين ضد الكوارث الطبيعية:** يكتب المستدين و (الشريك بالدين) مع إنابة لفائدة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك، تأمينا ضد مخلفات الكوارث الطبيعية مع ضمان استمرار صلاحيته طوال مدة القرض.

.....
حرر ب:

.....
يوم:

.....
عدد النسخ الأصلية:

المقرض :
المستدين (المستدينين):
الصندوق الوطني للتوفير مسبوقة بعبارة (قرء و صدق عليه)
و الاحتياط - بنك

السيد(ة):
البطاقة الشخصية (ب. ت.و) (ر.س) رقم
الصادرة عن: بتاريخ:

السيد(ة):
البطاقة الشخصية (ب. ت.و) (ر.س) رقم
الصادرة عن: بتاريخ:

ع د ق رض عقاري
ر ق م
.....

ب شروط خاصة لمنح القرض

قرض لتوسيع أو تعلية مسكن

المادة 1: موضوع، مبلغ و مدة القرض.

يمنح الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط - بنك لفائدته:

السيد(ة): زوجة: المولود(ة) في: بن: ب:

العنوان: بلدية: ولاية:

و السيد(ة): زوجة: المولود(ة) في: بن: ب:

العنوان: بلدية: ولاية:

قرض عقاري بمبلغ: (بالأرقام و الحروف) يوفى عن طريق قسط شهري على مدة: شهر.

المادة 2: تخصيص القرض

يخصّص القرض الممنوح المذكور أعلاه لتمويل توسيع أو تعلية المسكن، المتمثل في: (وصف الممتلك و موقعه) على مساحة:

بموجب رخصة التوسيع أو التعلية رقم: الصادرة عن بلدية: بتاريخ:

تعود ملكية المسكن المذكور أعلاه إلى المستدين (المستدينين)، بموجب عقد الملكية المعد من طرف بتاريخ: ، المشهر بالمحافظة العقارية: ، بتاريخ: تحت رقم: ، حجم:

المادة 3: مصاريف دراسة و تسبيير القرض - عمولة الالتزام.

3. 1- يدفع المستدين (أو المستدينين) للمقرض، دفعه واحدة (FLAT)، مبلغ: دج، الذي يمثل مصاريف دراسة و تسبيير القرض.

3. 2- يدفع المستدين (أو المستدينين) للمقرض عمولة التزام تحسب بنسبة واحد على ألف (1 / 1000).

المادة 4: الفوائد.

تنتج عن المبلغ المقترض فائدة تحدد بنسبة تحدد عند تاريخ إمضاء هذه الاتفاقية بـ: % سنويا.

المادة 5: تعبئة القرض.

يعّاً القرض، موضوع هذا العقد، حسب الترتيبات التالية:

- الدفعه الأولى بمبلغ: دج.
- الدفعه الثانية بمبلغ: دج.
- الدفعه الثالثة بمبلغ: دج.

تعبة الدفتين الثانية و الثالثة مرتبطة بتقرير الزيارة والتقييم الذي يحرّره خبير عقاري معين من طرف الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط – بنك الذي يؤكّد الاستعمال الفعلي للدفعة (الدفعتين) السابقة في أشغال توسيع أو تعلية المسكن المذكور في المادة 2 أعلاه.

تعبة القرض مرتبطة بـ:

- 1- تحصيل رهن من الدرجة الأولى للممتلك المذكور في المادة 8 أدناه.
- 2- التأمين المسبق لفائدة المقرض لغطية الأخطار المذكورة في المادة 9 أسفله.

المادة 6 : مهلة تسديد القرض

تعطى مهلة لتسديد القرض مقدرة بـ: شهر لفائدة المستدين (المستدينين).

المادة 7: تسديد القرض و دفع قسط التأمين.

يستهلك القرض على دفعات شهرية ثابتة تقدر بـ: دج، شاملة لقسط التأمين.

يتفق المستدين (المستدينين) و يوافق على تسديد الأقساط الشهرية المتعلقة بالقرض الحالي عن طريق اقطاعات مباشرة في الحساب البنكي المفتوح لهذا الغرض في وكالة الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط – بنك:، تحت رقم:، باسم السيد:

المادة 8: الضمّانات

الرهن: لضمان تسديد القرض المتفق عليه و الفوائد، الرسوم و التكاليف، العمولات و الضرائب، يوافق المستدين (المستدينين) على تخصيص رهن من الدرجة الأولى على المسكن المشار إليه في المادة 2 أعلاه و كذا توسيعه أو تعليته، لفائدة المقرض.

(أو إذا كان الأمر يتعلق بمتلك آخر) علاوة على الممتلك العقاري الخاص بالسيد:، و المتمثل في: (وصف الممتلك)، بموجب عقد الملكية المعد من طرف، بتاريخ:، المشهر بالمحافظة العقارية:، بتاريخ:، تحت رقم:، حجم:

المادة 9 : التأمينات

- **أمين الوفاة – العجز التام و النهائي:** يسجل المستدين و (الشريك بالدين أو الكفيل) لدى كرديف الجزائر (Cardif El Djazaïr) لفائدة الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط – بنك، تأمينا يغطي الأخطار المذكورة سابقا مقابل الحصص النسبية و مبلغ الأقساط التالية:

○ المستدين: الحصة النسبية المؤمنة: 100 %، مبلغ القسط الشهري: دج .
○ الشريك بالدين أو (الكفيل): الحصة النسبية المؤمنة: % ، مبلغ القسط الشهري: دج.

- **التأمين ضد الإفلاس:** يوقع المستدين و (الشريك بالدين أو الكفيل) عند شركة ضمان القرض العقاري، على طلب تأمين يغطي خطر الإفلاس مع إنابة لفائدة الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط – بنك حين تكون نسبة القرض / قيمة الممتلك تساوي أو تفوق 40 %.

يدفع المستدين و (الشريك بالدين أو الكفيل) قسط التأمين دفعة واحدة (FLAT) ، يحسب بنسبة موافقة لنسبة

القرض / قيمة الممتلك العقاري.

- التأمين ضد الكوارث الطبيعية: يكتتب المستدين و (الشريك بالدين) مع إنابة لفائدة الصندوق الوطني للنوفير والاحتياط بنك، تأمينا ضد مخلفات الكوارث الطبيعية مع ضمان استمرار صلاحيته طوال مدة القرض.

..... حرر بـ:

..... يوم:

..... عدد النسخ الأصلية:

المقرض :

الصندوق الوطني للنوفير

المستدين (المستدينين):

مسبقة بعبارة (قرء و صدق عليه)
و الاحتياط - بنك

..... السيد(ة):

البطاقة الشخصية (ب. ت.و) (ر.س) رقم:

الصادرة عن: بتاريخ:

..... السيد(ة):

البطاقة الشخصية (ب. ت.و) (ر.س) رقم:

الصادرة عن: بتاريخ:

عقد قرض عقاري
رقم
ب شروط خاصة

قرض لشراء مسكن حسب صيغة بيع على التصاميم

المادة 1: موضوع، مبلغ و مدة القرض.

يمنح الصندوق الوطني للتوظير و الاحتياط - بنك لفائدته:

السيد(ة): زوجة: المولود(ة) في: بـ: بـ: بـ:

العنوان: بلدية: ولاية: و لاية:

..... زوجة: المولود(ة) في: و السيد(ة): بـ:

قرض عقاري بمبلغ: (بالأرقام و الحروف) يوفى عن طريق قسط شهري على مدة: شهر.

المادة 2: تخصيص القرض.

يخصّص القرض المنوح المذكور أعلاه للتمويل الجزئي لشراء مسكن حسب صيغة بيع فوق مخطط لدى المقاول العقاري ، و المتكوّن من: (وصف المسكن و موقعة) ذو مساحة: م2

المادة 3: مصاريف دراسة و تسهيل القرض - عمولة الالتزام.

3.1- يدفع المستدين (أو المستدينين) للمقرض، دفعة واحدة (FLAT)، مبلغ: دج،
الذى يمثل مصاريف دراسة و تسبيير القرض.

3.2- يدفع المستدين (أو المستدينين) للمقرض عمولة التزام تحسب بنسبة واحد على ألف (1 / 1000).

المادة 4: الفوائد.

تنتج عن المبلغ المقترض فائدة تحسب بنسبة تحدد عند تاريخ إمضاء هذه الاتفاقية بـ % سنويًا.

المادة 5: تعيئة القرض.

يبعاً القرض، موضوع هذا العقد، حسب (*):

- دفعات عديدة حسب الترتيبات المحددة في العقد التوثيقي للبيع على التصاميم . □

- دفعه واحدة، عندما تكون نسبة تقديم الأشغال تعادل أو تفوق 90%.

تعبيء القرض مرتبطة بالتسجيل المسبق لفائدة المقرض لوثائق تأمين تغطي الأخطار المذكورة في المادة 9 أسفله.

(*) ضع العلامة في الاطار الملائم.

المادة 6 : مهلة تسديد القرض.

تعطي مهلة لتسديد القرض مقدرة بـ شهر. لفائدة المستدين (المستدينين).

المادة 7: تسديد القرض و دفع قسط التأمين.

يستهلك القرض على دفعات شهرية ثابتة تقدر بـ: دج، شاملة لقسط التأمين.

يتفق المستدين (المستدينين) و يوافق على تسديد الأقساط الشهرية المتعلقة بالقرض الحالي عن طريق اقطاعات مباشرة في الحساب البنكي المفتوح لهذا الغرض في وكالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك: ، تحت رقم: ، باسم السيد:

المادة 8: الضمانات.

الرهن: لضمان تسديد القرض المتفق عليه و الفوائد، الرسوم و التكاليف، العمولات و الضرائب، يوافق المستدين (المستدينين) على تخصيص رهن من الدرجة الأولى على المسكن المشار إليه في المادة 2 أعلاه و كذا توسيعه أو تعليته، لفائدة المقرض.

(أو إذا كان الأمر يتعلق بمتلك آخر) علاوة على الممتلك العقاري الخاص بالسيد: ، و المتمثل في: (وصف الممتلك) ، بموجب عقد الملكية المعد من طرف ، بتاريخ: ، بمحافظة العقارية: ، بتاريخ: ، تحت رقم: ، حجم:

المادة 9 : التأمينات.

- تأمين الوفاة - العجز التام و النهائي: يسجل المستدين و (الشريك بالدين أو الكفيل) لدى كرديف الجزائر (Cardif El Djazaïr) لفائدة الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط - بنك، تأميننا يغطي الأخطار المذكورة سابقا مقابل الحصص النسبية و مبلغ الأقساط التالية:

- المستدين: الحصة النسبية المؤمنة: 100 %، مبلغ القسط الشهري: دج .
- الشريك بالدين أو (الكفيل): الحصة النسبية المؤمنة: % ، مبلغ القسط الشهري: دج .

- التأمين ضد الإفلاس: يوقع المستدين و (الشريك بالدين أو الكفيل) عند شركة ضمان القرض العقاري، على طلب تأمين يغطي خطر الإفلاس مع إنابة لفائدة الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط - بنك حين تكون نسبة القرض / قيمة الممتلك تساوي أو تفوق 40 %.
يدفع المستدين و (الشريك بالدين أو الكفيل) قسط التأمين دفعة واحدة (FLAT) ، يحسب بنسبة موافقة لنسبة

القرض / قيمة الممتلك العقاري.

- التأمين ضد الكوارث الطبيعية: يكتب المستدين و (الشريك بالدين) مع إنابة لفائدة الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط - بنك، تأميننا ضد مخلفات الكوارث الطبيعية مع ضمان استمرار صلاحيته طوال مدة القرض.

..... حرر ب:

..... يوم:

..... عدد النسخ الأصلية:

المقرض :

المستدين (المستدينين):

الصندوق الوطني للتوظيف

مسبقة بعبارة (قرء و صدق عليه)
و الاحتياط - بنك

..... السيد(ة):

البطاقة الشخصية (ب. ت.و) (ر.س) رقم:
الصادرة عن: بتاريخ:

..... السيد(ة):

البطاقة الشخصية (ب. ت.و) (ر.س) رقم:
الصادرة عن: بتاريخ:

عقد قرض عقاري

رقم:

ب شروط خاصة

قرض لبناء مسكن في إطار تعاونية عقارية

المادة 1: موضوع، مبلغ و مدة القرض.

يمنح الصندوق الوطني للتوظيف و الاحتياط - بنك لفائدة:

..... السيد(ة): زوجة: المولود(ة) في: ب:
العنوان: بلدية: ولاية:

و السيد(ة): زوجة: المولود(ة) في: ب:
العنوان: بلدية: ولاية:
قرض عقاري بمبلغ: (بالأرقام و الحروف) يوفى عن طريقة قسط شهري على مدة: شهر.

المادة 2: تخصيص القرض.

يخصّص القرض الممنوح المذكور أعلاه لتمويل بناء مسكن في إطار التعاونية العقارية، المسمّاة: فوق قطعة الأرض الكائنة: (موقع قطعة الأرض) ذات مساحة:

بموجب رخصة البناء رقم: الصادرة عن بلدية: بتاريخ:

تعود ملكية الأرض إلى التعاونية العقارية المذكورة أعلاه، بموجب عقد الملكية المعد من طرف، بتاريخ: المشهر بالمحافظة العقارية:، تحت رقم:، حجم:

المادة 3: مصاريف دراسة و تسيير القرض - عمولة الالتزام.

3.1- يدفع المستدين (أو المستدينين) للمقرض، دفعه واحدة (FLAT)، مبلغ: دج، الذي يمثل مصاريف دراسة و تسيير القرض.

3.2- يدفع المستدين (أو المستدينين) للمقرض عمولة التزام تحسب بنسبة واحد على ألف (1 / 1000).

المادة 4: الفوائد.

تنتج عن المبلغ المقترض فائدة تحسب بنسبة تحدد عند تاريخ إمضاء هذه الاتفاقية ب: %. سنويا.

المادة 5: تعبئة القرض.

يعّاً القرض، موضوع هذا العقد، حسب الترتيبات التالية:

- الدفعـة الأولى بمبلغ: دج.
- الدفعـة الثانية بمبلغ: دج.
- الدفعـة الثالثة بمبلغ: دج.

تعبئة الدفعتين الثانية و الثالثة مرتبطـة بـتقرير الزيارة والتقييم الذي يحررـه خبير عقاري معـين من طرف الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط - بنـك الذي يؤـكـد الاستـعمال الفـعلي للـدفعـة (الـدفعـات) السـابـقة في أـشـغالـ بنـاءـ المـسـكـنـ المـذـكـورـ فيـ المـادـةـ 2ـ أـعـلاـهـ.

تعبـةـ القـرضـ مـرـتـبـطـ بـ:

- 1- تحصـيلـ رـهـنـ منـ الـدـرـجـةـ الـأـوـلـىـ لـمـمـتـاـكـ المـذـكـورـ فيـ المـادـةـ 8ـ أـدـنـاهـ.

2- التامين المسبق لفائدة المقرض لتفادي الأخطار المذكورة في المادة 9 أسفه.
المادة 6 : مهلة تسديد القرض.

تعطى مهلة لتسديد القرض مقدرة بـ: شهر لفائدة المستدين (المستدينين).
المادة 7: تسديد القرض و دفع قسط التأمين.

يستهلك القرض على دفعات شهرية ثابتة تقدر بـ: دج، شاملة لقسط التأمين.
يتفق المستدين (المستدينين) و يوافق على تسديد الأقساط الشهرية المتعلقة بالقرض الحالي عن طريق
اقطاعات مباشرة في الحساب البنكي المفتوح لهذا الغرض في وكالة الصندوق الوطني للتوفير و
الاحتياط - بنك:، تحت رقم:، باسم السيد:
.....

المادة 8: الضمادات.

الرهن: لضمان تسديد القرض المتفق عليه و الفوائد، الرسوم و التكاليف، العمولات و الضرائب، يوافق
المستدين (المستدينين) على تخصيص رهن من الدرجة الأولى على قطعة الأرض المشار إليها في المادة
2 أعلاه و كذا البناء المزمع تشييده، لفائدة المقرض.

(أو إذا كان الأمر يتعلق بمتلك آخر) علاوة على الممتلك العقاري الخاص بالسيد:
، و المتمثل في: (وصف الممتلك)
بموجب عقد الملكية المعد من طرف، بتاريخ:، المشهر
بالمحافظة العقارية:، بتاريخ:، تحت رقم:، حجم:
.....

المادة 9 : التأمينات.

- **تأمين الوفاة - العجز التام و النهائي:** يسجل المستدين و (الشريك بالدين أو الكفيل) لدى
كرديف الجزائر (Cardif El Djazaïr) لفائدة الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط - بنك،
تأمينا يغطي الأخطار المذكورة سابقا مقابل الحصص النسبية و مبلغ الأقساط التالية:
○ المستدين: الحصة النسبية المؤمنة: 100 %، مبلغ القسط الشهري: دج .
○ الشريك بالدين أو (الكفيل): الحصة النسبية المؤمنة: % ، مبلغ القسط الشهري: دج .

- **التأمين ضد الكوارث الطبيعية:** بمجرد استكمال البناء، يكتب المستدين و (الشريك بالدين) مع
إنابة لفائدة الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط - بنك، تأمينا ضد مخلفات الكوارث الطبيعية
مع ضمان استمرار صلاحيته طوال مدة القرض.

حرر بـ:
يوم:
عدد النسخ الأصلية:

المقرض : المستدين (المستدينين) :
الصندوق الوطني للتوظيف مسبوقة بعبارة (قرء و صدق عليه)
و الاحتياط - بنك
.....

السيد(ة) :
.....

البطاقة الشخصية (ب. ت.و) (ر.س) رقم
الصادرة عن: بتاريخ:
.....

السيد(ة) :
.....

البطاقة الشخصية (ب. ت.و) (ر.س) رقم
الصادرة عن: بتاريخ:
.....

عقد قرض عقاري رقم ب شروط خاصة

قرض لبناء مسكن

المادة 1: موضوع، مبلغ و مدة القرض.

يمنح الصندوق الوطني للتوظيف و الاحتياط - بنك لفائدة:

السيد(ة) : زوجة: المولود(ة) في: ب:
العنوان: بلدية: ولاية:
و السيد(ة) : زوجة: المولود(ة) في: ب:
العنوان: بلدية: ولاية:
.....

قرض عقاري بمبلغ: (بالأرقام و الحروف)
طريق قسط شهري على مدة: شهر.

المادة 2: تخصيص القرض.

يخصّص القرض المنوح المذكور أعلاه لتمويل بناء مسكن فوق قطعة الأرض الكائنة بـ:
..... (موقع قطعة الأرض) ذات مساحة:
..... بموجب رخصة البناء رقم: الصادرة عن بلدية:
..... بتاريخ:

تعود ملكية الأرض إلى المستدين (المستدينين) بموجب عقد الملكية المعد من طرف، المشهور بالمحافظة العقارية:، بتاريخ:، تحت رقم:، حجم:
.....

المادة 3: مصاريف دراسة و تسبيير القرض - عمولة الالتزام.

3. 1- يدفع المستدين (أو المستدينين) للمقرض، دفعـة واحـدة (FLAT)، مـبلغ: دـج، الذي يـمـثل مصاريف دراسـة و تسـبيـير القـرض.

3. 2- يدفع المستدين (أو المستدينين) للمقرض عمولة التزام تـحـسـب بـنـسـبـة وـاحـد عـلـى أـلـف (1 / 1000).

المادة 4: الفوائد.

تنـتـج عـن الـمـبـلـغ الـمـقـتـرـض فـائـدـة تـحـسـب بـنـسـبـة تـحـدـد عـنـ تـارـيـخ إـمـضـاء هـذـه الـاـتـقـافـيـة بـ: % سـنـوـيـاـ.

المادة 5: تعبئة القرض.

يعـبـأ الـقـرض، مـوـضـوـع هـذـا الـعـقـد، حـسـب التـرـتـيـبـات التـالـيـة:

- الدفعـة الأولى بمـبلغ: دـج.
- الدفعـة الثانية بمـبلغ: دـج.
- الدفعـة الثالثـة بمـبلغ: دـج.

تعبـة الدـفـعـتـيـن الثـانـيـة و الثـالـثـة مـرـتـبـطـة بـتـقـرـيرـ الـزـيـارـة وـالـتـقـيـيـم الـذـي يـحـرـرـه خـبـرـ عـقـارـيـ معـيـنـ منـ طـرـفـ الصـنـدـوقـ الـوـطـنـيـ لـلـتـوـفـيرـ وـالـاحـتـيـاطـ -ـ بنـكـ الـذـي يـؤـكـدـ الـاستـعـمـالـ الـفـعـلـيـ لـلـدـفـعـاتـ (ـالـدـفـعـاتـ)ـ السـابـقـةـ فـيـ أـشـغالـ بـنـاءـ الـمـسـكـنـ الـمـذـكـورـ فـيـ الـمـادـةـ 2ـ أـعـلـاـهـ.

تعبـة الـقـرض مـرـتـبـطـة بـ:

- 1- تحـصـيلـ رـهـنـ منـ الـدـرـجـةـ الـأـوـلـىـ لـلـمـمـتـكـ المـذـكـورـ فـيـ الـمـادـةـ 8ـ أـدـنـاهـ.
- 2- التـامـينـ الـمـسـيقـ لـفـائـدـةـ الـمـقـرـضـ لـتـغـطـيـةـ الـأـخـطـارـ الـمـذـكـورـةـ فـيـ الـمـادـةـ 9ـ أـسـفـلـهـ.

المادة 6 : مهلة تسديد القرض.

تعـطـىـ مـهـلـةـ لـتـسـدـيـدـ الـقـرضـ مـقـرـةـ بـ: شـهـرـ لـفـائـدـةـ الـمـسـدـيـنـ (ـالـمـسـدـيـنـ).

المادة 7: تسديد القرض و دفع قسط التأمين.

يـسـتـهـلـكـ الـقـرضـ عـلـىـ دـفـعـاتـ شـهـرـيـةـ ثـابـتـةـ تـقـدـرـ بـ: دـجـ، شـامـلـةـ لـقـسـطـ التـأـمـيـنـ.

يـتـقـعـ الـمـسـدـيـنـ (ـالـمـسـدـيـنـ)ـ وـ يـوـافـقـ عـلـىـ تـسـدـيـدـ الـأـقـسـاطـ الـشـهـرـيـةـ الـمـتـعـلـقـةـ بـالـقـرضـ الـحـالـيـ عـنـ طـرـيقـ اـقـطـاعـاتـ مـبـاـشـرـةـ فـيـ الـحـسـابـ الـبـنـكـيـ المـفـتوـحـ لـهـذـاـ الغـرـضـ فـيـ وـكـالـةـ الـصـنـدـوقـ الـوـطـنـيـ لـلـتـوـفـيرـ وـ الـاحـتـيـاطـ -ـ بنـكـ:، تـحـتـ رقمـ:، باـسـمـ السـيـدـ:

المادة 8: الضمادات

الرهن: لضمان تسديد القرض المتفق عليه و الفوائد، الرسوم و التكاليف، العمولات و الضرائب، يوافق المستدين (المستدينين) على تخصيص رهن من الدرجة الأولى على قطعة الأرض المشار إليها في المادة 2 أعلاه و كذا البناء المزمع تشييده، لفائدة المقرض.

(أو إذا كان الأمر يتعلّق بمتلك آخر) علاوة على الممتلك العقاري الخاص بالسيد:، و الممثل في: (وصف الممتلك)، بموجب عقد الملكية المعد من طرف، بتاريخ:، المشهور بالمحافظة العقارية:، بتاريخ:، تحت رقم:، حجم:

المادة 9 : التأمينات

- **أمين الوفاة - العجز التام وال النهائي:** يسجل المستدين و (الشريك بالدين أو الكفيل) لدى كرديف الجزائر (Cardif El Djazaïr) لفائدة الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط - بنك، تأمينا يغطي الأخطار المذكورة سابقا مقابل الحصص النسبية و مبلغ الأقساط التالية:

- المستدين: الحصة النسبية المؤمنة: 100 %، مبلغ القسط الشهري: دج .
- الشريك بالدين أو (الكفيل): الحصة النسبية المؤمنة: % ، مبلغ القسط الشهري: دج.
- **التأمين ضد الإفلاس:** يوقع المستدين و (الشريك بالدين أو الكفيل) عند شركة ضمان القرض العقاري، على طلب تأمين يغطي خطر الإفلاس مع إنابة لفائدة الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط - بنك حين تكون نسبة القرض / قيمة الممتلك تساوي أو تفوق 40 %. يدفع المستدين و (الشريك بالدين أو الكفيل) قسط التأمين دفعه واحدة (FLAT)، يحسب بنسبة موافقة لنسبة القرض / قيمة الممتلك العقاري.

- **التأمين ضد الكوارث الطبيعية:** بمجرد استكمال البناء، يكتب المستدين و (الشريك بالدين) مع إنابة لفائدة الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط - بنك، تأمينا ضد مخلفات الكوارث الطبيعية مع ضمان استمرار صلاحيّته طوال مدة القرض.

حرر ب:

يوم:

عدد النسخ الأصلية:

المقرض :

الصندوق الوطني للتوفير

المستدين (المستدينين):

مسبوقة بعبارة (قرء و صدق عليه)
و الاحتياط - بنك

السيد(ة):

البطاقة الشخصية (ب. ت.و) (ر.س) رقم:

الصادرة عن: بتاريخ:

السيد(ة):

البطاقة الشخصية (ب. ت.و) (ر.س) رقم:

الصادرة عن: بتاريخ:

عقد قرض عقاري
رقم
ب شروط خاصة

قرض لشراء قطعة أرض صالحة للبناء

المادة 1: موضوع، مبلغ و مدة القرض.

يمنح الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط - بنك لفائدته:

السيد(ة): زوجة: المولود(ة) في: ب:

العنوان: بلدية: ولاية:

و السيد(ة): زوجة: المولود(ة) في: ب:

العنوان: بلدية: ولاية:

قرض عقاري بمبلغ: (بالأرقام و الحروف) يوفى عن طريق
قسط شهري على مدة: شهر.

المادة 2: تخصيص القرض.

يخصّص القرض الممنوح المذكور أعلاه للتمويل الجزئي لشراء قطعة أرض صالحة للبناء
لدى: الكائنة ب: (موقع قطعة الأرض) ذات مساحة:

المادة 3: مصاريف دراسة و تسهيل القرض - عمولة الالتزام.

3. 1- يدفع المستدين (أو المستدينين) للمقرض، دفعه واحدة (FLAT)، مبلغ: دج، الذي يمثل مصاريف دراسة و تسبيير القرض.

3. 2- يدفع المستدين (أو المستدينين) للمقرض عمولة التزام تحسب بنسبة واحد على ألف (1 / 1000).

المادة 4: الفوائد.

تنتج عن المبلغ المقترض فائدة تحسب بنسبة تحدد عند تاريخ إمضاء هذه الاتفاقية ب: % سنويا.

المادة 5: تعبئة القرض.

يعّاً القرض، موضوع هذا العقد دفعه واحدة.

تعبئة القرض مرتبطة بالاكتتاب المسبق لفائدة المقرض لتأمينات الإخطار المذكورة في المادة 9 أسفه.

المادة 6 : مهلة تسديد القرض.

تعطى مهلة لتسديد القرض مقدرة ب: شهر لفائدة المستدين (المستدينين).

المادة 7: تسديد القرض و دفع قسط التأمين.

يستهلك القرض على دفعات شهرية ثابتة تقدر ب: دج، شاملة لقسط التأمين.

يتفق المستدين (المستدينين) و يوافق على تسديد الأقساط الشهرية المتعلقة بالقرض الحالي عن طريق اقتطاعات مباشرة في الحساب البنكي المفتوح لهذا الغرض في وكالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك:، تحت رقم:، باسم السيد:،

المادة 8: الضمانات.

الرهن: لضمان تسديد القرض المتفق عليه و الفوائد، الرسوم و التكاليف، العمولات و الضرائب، يوافق المستدين (المستدينين) على تخصيص رهن من الدرجة الأولى على قطعة الأرض المشار إليها في المادة 2 أعلاه لفائدة المقرض.

(أو إذا كان الأمر يتعلق بمتلك آخر) علاوة على الممتلك العقاري الخاص بالسيد:، و الممثل في: (وصف الممتلك)، بموجب عقد الملكية المعد من طرف، بتاريخ:، المشهر بالمحافظة العقارية:، بتاريخ:، تحت رقم:، حجم:

المادة 9 : التأمينات.

- تأمين الوفاة - العجز التام و النهائي: يسجل المستدين و (الشريك بالدين أو الكفيل) لدى كرديف الجزائر (Cardif El Djazaïr) لفائدة الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط – بنك، تأمينا يغطي الأخطار المذكورة سابقا مقابل الحصص النسبية و مبلغ الأقساط التالية:

○ المستدين: الحصة النسبية المؤمنة: 100 %، مبلغ القسط الشهري: دج .

○ الشريك بالدين أو (الكفيل): الحصة النسبية المؤمنة: % ، مبلغ القسط الشهري: دج.

- التأمين ضد الإفلاس: يوقع المستدين و (الشريك بالدين أو الكفيل) عند شركة ضمان القرض العقاري، على طلب تأمين يغطي خطر الإفلاس مع إنابة لفائدة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك حين تكون نسبة القرض / قيمة الممتلك تساوي أو تفوق 40 % . يدفع المستدين و (الشريك بالدين أو الكفيل) قسط التأمين دفعه واحدة (FLAT) ، يحسب بنسبة موافقة لنسبة

القرض / قيمة الممتلك العقاري.

..... ح رب:

..... يوم:

..... عدد النسخ الأصلية:

المقرض :

الصندوق الوطني للتوفير

المستدين (المستدينين):

مسبقة بعبارة (قرء و صدق عليه)
و الاحتياط - بنك

..... السيد(ة):

البطاقة الشخصية (ب. ت.و) (ر.س) رقم

الصادرة عن:..... بتاريخ:.....

..... السيد(ة):

البطاقة الشخصية (ب. ت.و) (ر.س) رقم

الصادرة عن:..... بتاريخ:.....

رقم

ب شروط خاصة

قرض لشراء مسكن لدى الخاص

المادة 1: موضوع، مبلغ و مدة القرض.

يمنح الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط - بنك لفائدته:

السيد(ة): زوجة: المولود(ة) في: بـ: بـ:

العنوان: بلدية: ولاية: و

و السيد(ة): زوجة: المولود(ة) في: بـ: بـ:

العنوان: بلدية: ولاية: و

قرض عقاري بمبلغ: (بالأرقام و الحروف) يوفى عن طريق قسط شهري على مدة: شهر.

المادة 2: تخصيص القرض.

يخصّص القرض الممنوح المذكور أعلاه للتمويل الجزئي لشراء مسكن لدى خاص، المكون من : (وصف الممتلك و موقعه) ذو مساحة:

الممتلك العقاري المذكور أعلاه هو ملكية البائع السيد (ة):، بموجب عقد الملكية المعد من طرف:، بتاريخ:، المشهر بالمحافظة العقارية:، تحت رقم:، حجم:

المادة 3: مصاريف دراسة و تسهيل القرض - عمولة الالتزام.

3. 1- يدفع المستدين (أو المستدينين) للمقرض، دفعة واحدة (FLAT)، مبلغ: دج، الذي يمثل مصاريف دراسة و تسبيير القرض.

3. 2- يدفع المستدين (أو المستدينين) للمقرض عمولة التزام تحسب ببنسبة واحد على ألف (1 / 1000).

المادة 4: الفوائد.

تنتج عن المبلغ المقترض فائدة تحسب بنسبة تحدد عند تاريخ إمضاء هذه الاتفاقية بـ: % سنويا.

المادة 5: تعبئة القرض.

يعّاً القرض، موضوع هذا العقد دفعة واحدة.

تعبئة القرض مرتبطة بالاكتتاب المسبق لفائدة المقرض لتأمينات الإخطار المذكورة في المادة 9 أسفله.

المادة 6 : مهلة تسديد القرض.

تعطى مهلة لتسديد القرض مقدرة بـ: شهر لفائدة المستدين (المستدينين).

المادة 7: تسديد القرض و دفع قسط التأمين.

يستهلك القرض على دفعات شهرية ثابتة تقدر بـ: دج، شاملة لقسط التأمين.

يتفق المستدين (المستدينين) و يوافق على تسديد الأقساط الشهرية المتعلقة بالقرض الحالي عن طريق اقتطاعات مباشرة في الحساب البنكي المفتوح لهذا الغرض في وكالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك: ، تحت رقم: ، باسم السيد: ،

المادة 8: الضمّانات.

الرهن: لضمان تسديد القرض المنعقد عليه و الفوائد، الرسوم و التكاليف، العمولات و الضرائب، يوافق المستدين (المستدينين) على تخصيص رهن من الدرجة الأولى على المسكن المشار إليه في المادة 2 أعلاه لفائدة المقرض.

(أو إذا كان الأمر يتعلق بمتلك آخر) علاوة على الممتلك العقاري الخاص بالسيد: ، و المتمثل في: (وصف الممتلك) ، بموجب عقد الملكية المعد من طرف ، بتاريخ: ، المشهور بالمحافظة العقارية: ، بتاريخ: ، تحت رقم: ، حجم:

المادة 9 : التأمينات.

- **تأمين الوفاة - العجز التام و النهائي:** يسجل المستدين و (الشريك بالدين أو الكفيل) لدى كرديف الجزائر (Cardif El Djazaïr) لفائدة الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط - بنك، تأمينا يغطي الأخطار المذكورة سابقا مقابل الحصص النسبية و مبلغ الأقساط التالية:
- المستدين: الحصة النسبية المؤمنة: 100 %، مبلغ القسط الشهري: دج .
 - الشريك بالدين أو (الكفيل): الحصة النسبية المؤمنة: % ، مبلغ القسط الشهري: دج.
- **التأمين ضد الإفلاس:** يوقع المستدين و (الشريك بالدين أو الكفيل) عند شركة ضمان القرض العقاري، على طلب تأمين يغطي خطر الإفلاس مع إنابة لفائدة الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط - بنك حين تكون نسبة القرض / قيمة الممتلك تساوي أو تفوق 40 %. يدفع المستدين و (الشريك بالدين أو الكفيل) قسط التأمين دفعه واحدة (FLAT)، يحسب بنسبة موافقة لنسبة القرض / قيمة الممتلك العقاري.
- **التأمين ضد الكوارث الطبيعية:** يكتب المستدين و (الشريك بالدين) مع إنابة لفائدة الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط - بنك، تأمينا ضد مخلفات الكوارث الطبيعية مع ضمان استمرار صلاحيته طوال مدة القرض.
- حرر ب:
..... يوم:
..... عدد النسخ الأصلية:

المقرض :
الصندوق الوطني للتوفير
المستدين (المستدينين):
مسبقة بعبارة (قرء و صدق عليه)
و الاحتياط - بنك

السيد(ة):
البطاقة الشخصية (ب. ت.و) (ر.س) رقم
الصادرة عن: بتاريخ:

السيد(ة):
البطاقة الشخصية (ب. ت.و) (ر.س) رقم
الصادرة عن: بتاريخ:

عقد قرض عقاري
..... رقم
ب شروط خاصة

قرض لشراء مسكن جديد لدى مقاول عقاري

المادة 1: موضوع، مبلغ و مدة القرض.

يمنح الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك لفائدة: السيد(ة): زوجة: المولود(ة) في: ب:

..... العنوان: بلدية: ولاية:

..... و السيد(ة): زوجة: المولود(ة) في: ب:

..... العنوان: بلدية: ولاية:

قرض عقاري بمبلغ: (بالأرقام و الحروف) يوفّى عن طريق قسط شهري على مدة: شهر.

المادة 2: تخصيص القرض.

يخصّص القرض الممنوح المذكور أعلاه للتمويل الجزئي لشراء مسكن لدى المقاول العقاري المنكون من: (وصف المسكن و موقعه) ذو مساحة:

المادة 3: مصاريف دراسة و تسبيير القرض - عمولة الالتزام.

3. 1- يدفع المستدين (أو المستدينين) للمقرض، دفعة واحدة (FLAT)، مبلغ: دج، الذي يمثل مصاريف دراسة و تسبيير القرض.

3. 2- يدفع المستدين (أو المستدينين) للمقرض عمولة التزام تحسب بنسبة واحد على ألف (1 / 1000).

المادة 4: الفوائد.

تنتج عن المبلغ المقترض فائدة تحدد بحسب نسبة تحدّد عند تاريخ إمضاء هذه الاتفاقية بـ: % سنوياً.

المادة 5: تعبئة القرض.

يعّاً القرض، موضوع هذا العقد دفعة واحدة.

تعبئة القرض مرتبطة بالاكتتاب المسبق لفائدة المقرض لتأمينات الإخطار المذكورة في المادة 9 أسفله.

المادة 6 : مهلة تسديد القرض.

تعطى مهلة لتسديد القرض مقدرة بـ: 06 شهر لفائدة المستدين (المستدينين).

المادة 7: تسديد القرض و دفع قسط التأمين.

يستهلك القرض على دفعات شهرية ثابتة تقدر بـ: دج، شاملة لقسط التأمين.
يتحقق المستدين (المستدينين) و يوافق على تسديد الأقساط الشهرية المتعلقة بالقرض الحالي عن طريق
اقطاعات مباشرة في الحساب البنكي المفتوح لهذا الغرض في وكالة الصندوق الوطني للتوفير و
الاحتياط - بنك:، تحت رقم:، باسم السيد:
.....

المادة 8: الضمادات.

الرهن: لضمان تسديد القرض المتفق عليه و الفوائد، الرسوم و التكاليف، العمولات و الضرائب، يوافق
المستدين (المستدينين) على تخصيص رهن من الدرجة الأولى على المسكن المشار إليه في المادة 2
أعلاه لفائدة المقرض.

(أو إذا كان الأمر يتعلق بمتلك آخر) علاوة على الممتلك العقاري الخاص بالسيد:
.....، و المتمثل في: (وصف الممتلك)،
بموجب عقد الملكية المعد من طرف، بتاريخ:، المشهر
بالمحافظة العقارية:، بتاريخ:، تحت رقم:، حجم:
.....

المادة 9 : التأمينات.

- تأمين الوفاة - العجز التام و النهائي: يسجل المستدين و (الشريك بالدين أو الكفيل) لدى
كرديف الجزائر (Cardif El Djazaïr) لفائدة الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط - بنك،
تأمينا يغطي الأخطار المذكورة سابقا مقابل الحصص النسبية و مبلغ الأقساط التالية:
○ المستدين: الحصة النسبية المؤمنة: 100 %، مبلغ القسط الشهري: دج .
○ الشريك بالدين أو (الكفيل): الحصة النسبية المؤمنة: % ، مبلغ القسط الشهري:
..... دج .

- التأمين ضد الإفلاس: يوقع المستدين و (الشريك بالدين أو الكفيل) عند شركة ضمان القرض
العقاري، على طلب تأمين يغطي خطر الإفلاس مع إنابة لفائدة الصندوق الوطني للتوفير و
الاحتياط - بنك حين تكون نسبة القرض / قيمة الممتلك تساوي أو تفوق 40 % .
يدفع المستدين و (الشريك بالدين أو الكفيل) قسط التأمين دفعة واحدة (FLAT) ، يحسب بنسبة
موافقة لنسبة

القرض / قيمة الممتلك العقاري.

- التأمين ضد الكوارث الطبيعية: يكتتب المستدين و (الشريك بالدين) مع إنابة لفائدة الصندوق
الوطني للتوفير و الاحتياط - بنك، تأمينا ضد مخلفات الكوارث الطبيعية مع ضمان استمرار
صلاحيته طوال مدة القرض.

..... حرر بـ:

..... يوم:

..... عدد النسخ الأصلية:

المقرض :

الصندوق الوطني للتأمين

المستدين (المستدينين):

مسبقة بعبارة (قرء و صدق عليه)
و الاحتياط - بنك

..... السيد(ة):

البطاقة الشخصية (ب. ت.و) (ر.س) رقم

الصادرة عن:..... بتاريخ:.....

..... السيد(ة):

البطاقة الشخصية (ب. ت.و) (ر.س) رقم

الصادرة عن:..... بتاريخ:.....